



المركز الديمقراطي العربي - ألمانيا



# أثر سعر الصرف الأجنبي على بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد السوداني دراسة قياسية (1990-2018م)

د. هناء فاروق التجاني عوض الله



أثر سعر الصرف الأجنبي على بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد السوداني  
دراسة قياسية (1990-2018م)

المركز الديمقراطي العربي

## The Impact Foreign Exchange rate in total some indecateurs sudanes economics

Stander Study 1980-2018

هدف الكتاب إلى معرفة أثر سعر الصرف الأجنبي على بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد السوداني (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، عرض النقود، الميزان التجاري)، وكيفية قياس سعر الصرف الأجنبي ومتغيرات الدراسة. افتترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي ومعدلات التضخم. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي وعرض النقود. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والتطبيقي والإحصائي والقياسي باستخدام (O.L.S) و Eviews-10. توصلت الدراسة إلى أن معامل الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير، وكذلك أن معامل التضخم يشير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف على التضخم في الأجلين الطويل والقصير، وأيضاً نجد أن معامل عرض النقود يشير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف على عرض النقود في الأجلين الطويل والقصير، وأن معامل تصحيح الخطأ  $(1-CointEq)$  يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أثبتت السلسلة الزمنية أن متغير عرض النقود (M2) مستقر عند الفرق الأول، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بساء الإحتياطات النقدية الأجنبية، وإيجاد مورد مستمر لتدفقات النقد الأجنبي، وضرورة إهتمام السلطات النقدية بإتباع سياسات سعر الصرف الأجنبي المرن المدار، وعلى الدولة تشجيع سياسات الصادرات من المنتجات النهائية من السلع الزراعية والصناعية التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وعلى البنك المركزي وضع سياسات نقدية كفيلة بتوازن عرض النقود بصورة تحافظ على الإستقرار الاقتصادي.



DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717



2023

2023

# الناشر :

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

**Democratic Arab Center**

**For Strategic, Political & Economic Studies**

**Berlin / Germany**

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

**All rights reserved**

**No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.**

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريد الإلكتروني [book@democraticac.d](mailto:book@democraticac.d)



أثر سعر الصرف الأجنبي على بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد السوداني دراسة قياسية (1990-2018م)



إصدار المركز الديمقراطي العربي في التعاون مع:-

جامعة النيل الأبيض – السودان

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية – دولية علمية محكمة،

كتاب : أثر سعر الصرف الأجنبي على بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد السوداني

دراسة قياسية (1990-2018م)

تأليف:

د.هناء فاروق التجاني عوض الله

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ.عمار شرعان

مدير النشر: د.أحمد بوهكو المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رئيسة اللجنة العلمية: الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب: VR.3383-6859B

الطبعة الأولى 2023 م

الآراء الواردة أدناه تعبر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي



أثر سعر الصرف الأجنبي على بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد السوداني  
دراسة قياسية (1990-2018م)

**The Impact Foreign Exchange rate in total some indecateurs  
sudanes economics**

**Stander Study 1980-2018**

د.هناء فاروق التجاني عوض الله

1445هـ - 2023م



قال الله تعالى: (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ

(145)

صدق الله العظيم الآية 29 من سورة النساء

المصدر: القرآن الكريم، سورة الأعراف، ج 9، الآية 145

## إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى:

- ✓ روح أبي طيب الله ثراه، وأمي أطال الله في عمرها ومتعها بالصحة والعافية.
- ✓ زوجي معاوية الحبيب الذي صبر معي وساندني وأبنائي، مهند، فاروق، فاطمة، محمد.
- ✓ أخواني سندي وعزوتي طارق، حافظ، نميري، محمد، وأخواتي الفضليات سيدة، صباح.
- ✓ روح عمي رحمه الله، وعماتي، وأخوالي وخالاتي.
- ✓ أهلي وعشيرتي بمدينة العلم والنور الدويم.
- ✓ كما أهدي بحثي إلى كل باحث وطالب علم ومعرفة.

## شكر وتقدير

الشكر من قبل ومن بعد لله رب العالمين الذي علم الانسان ما لم يعلم.  
أتقدم بالشكر لجامعة النيل الأبيض مديرها، ورئيس مجلس أمنائها، وعمدائها  
وأعضاء هيئة التدريس، وبالأخص كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، وجميع  
الموظفين والعاملين بالجامعة.

كما أخص بالشكر البروفيسور سعد عبدالله سيد أحمد الكرم، على سعة صدره  
ورحابته وصبره ومجهوده الذي بذله في الإشراف على هذه الرسالة حتى رأت النور  
شكلاً ومضموناً.

الشكر أجزله لجامعتي التي تخرجت فيها جامعة بخت الرضا إدارة وعمداء  
وأساتذة، والشكر أجزله لكل من أعانني وساندني ووقف إلى جانبي مسدياً إلى النصح  
والإرشاد والمشورة ومدني بالمعلومات خاصةً مكنتات جامعة النيل الأبيض والإمام  
المهدي وبخت الرضا.

كما أخص بالشكر عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية البروفيسور صلاح  
محمد إبراهيم لتشجيعه ونصحه وإرشاده، ويمتد الشكر للأستاذة مودة مصطفى لوقفها  
بجانبي في كل خطوات هذه الدراسة، والشكر لكل الجهات والمؤسسات التي قدمت  
لي يد العون والمساعدة.

## الملخص

هدف الكتاب إلى معرفة أثر سعر الصرف الأجنبي على بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد السوداني (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، عرض النقود، الميزان التجاري)، وكيفية قياس سعر الصرف الأجنبي ومتغيرات الدراسة. إفترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي ومعدلات التضخم. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي وعرض النقود. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي والإحصائي والقياسي باستخدام (O.L.S) و Eviews-10. توصلت الدراسة إلى أن معامل الناتج المحلي الاجمالي يشير إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الأجلين الطويل والقصير، وكذلك أن معامل التضخم يشير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف على التضخم في الأجلين الطويل والقصير، وأيضاً نجد أن معامل عرض النقود يشير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف على عرض النقود في الأجلين الطويل والقصير، وأن معامل تصحيح الخطأ  $CointEq(-1)^*$  يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أثبتت السلسلة الزمنية أن متغير عرض النقود (M2) مستقر عند الفرق الأول، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ببناء الإحتياطات النقدية الأجنبية، وإيجاد مورد مستمر لتدفقات النقد الأجنبي، وضرورة إهتمام السلطات النقدية بإتباع سياسات سعر الصرف الأجنبي المرن المدار، وعلى الدولة تشجيع سياسات الصادرات من المنتجات النهائية من السلع الزراعية والصناعية التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وعلى البنك المركزي وضع سياسات نقدية كفيلة بتوازن عرض النقود بصورة تحافظ على الإستقرار الاقتصادي.





## Abstract

The study aimed to know the impact of the foreign exchange rate on some macro indicators in the Sudanese economy (GDP, inflation, money supply, trade balance), how to measure the foreign exchange rate and the variables of the study. The study assumed that there is a statistically significant relationship between the foreign exchange rate and the gross domestic product. There is a statistically significant relationship between the foreign exchange rate and inflation rates. There is a statistically significant relationship between the foreign exchange rate and the money supply. The study used the historical, analytical, statistical, and analogical descriptive approach using (O.L.S) and Eviews-10. The study found that the GDP coefficient indicates a negative and significant impact of the exchange rate on GDP in the long and short term, and that the inflation coefficient indicates a positive and significant impact of the exchange rate on inflation in the long and short term. We also find that the money supply coefficient It indicates that there is a positive and significant effect of the exchange rate on the money supply in the long and short term, and that the error correction factor CointEq (-1) \* expresses the speed of adjustment from the short term to the long term. The time series proved that the money supply variable (M2) is stable at the difference First, the study recommended the need to pay attention to building foreign currency reserves, creating a continuous source of foreign exchange flows, and the need for monetary authorities to pay attention to following policies of a flexible, managed foreign exchange rate, and the state should encourage export policies of final products of agricultural and industrial goods that contribute to increasing the gross domestic product (GDP). (GDP), and the central bank must develop monetary policies capable of balancing the money supply in a way that maintains economic stability.



## قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
03	آية
04	إهداء
05	شكر وتقدير
06	مستخلص
07	Abstract
08	قائمة المحتويات
10	قائمة الجداول
11	قائمة الأشكال
13	المصطلحات
15	الملاحق
<b>الإطار العام</b>	
17	المبحث الأول: الإطار المنهجي
21	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري</b>	
27	المبحث الأول: مفهوم وأنظمة سعر الصرف الأجنبي
42	المبحث الثاني: سوق سعر الصرف الأجنبي
56	المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف الأجنبي .
<b>الفصل الثالث: مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم وعرض النقود)</b>	



74	المبحث الأول: مفهوم التضخم وتفسيراته في الفكر الاقتصادي
90	المبحث الثاني: أنواع التضخم وطرق قياسه
107	المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود
الفصل الرابع: المنهجية والشواهد التطبيقية	
114	المبحث الأول: سياسات سعر الصرف الأجنبي وتطوراتها في السودان
134	المبحث الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان " الناتج المحلي الإجمالي، التضخم وعرض النقود"
152	المبحث الثالث: تحليل أثر سعر الصرف الأجنبي على متغيرات الاقتصاد السوداني "بناء وتوصيف النموذج، تحليل واختبار الفرضيات"
الفصل الخامس: الدراسة التحليلية	
165	المبحث الأول: توصيف وبناء النموذج والتحليل والاختبار
180	المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي والنتائج والتوصيات
183	قائمة المصادر والمراجع

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
جدول (1-1-2)	الحجم اليومي لسوق الصرف الأجنبي العالمي
جدول (1-2-3)	طريقة حساب السعر القياسي التجميعي البسيط
جدول (2-2-3)	طريقة حساب الرقم القياسي المرجح بالأوزان
جدول (1-1-4)	تطور سعر الصرف الأجنبي في السودان (1980-1991م)
جدول (2-1-4)	تطور سعر الصرف الأجنبي في السودان (1992-2001م)
جدول (3-1-4)	تطور سعر الصرف الأجنبي في السودان (2002 - 2010م)
جدول (4-1-4)	تطور سعر الصرف الأجنبي في السودان (2011-2018م)
جدول (1-2-4)	الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1980-2018م)
جدول (2-2-4)	التضخم وتغيرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السودان (1980-2018م)
جدول (3-2-4)	عرض النقود في السودان خلال الفترة (1980 - 2018م)
جدول (1-3-4)	نتائج تحليل الإنحدار بين سعر الصرف الأجنبي و(الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم، عرض النقود)
جدول (2-3-4)	تطبيق منهجية طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير واختبار الدلالة الإحصائية بين سعر الصرف الأجنبي ومتغيرات الدراسة
جدول (3-3-4)	تطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان خلال الفترة (1990-2018م)
جدول (4-3-4)	تطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير لسعر الصرف الأجنبي في السودان خلال الفترة (1990-2018م)

جدول (4-3-5)	تطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير عرض النقود في السودان خلال الفترة (1990-2018م)
جدول (4-3-6)	تطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير لمعدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1990-2018م)
جدول (4-3-7)	اختبار العلاقة طويلة المدى (التكامل المشترك) بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2018م)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان اشكل	رقم الشكل
115	سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة 1991-2018	شكل (4-1-1)
119	سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة 1992-2001	شكل (4-1-2)
123	سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة 2002-2010	شكل رقم (4-1-3)
128	سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة 2011-2018	شكل رقم (4-1-4)
138	النتاج المحلي الاجمالي بالسعر الجاري خلال الفترة 1990 - 2018	شكل رقم (4 / 2 / 1)
139	النتاج المحلي الاجمالي بالسعر الثابت خلال الفترة 1990 - 2018	شكل رقم (4 / 2 / 2)

151	الرقم القياسي لاسعار المستهلك خلال الفترة 1990 - 2018	شكل رقم ( 3 / 2 / 4 )
157	معدلات عرض النقود خلال الفترة 1990 - 2018	شكل رقم ( 4/2/4 )

### قائمة المصطلحات

اللغة الانجليزية	اللغة العربية	الرقم
Fixed Exchange Rate	سعر الصرف الأجنبي الثابت	1
Adjustable Peg	سعر الصرف الأجنبي المعدل	2
Flexibl exchange rates	سعر الصرف المرن	3
Averag exchange rates	أسعار الصرف المتوسط	4
Official exchange rate	سعر الصرف الأجنبي الرسمي	5
Real exchange rate	سعر الصرف الأجنبي الحقيقي	6
Real multiple exchange rate	سعر الصرف الأجنبي المتعدد الحقيقي	7
exchange Equilibrium rate	سعر الصرف الأجنبي التوازني	8
Gold specie standard	قاعدة المسكوكات الذهبية	9
Smithsonian Agreemen	اتفاقية سميثونيان	10
Free Floating	التعويم الحر	11
Currencies Basket	سلة العملات	12
Dollarization	الدولرة	13



<b>International Reserves</b>	<b>الاحتياطيات الدولية</b>	14
<b>Certificate of Deposits – CDs</b>	<b>شهادات الإيداع التفاوضية الكبيرة</b>	15
<b>”Transaction Deposit</b>	<b>ودائع المعاملات</b>	16
<b>Monotery Supply</b>	<b>عرض النقود</b>	17
<b>Grossdomestic product</b>	<b>الناتج المحلي الاجمالي</b>	18
<b>Inflation</b>	<b>التضخم</b>	19
<b>exchange rate</b>	<b>سعر الصرف</b>	20



قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	اختبارات الاستقرار للسلسلة الزمنية لمتغير سعر الصرف خلال الفترة 1990 - 2018
2	اختبارات الاستقرار للسلسلة الزمنية لمتغير التضخم خلال الفترة 1990 - 2018
3	اختبارات الاستقرار للسلسلة الزمنية لمتغير الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990 - 2018
4	اختبارات الاستقرار للسلسلة الزمنية لمتغير عرض النقود خلال الفترة 1990 - 2018
5	تقدير معلمات الاجل القصير والاجل الطويل لمتغيرات لدراسة ونموذج تصحيح الخطأ في نموذج الدراسة خلال الفترة 1990 - 2018
6	نتائج اختبارات التكامل المشترك للعلاقات طويلة الاجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة 1990- 2018
7	النتائج الاحصائية للنماذج المقدره والقوي التفسيرية للنموذج

## الفصل الأول

### الإطار العام

المبحث الأول: الإطار المنهجي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

## الفصل الأول

### الإطار العام

#### المبحث الأول: الإطار المنهجي

##### مقدمة:

لاشك أن سعر الصرف يمثل ظاهرة اقتصادية لها أبعادها ومدلولاتها، حيث يعتبر من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر وتتأثر ببعض متغيرات الاقتصاد الكلي، كما أن الدول المتقدمة والنامية تهتم بهذه الظاهرة لأنها تعمل على الإستقرار الاقتصادي والنمو والتنمية، وقد نجد أن الدول المتقدمة لا تتأثر كثيرا بسعر الصرف وذلك للسياسات الاقتصادية السليمة التي تتبعها هذه الدول من حيث تنظيم الأسواق النقدية والمالية والبورصات التي تؤدي إلى تركيز وثبات أسعار الصرف على المستوى العام، وكذلك نجد أن المؤشرات الاقتصادية الكلية من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وعرض النقود تستند إلى ثوابت تعالج الخلل الذي يحدث في هذه المتغيرات، وبالتالي تشهد هذه الدول المتقدمة إستقرارا اقتصاديا وتنمية مستدامة، ولكن عندما نتناول سعر الصرف في الدول النامية نجد أنها تتأثر كثيرا بهذا المتغير الاقتصادي، ولذلك تبرز ظاهرة الإرتفاع المستمر لأسعار الصرف، مما يؤدي إلى الإختلالات الهيكلية في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وعرض النقود، وهذا يؤثر على التجارة الخارجية متمثلة في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الذي يعكس سجل النشاط التجاري والتبادل الاقتصادي والسودان كدولة نامية لا يعيش بمعزل عن اقتصادات العالم ولذلك يعاني السودان من مشكلات تدهور سعر الصرف وإنعكاساته على المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما يترتب على ذلك التدهور الاقتصادي والاختلالات الهيكلية والبنوية وأثرها على المستوى المعيشي والدخل القومي والتنمية المستدامة ولذلك تطرقنا لهذا الموضوع لأهميته وحيويته.

##### مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة في شح موارد النقد الأجنبي وعدم وجود احتياطات نقدية اجنبية مما يؤدي إلى اختلالات

هيكلية في الاقتصاد السوداني وبالتالي تزداد الكتلة النقدية وتلترفع معدلات التضخم وينخفض الناتج المحلي الإجمالي. كما يمكن صياغة مشكله الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:  
ما أثر أسعار الصرف الأجنبي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان خلال فترة الدراسة ؟  
ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. مانوع العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي في السودان ؟

2. مامدى تأثير سعر الصرف الأجنبي علي معدلات التضخم في السودان ؟

3. ماهو أثر سعر الصرف الأجنبي علي عرض النقود في السودان؟

**أهمية الدراسة:** تتحصر أهمية الدراسة في الآتي:

- **الأهمية العلمية للدراسة:** تأتي الأهمية العلمية للدراسة، من أهمية دراسة الآثار المتوقعة لسياسات سعر الصرف الأجنبي على الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة كمحاولة من الباحث للمساهمة بإضافة علمية مهمة، للمكتبة العربية لفائدة المختصين من الأكاديميين والباحثين والطلاب بالجامعات السودانية.

- **الأهمية العملية للدراسة:** تتبع الأهمية العملية للدراسة، من أهمية سعر الصرف الأجنبي وسياساته وتأثير ذلك على الاقتصاد السوداني من خلال دراسة العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي الأجنبي ومعدل التضخم وعرض النقود، هذه الدراسة من الموضوعات التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام والتحليل من قبل صانعي السياسات الاقتصادية في السودان، حيث يمكن أن تساهم في تقديم عدد من التوصيات والمقترحات المهمة التي يمكن أن يستفيد منها واضعي السياسات ومنتخذي القرارات في هذا الجانب.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى:

1. توضيح العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي في السودان.

2. إبراز الاثر بين سعر الصرف الأجنبي وارتباطه بمعدلات التضخم في السودان.

3. توضيح أثر سعر الصرف الأجنبي علي عرض النقود في السودان.

### فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة الآتي:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي والنتائج المحلي الإجمالي في السودان
2. ثمة علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي ومعدلات التضخم في السودان.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي وعرض النقود في السودان.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية قياسية بين سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري

### منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والإحصائي والقياسي باستخدام المربعات الصغرى والحزم الحاسوبية Eviews10.

### مصادر جمع البيانات والمعلومات:

تم الحصول على البيانات من المصادر التالية:

المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والتقارير والنشرات والمجلات العلمية والدوريات، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية.

### حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: جمهورية السودان.
- الحدود الزمنية: تشمل الفترة الزمنية (1990 - 2018م).
- الحدود الموضوعية: المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بسياسات سعر الصرف الأجنبي وتأثيره على الاقتصاد السوداني من خلال التأثير على الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم وعرض النقود والميزان التجاري.

### هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول علي النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان الإطار العام، ويشتمل علي مبحثين، المبحث الأول: الإطار المنهجي، المبحث الثاني: الدراسات السابقة). الفصل الثاني بعنوان الإطار النظري لسعر الصرف الأجنبي ، ويشتمل علي ثلاث مباحث ، المبحث الأول: مفهوم وأنظمة سعر الصرف الأجنبي ، المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي، المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف الأجنبي



**الفصل الثالث: مؤشرات الاقتصاد الكلي (التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود)**، ويشتمل علي  
مبحثين، المبحث الأول: مفهوم التضخم وتفسيراته في الفكر الاقتصادي وطرق قياسه، ، المبحث الثاني:  
الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود.

**الفصل الرابع المنهجية والشواهد التطبيقية**، المبحث الأول: سياسات سعر الصرف الأجنبي وتطوراتها في  
السودان، المبحث الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان "التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعرض  
النقود".

**الفصل الخامس: الدراسة التحليلية** يحتوي على مبحثين، المبحث الأول: بناء وتوصيف النموذج والتحليل  
والاختبار، المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي والنتائج والتوصيات.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

قام الباحث بالإطلاع على عدد من الدراسات السابقة، للاستفادة منها في إعداد هذه الدراسة. نستعرض الأتي:

**1/ أماني عبدالله عوض (2004):** أثر محددات السيولة علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة 1870-2002م هدفت الدراسة لمعرفة محددات السيولة ذات الأثر علي الناتج المحلي الاجمالي توصلت الدراسة الي ان زيادة السيولة ادت الي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ان المحدد الاساسي لزيادة عرض النقود يرجع الي العجز في الميزانية والتي يتم تغطيتها غالبا بالتمويل بالعجز او الاستدانة أو الاصدار النقدي، من توصيات الدراسة اهمية استمرار البنك المركزي في تحديد عرض النقود عن طريق التحكم في مكونات القاعدة النقدية، تقليل العجز الذي يصاحب الميزانية باعتباره عامل اساسي لنمو الكتلة النقدية.<sup>1</sup>

**2/ عبد الحق بو عترس ومحمد دهان (2009):** أثر التغير في كمية النقود علي الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، هدفت الدراسة الي تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2005، وتحليلها وقد توصلت الدراسة الي وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الاجمالي نحو الكتلة النقدية بمفهومها الضيق أو الواسع، وهو ما ينطبق مع السياسة المالية والاقتصادية التي كانت منتهجة خلال فترة الدراسة.

**3/ أميرة عبدالسلام، محمد بشير (2010)** محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1980-2008م بحيث قام الباحث باتباع المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في التحليل. من أهم النتائج ان اسعار الواردات ليست لها تاثير علي دالة التضخم في السودان خلال فرة البحث. ان أفضل نموذج لدالة التضخم في السودان خلال فترة الدراسة هو نموذج النصف لوغريثمي الذي يضم لوغريثم التضخم وكل من الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود والدين الخارجي . من اهم توصيات البحث ضرورة استخدام بيانات سلاسل زمنية طويلة المدى لتجنب المشاكل التي تصاحب الدراسة. اي الوصول الي نتائج صحيحة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أماني عبدالله عوض، أثر محددات السيولة علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة 1870-2002، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات الانمائية، جامعة الخرطوم السودان.

<sup>2</sup> أميرة عبدالسلام، محمد بشير (2010) محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1980-2008م، رسالة ماجستير منشورة علي موقع الانترنت



**4/ (وراق علي وراق 2012):** بعنوان أثر تغير عرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والمستوى العام للاسعار في السودان خلال الفترة (1996-2009) هدفت الدراسة الي تحليل اثر تغير عرض النقود علي المتغيرات الاقتصادية من خلال توصيف وتقييم نموذج قياسي لدراسة وتحليل فرضيا تالبحث المتمثلة في أن تغير عرض النقود يؤثر علي الاستقرار الاقتصادي ،ولقد توصلت الدراسة الي ان فترة الدراسة شهدت ارتفاعا ملحوظا في عرض النقود، وان معدل النمو الفعلي تجاوز المستهدف في معظم فترة الدراسة ، من اهم التوصيات، ضرورة تحديد الحجم الامثل للسيولة في الاقتصاد لضمان تناسب عرض النقود والاهداف الاقتصادية الكلية.<sup>3</sup>

**5/ علي صالح محمد آدم(2015):** تمثلت مشكلة الدراسة في وجود اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات الامر الذي ادى الي تعدد اسعار الصرف وبالتالي تأثيرها علي المؤشرات الاقتصادية الكلية مما انعكس سلبا علي الاداء الاقتصادي ، وطرحت عدد من الاسئلة منها ماهو تأثير سعر الصرف علي المؤشرات الاقتصادية الكلية والعلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي وطبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم وافترضت الدراسة ان التغيرات في سعر الصرف تأثر علي المتغيرات الاقتصادية الكلية والمعروض النقدي يرتبط عكسيا مع سعر الصرف ووجود علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف ، اوصت الدراسة باستقرار سعر الصرف وذلك عن طريق تشجيع الصادرات المحلية وزيادة التمويل المصرفي للمشروعات التي تؤدي الي زيادة الانتاجية لتحسن الناتج المحلي الاجمالي.<sup>4</sup>

**6/ محمد مصطفى محمد (2016)** محددات التضخم في السودان: التي تناولت محددات التضخم في السودان ، ممتثلا في اثر عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي ،سعر الصرف ، عجز الميزانية علي التضخم في السودان ، ستخدم الباحث كلا من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي بالاضافة الي المنهج الاحصائي . توصل البحث الي جملة من النتائج اهمها ان السبب في ارتفاع معدلات التضخم هو ارتفاع

<sup>3</sup> وراق علي وراق، أثر تغير عرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والمستوى العام للاسعار في السودان في الفترة 1996-2009، رسالة دكتوراة، غير منشورة ، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.

<sup>4</sup> - علي صالح محمد آدم، أثر تغيرات سعر الصرف علي التضخم في السودان في الفترة 1991م-2011م، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية، ام درمان، السودان





عجز الميزانية. اوصت الدراسة بالاهتمام بمعالجة عجز الميزانية لعامة وذلك باتباع سياسات تقلل من الانفاق العام وزيادة الإيرادات.<sup>5</sup>

**7/ سوزان فضل الكريم فضل المولي (2016):** تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة من 1990-2016م اتبع الباحث المنهج الوصفي للإطار النظري والمنهج التحليلي للإطار التطبيقي . توصلت الدراسة الي عدد من النتائج اهمها في عام 2011م ارتفع معدل التضخم عما كان عليه في عام 2009م السبب في ذلك الي انفصال الجنوب والي تداعيات الازمة المالية التي ادت الي ضغوط تضخمية وارتفاع حجم الدين العام وارتفاع سعر الصرف واوصت الدراسة بزيادة الإيرادات العامة من مصادر حقيقية لتقادي العجز في الموازنة الذي يعتبر السبب الرئيسي لحدوث التضخم وايقاف تمويل العجزن طريق الاستدانة من النظام المصرفي لانها تؤدي الي زيادة عرض النقود، والتنسيق مع النقابات العمالية لزيادة الاجور بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الاحوال العادية ومحاربة الاحتمالات.<sup>6</sup>

**8/ أنس قريب الله وزينب بشير(2017):** بعنوان نموذج قياسي للعوامل المؤثرة علي التضخم في السودان باستخدام السببية خلال 1990-2015م هدفت هذه الدراسة الي بحث العلاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي، معدل البطالة وسعر الصرف وبين التضخم استخدمت الدراسة اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لتقدير العلاقة بين المتغيرات . وتشير النتائج الي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات كما ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى ،كما اظهرت النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وبين سعر الصرف والتضخم وبين التضخم والبطالة، توصي الدراسة بضرورة وضع برنامج اقتصادي يتم من خلاله تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمراعاة العوامل المؤثرة علي التضخم.<sup>7</sup>

<sup>5</sup> -محمد مصطفى محمد(2016)، محددات التضخم في السودان منشور علي موقع الانترنت

<sup>6</sup> -سوزان فضل المولي ، العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة من 1990-2016 ،رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة غير منشورة ، الخرطوم ، السودان.

<sup>7</sup> - انس قريب الله احمد ابراهيم وزينب بشير علي عبدالله، نموذج قياسي للعوامل المؤثرة علي التضخم في السودان باستخدام السببية في الفترة 1990-

2015، مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث، العدد 10 ، 2017.



9/ محمد صالح سليمان الكبيسي وعمار حمدلف 2020 (تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2009 يهدف هذا البحث الي اختبار العلاقة السببية بين معدل التضخم وسعر الصرف 1980-2009م. تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model لاختبار العلاقة السببية طويلة الامد وقصيرة الامد مابين معدل التضخم وسعر الصرف . من خلال النتائج وجد هذا البحث بأنه لا يوجد هنالك علاقة تبادلية بين معدل التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي . الا انه يوجد هنالك علاقة أحادية الجانب تتجه من سعر الصرف الي معدل التضخم في الامد القصير فقط.<sup>8</sup>

10 / سماح عثمان خضر يوسف : تناول الباحث العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في السودان وتتمثل مشكلة البحث في الاختلالات التي تحدثها العلاقة بين التضخم وسعر الصرف وهما في تصاعد مستمر خاصة في الدول النامية عموماً وفي السودان خصوصاً ، كما تناول البحث العلاقة بين التضخم وسعر الصرف ، ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وعرض النقود واوصت الدراسة علي استخدام النماذج القياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية وضرورة تحسين سعر الصرف عن طريق تشجيع الصادرات المحلية وزيادة التمويل المصرفي للمشروعات التي تؤدي الي زيادة الانتاجية لتحسين الناتج المحلي.<sup>9</sup>

#### علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

تشكل هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة العلمية العربية من خلال تميزها عن الدراسات السابقة التي أوردها الباحث، في أنها اشتملت على عدد من المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد السوداني، تم تضمينها في معادلة النموذج المقترح لتوضيح العلاقة السببية بين سعر الصرف الأجنبي والمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وعرض النقود) في الاقتصاد السوداني. من ناحية أخرى فقد شملت هذه الدراسة بيانات

<sup>8</sup> -محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار حمد خلف2020:تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعرالصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2009-1980م

<sup>9</sup> - سماح عثمان خضر يوسف ،العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في السودان ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الزعيم الازهري، الخرطوم ، السودان



لسلسلة زمنية طويلة نسبياً خلال الفترة (1980-2018م). كما أن هذه الدراسة أتت بنتائج وتوصيات منطقية وموضوعية وواقعية يمكن تطبيقها.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم وأنظمة سعر الصرف الأجنبي

المبحث الثاني: سوق سعر الصرف الأجنبي

المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف الأجنبي

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

#### المبحث الأول: مفهوم وأنظمة سعر الصرف الأجنبي

##### مفهوم سعر الصرف الأجنبي

يعرف سعر الصرف الأجنبي على أنه السعر أو المعدل الذي يتم على أساسه تبادل سلعة معينة بعملة أخرى أو بالذهب، ويكون التبادل إما لحظيا أو آجلا، بالسعر الذي يحدده طلب وعرض العملة محل التبادل<sup>(10)</sup>.

كما يعرف على أنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وتكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضى الأمر تشجيع الصادرات وتقييد الواردات<sup>(11)</sup>.

عرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى<sup>(12)</sup>. يُعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه معدل تبادل العملات او يعني سعر الصرف الأجنبي بالعملة المحلية مقابل العملات الأخرى الأجنبية وهو عبارة عن سعر نسبي ترتبط بها العملات المختلفة<sup>(13)</sup>.

يُعرف أيضا بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير ان هنالك دول أخرى ترى أن سعر الصرف الأجنبي هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة. ولا خلاف بين الطريقتين<sup>14</sup>.

يُعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، اي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة او العملات الأجنبية. كما يعبر سعر الصرف الأجنبي عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدول المعنية والدول الأخرى<sup>15</sup>.

10. عبد العزيز فهمي هيكل (1980م): موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص295.

11. محمود حميدات (1996م): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المراجع العام الجزائر، ص50.

3. محمد كمال الحمزاوي (2004م): سوق الصرف الأجنبي ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره، منشأة المعارف الإسكندرية، ص33-35.

13. عبد العظيم سليمان المهل، 2004، خالد حسن البيلي، الاقتصاد الكلي، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد، الطبعة الأولى ص 73.

14. زينب حسن عوض الله، 2004، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، الإسكندرية، الفتح للطباعة والنشر، ص 79.

Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany



كما يُعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدّة من العملة الأجنبية. من زاوية ثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف الأجنبي باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدّة واحدة من العملات الوطنية، كما عُرف سعر الصرف الأجنبي بأنه عدد وحدات عملة بلد ما التي تتبادل لوحدّة واحدة من بلد آخر<sup>16</sup>.

كذلك عرف بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى، وعادة يتم ربط سعر صرف العملات بعملات رئيسية أخرى، وفي الوقت الحاضر يتم ربط أي عملة بالدولار الأمريكي الذي يعد العملة الأكثر شيوعاً مقارنة بمعدلات الصرف بين العملات المختلفة<sup>(17)</sup>.

### أنواع سعر الصرف الأجنبي:

يقسم سعر الصرف الأجنبي إلى عدة أنواع وهي:

#### أولاً: سعر الصرف الأجنبي الثابت Fixed Exchange Rate

هو ان تحتفظ الدولة بسعر الصرف الأجنبي الثابت تقوم من خلال البنوك التجارية بشراء او بيع العملات الأجنبية ويتم هذا بتحديد كل دولة لسعر عملتها مقابل الدولار، بحيث يكون البنك المركزي على استعداد للتدخل في أي وقت لمنع تغير سعر عملته عن المستوى المحدد لها<sup>18</sup>. هذا النظام الذي كان سائداً في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية إلى بداية السبعينات وعُرف في حينه بنظام بريتون وودز، ويقضي هذا النظام التدخل الحكومي المستمر في سوق العملات للحفاظ على استقرار سعر العملة والحيولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه عن المستوى المحدد، وفي ظل هذا النظام يعمل البنك المركزي على تمويل اي فائض او عجز قد يطرأ على ميزان المدفوعات ولتتمكن من الإيفاء بذلك الالتزام يحتفظ البنك المركزي باحتياطي صرف أجنبي في شكل ذهب و عملات أجنبية وسندات سريعة التسييل<sup>19</sup>. سعر الصرف الأجنبي

2. حيدر عباس حسين وآخرون، 2006، محددات سعر الصرف الأجنبي في السودان خلال الفترة (1982 – 2004) (15) سلسلة الدراسات والبحوث سلسلة بحثية تصدرها الادارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي، الخرطوم، بنك السودان المركزي، الاصدار السابع، 2006، ص 8.

16. غضون محمد موسى ابراهيم، تطبيق نماذج الإنحدار المتعدد على دالة سعر الصرف الأجنبي في السودان خلال الفترة 1980 – 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ابريل 2010.

17. جوزيف دانيالز، ديفيد فانهور (2010م): اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 670.

1 عبد العظيم سلمان المهل، خالد البيلي، مرجع سابق، ص 73.

2 خالد حسن البيلي، الاقتصاد الدولي، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد، ص 27.  
Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany

الثابت الذي يتم تحديده بناء على قاعدة الذهب التي تتيح استبدال العملة بالذهب، أو طبقاً لقواعد صندوق النقد الدولي، أو من خلال السياسات المالية والنقدية. من محاسن نظام سعر الصرف الأجنبي الثابت<sup>20</sup>:

1. اليقينية في ظل هذا النظام تصبح التجارة الدولية والاستثمارات أقل خطورة باعتبار أن الأرباح لن تتأثر بتغيرات سعر الصرف الأجنبي.

2. قلة المضاربات: بافتراض أن سعر الصرف الأجنبي سيكون ثابتاً و أن الأفراد مقتنعون بأنه سيظل كذلك، عندها لن يكون هنالك داعي للمضاربة على أسعار الصرف.

3. التصحيح الآلي للسياسات النقدية التوسعية: إذا عمدت الحكومة إلى زيادة عرض النقود زيادة ملحوظة مما أدى لزيادة الطلب وانخفاض سعر الفائدة وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات، مما سيضطر البنك المركزي للتدخل للحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي وذلك إما عن طريق شراء جنبيات من سوق الصرف الأجنبي مما يؤدي لخفض عرض النقود مرة أخرى، أو عن طريق زيادة سعر الفائدة، وفي تلك الحالتين سيعمل ذلك على تصحيح الأخطاء النقدية.

4. يمنع الحكومات من إتباع سياسات اقتصادية كلية غير مسؤولة: عندما تعتمد بعض الحكومات لزيادة الطلب الكلي ربما لتحوز على رضا الناخبين سيؤدي ذلك لعجز في ميزان المدفوعات وستضطر الحكومة مرة أخرى للسيطرة على الطلب الكلي إلى تخفيضه ما لم تضطر لتقييد الواردات.

### ثانياً: سعر الصرف الأجنبي المعدل Adjustable Peg

أما سعر الصرف الأجنبي المعدل يتم تدخل السلطات التنفيذية والنقدية طبقاً للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية<sup>(21)</sup>. تم التحول إلى هذا النوع من أنواع سعر الصرف الأجنبي عندما قررت البنوك المركزية في عام 1960م تغيير أسعار صرف عملاتها، وتم التحول إلى هذا النظام الذي يمكن بموجبه للبنوك المركزية التدخل وتعديل سعر صرف عملاتها إذا اتضح أن هذا السعر ليس هو السعر الواقعي أو السعر الحقيقي وبالتالي فإن سعر الصرف الأجنبي يتغير في معظم الأحيان نتيجة للفرق بين معدلات التضخم الأجنبية والمحلية، الأمر الذي يجعله مرتبطاً بهذا العامل ارتباطاً كبيراً، أما القواعد التي يتم من

<sup>3</sup> خالد حسن البيلي، المرجع السابق، ص 30.

<sup>21</sup> محمود محي الدين، أحمد كوجك (2003م): سياسة سعر الصرف الأجنبي في مصر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، نظم وسياسات وأسعار الصرف، أبو ظبي، ص 167.



خلالها تغير سعر الصرف الأجنبي الرسمي فيتم تبريرها بأنها تساعد على المحافظة على القدرة التنافسية للدولة لأنها تبقى سعر الصرف الأجنبي الحقيقي والفعال قريباً من مستوى تعامل قوتها الشرائية وهو المستوى الذي تستطيع فيه وحدة واحدة من العملة ان تشتري نفس القدر من السلع في جميع البلدان. تحدد أسعار الصرف رسمياً حيث ترتبط بعملة واحدة أو بعدة عملات، ويسمح لها بالتحرك وتدار دون قاعدة تدخل محددة. وفي البعض الآخر نجد سعر صرف رسمي مع سعر صرف حر يحدد بواسطة العرض والطلب.<sup>22</sup> عليه يمكن ان نجد في بلد واحد سعري صرف أو ثلاثة أو أكثر، ولأسعار الصرف المتعددة العديد من الايجابيات حيث يمكن استخدام تلك الأسعار في مواقع مختلفة من المعاملات، ويمكن للجهات المختصة ان تشجع بعض النشاطات بأن تسمح لها بشراء العملات الأجنبية بسعر صرف مخفض نسبياً وبيع ما تحصل عليه من عملات بسعر صرف مرتفع، كما يمكن تطبيق النقيض لذلك على النشاطات التي لا تريد الدولة تشجيعها<sup>23</sup>. من أهداف سعر الصرف الأجنبي المعدل:

- 1- **تعديل سعر صرف العملة:** خاصة تخفيضها مقابل العملات الأخرى يساعد ذلك على زيادة الصادرات، فتخفيض سعر الصرف الأجنبي الرسمي سيرفع من السعر النقدي للسلع التبادلية بالمقارنة مع السلع غير التبادلية ومن ثم يوفر حافز لزيادة الإنتاج المحلي من الصادرات وبدائل الواردات، كما ان تخفيض سعر العملة يزيد من عرض الصادرات نتيجة زيادة الطاقات او استخدام طاقة معطلة، وتأتي الزيادة في الطاقات نتيجة لزيادة رأس المال هذا بالإضافة إلى تخفيض سعر العملة يؤدي إلى تخفيض التكاليف المحلية للمنتجات مما يزيد من ربحية السلع القابلة للتصدير.
- 2- **تقليل الواردات:** فتخفيض سعر العملة يولد هبوطاً في سعر الصرف الأجنبي الحقيقي ( سعر السلع غير القابلة للتبادل بالنسبة للسلع القابلة للتبادل )، وارتفاعاً في مستوى الأسعار الداخلية الذي بدوره يؤدي إلى تخفيض القيم الحقيقية للمتغيرات التي تؤثر على الإنفاق مثل الرصيد النقدي والاجور مما يؤدي إلى تقليل نسبة السلع المستوردة في مجموع الاستهلاك برفع أسعار السلع المستوردة بالنسبة للأسعار الداخلية، وبدرجة تتوقف على مرونة الطلب على الواردات تجاه الأسعار والدخل الحقيقي.

<sup>1</sup> خالد حسن البيلي، المرجع السابق، ص 30.

<sup>2</sup> عبد العظيم سلمان المهمل، خالد البيلي، مرجع سابق، ص 74.





3- تشجيع تدفقات رأس المال الأجنبي الرسمي: بمعنى تقليل هروب رؤوس الاموال للخارج، فهو يعمل على إضعاف الحافز على هروب رأس المال بزيادة العائد الحقيقي للأموال المستثمرة في الداخل وبتيسيره للحصول على العملات الأجنبية عبر القنوات الرسمية للسداد في الخارج.

إن تخفيض سعر الصرف الأجنبي بالنسبة للعملة الذي تصحبه تدابير مناسبة يمكن ان يوفر تمويلاً إضافياً للواردات من سلع وخدمات، ونجاحه يتوقف إلى حد كبير على مرونة العرض، والطلب بالنسبة للصادرات والواردات، وعلى المقدرة الاستيعابية للدولة ووضعها التنافسي في السوق العالمي<sup>24</sup>.

### ثالثاً: سعر الصرف المرن Flexible exchange rates

أما سعر الصرف الأجنبي المرن فيعني ترك العملة لقوى العرض والطلب<sup>(25)</sup>. حيث يتحدد سعر الصرف الأجنبي الخاص بالعملة حسب مقتضيات العرض والطلب ونظرياً يزول عجز ميزان المدفوعات تلقائياً بتراجع سعر الصرف الأجنبي او تخفيض قيمة العملة وذلك بما يكفي لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وكذلك يعمل تخفيض سعر الصرف الأجنبي على حث المزيد من تدفقات رأس المال بالداخل، وقد يحدث العكس إذا سمحت دولة ما لقيمة عملتها الوطنية بالتصاعد وفي الواقع الحالي المعاش يجوز القول بأنه لا يوجد اقتصاد يتعامل بسعر صرف مرناً تماماً<sup>26</sup>. لسعر الصرف الأجنبي المرن عدة مزايا منها<sup>1</sup>:

1- التصحيح الآلي: بما ان أسعار الصرف تتحدد بالعرض والطلب، فإنها سوف تتغير آلياً مع التغيرات بالعرض والطلب وهذه التغيرات تعمل على تقليل مشاكل ميزان المدفوعات.

2- يتيح للحكومات خيارات اختيار السياسات المحلية المناسبة: في بعض الاحيان قد تتعارض السياسات الملائمة للعمالة الكاملة مع السياسات الملائمة لتوازن ميزان المدفوعات، فمثلاً قد لا ينتهج البلد الذي يعاني من البطالة وعجز ميزان المدفوعات سياسات مالية نقدية توسعية من اجل تحقيق العمالة الكاملة بسبب التأثيرات غير الملائمة لهذه السياسات على عجز ميزان المدفوعات. وفي ظل نظام سعر الصرف الأجنبي المرن فإن سعر الصرف الأجنبي لا بد ان ينخفض آلياً وهذا الانخفاض سوف يساعد على سياسات الاستقرار المحلي.

<sup>1</sup> عبد العظيم سلمان المهل، خالد البيلي، المرجع السابق، ص75.

<sup>25</sup> محمود محي الدين، احمد كوجك (2003م): سياسة سعر الصرف الأجنبي في مصر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، نظم وسياسات وأسعار الصرف، أبو ظبي، ص167.

<sup>1</sup> خالد حسن البيلي، المرجع السابق، ص31-32



3- عدم الحاجة لحجم كبير من الاحتياطات الدولية: بما ان البنك المركزي لا يتدخل في سوق الصرف الأجنبي ولذلك ستقل الحاجة للاحتفاظ بالاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية بدرجة كبيرة، اي ان سعر الصرف الأجنبي يتغير آلياً للتخلص من العجز في ميزان المدفوعات ولذلك يكون لدى الدولة سبب ضعيف او لا تملك سبباً على الإطلاق للاحتفاظ بالاحتياطات.

أما عيوب نظام سعر الصرف الأجنبي المرن فتتمثل في أن المضاربة قد تعبت بالاستقرار، وقد تؤدي إلى تقلبات ملموسة في أسعار الصرف والهبوط في قيمة صرف عملة ما قد تدفع المضاربين إلى توقع مزيد من الانخفاض ومن ثم سوف يبيعون ما لديهم من عملة، وبذلك يحدث الانخفاض، ويعتقد البعض ان الأسعار المرنة تسبب مخاطر جوهرية للمعاملات الدولية والاستثمارات وبالتالي تثبط التجارة الدولية<sup>27</sup>.

#### رابعاً: أسعار الصرف المتوسط **Average exchange rates**

هنالك العديد من نظم الصرف والتي تقع ما بين أسعار الصرف الثابتة والمرنة منها:

أ. **سعر الصرف الأجنبي المعدل الثابت:** حيث تكون أسعار الصرف ثابتة وقد تستمر لسنوات عديدة وقد يتدخل البنك المركزي لتخفيض أو رفع قيمة العملة إذا استمر العجز (الفائض) لفترة طويلة.

ب. **سعر الصرف الأجنبي المعلوم القدر:** حيث تكون أسعار الصرف معومة غير ثابتة ولكن قد يتدخل البنك المركزي من مرة لأخرى لمنع التقلبات الكثيرة في سعر الصرف الأجنبي ولذلك يمثل هذا النظام صورة من صور السيطرة على المرونة.

ج. **سعر الصرف الأجنبي الزاحف الثابت:** هذا النظام يعتبر كنظام وسط ما بين سعر الصرف الأجنبي المعدل الثابت وسعر الصرف الأجنبي المعلوم القدر، فبدلاً من ان تلجأ الحكومة لتخفيض او رفع قيمة العملة بنسبة كبيرة وغير منتظمة في ظل هذا النظام تلجأ الحكومة لتعديل سعر الصرف الأجنبي بنسبة صغيرة وبسيطة ولكن على فترات متقاربة شهر مثلاً، وذلك عندما يتغير سعر الصرف الأجنبي المتوازن.

د. **سعر الصرف الأجنبي المعلوم المشترك:** في ظل هذا النظام يكون لدى مجموعة من الدول نظام سعر صرف معلوم ومشترك لعملات الدول الأخرى على سبيل المثال لهذا النظام سعر الصرف الأجنبي لدول الاتحاد الاوربي.

<sup>1</sup> خالد حسن النبيلي، المرجع سابق، ص 33.



هـ - **سعر الصرف الأجنبي المدار:** حيث تحدد الحكومة حد ادنى واعلى لسعر الصرف الأجنبي وتتركه لكي يتأرجح ما بين هذين الحدين (الأعلى، الأدنى) ولن تتدخل الا في حالة تجاوز سعر الصرف الأجنبي للحد الاعلى والادنى<sup>28</sup>.

#### خامساً: **سعر الصرف الأجنبي الرسمي (الإسمي) Official exchange rate**

يسمى بسعر الصرف الأجنبي الاسمي وهو عبارة عن سعر العملة الجاري. ويعرف بأنه سعر صرف العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من سعر صرف العملة الأجنبية. ويعرف أيضا بأنه المعدل اللحظي لتبادل الصرف الأجنبي مقارنة بسعر الصرف الأجنبي الحقيقي، الذي يحسب طبقا للتغيرات في القوة الشرائية. عليه فإن سعر الصرف الأجنبي الاسمي يدل على القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية<sup>(29)</sup>. ينقسم سعر الصرف الأجنبي الاسمي إلى: سعر الصرف الأجنبي الرسمي المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية. وسعر الصرف الأجنبي الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. هذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة<sup>(30)</sup>.

#### سادساً: **سعر الصرف الأجنبي الحقيقي Real exchange rate**

سعر الصرف الأجنبي الحقيقي هو عبارة عن السعر الذي يقنتي به كمية سلع بالعملة المحلية تعادل نفس كمية السلع التي يتم اقتناؤها بالعملة الأجنبية. وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الأجنبي الحقيقي، كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك، اما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار والسلع الغير قابلة للإتجار، وهناك مقياس ثالث هو قيمة الاجور النسبية والحوسبة بالدولار. ويستعمل هذا المعيار لتقادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى. يحسب سعر الصرف الأجنبي الحقيقي كمؤشر أسعار لذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الاساس يساوي واحد ولذلك فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر تجاه سعر الصرف الأجنبي الحقيقي، اي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، اي انخفاض في نفس السعر

<sup>1</sup> خالد حسن البيلي، المرجع سابق، ص 31.

<sup>29</sup> جوزيف دانيالز، ديفيد فانهور، مرجع سبق ذكره، ص 687.

<sup>30</sup> بول هيرسون، جراهام تومبسون (1999م): مساءلة العولمة الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ص 49.



يُعتبر تحسناً حقيقياً، أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية.<sup>31</sup>

ان اختيار مؤشرات الأسعار لحساب سعر الصرف الأجنبي الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، بينما مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القوة الشرائية للعملة وقياس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط ولكن هو أكثر توفراً وينتشر بصفة عادية، أما مخفض الناتج المحلي الإجمالي فيمكن ان يستعمل لكنه ينشر بتأجيل معتبر الا انه لا يصلح لقياس القوة الشرائية لدولة ذات معدل تضخم عالمياً.

### سابعاً: سعر الصرف الأجنبي المتعدد الحقيقي Real multiple exchange rate

يُعرف بسعر الصرف الأجنبي الحقيقي المرجح تجارياً او سعر الصرف الأجنبي الفعلي وهو المتوسط الهندسي المثل لسعر الصرف الأجنبي الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجارياً.

### ثامناً: سعر الصرف الأجنبي التوازني Equilibrium exchange rate

سعر الصرف الأجنبي التوازني هو السعر الذي يتناسب مع التوازن الاقتصادي الكلي. ويتحدد سعر الصرف الأجنبي الحقيقي التوازني عند المستوى الذي يحقق التوازن الداخلي والخارجي، ويحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بين قطاعي السلع القابلة للتصدير والسلع الغير قابلة للتصدير. يقوم سعر الصرف الأجنبي الحقيقي بتعديل سعر الصرف الأجنبي الاسمي طبقاً للتغيرات في مستوى أسعار الدول، كما يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية<sup>(32)</sup>.

وهو يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وهو بالتالي سعر الصرف الأجنبي الذي يسود في البيئة الاقتصادية غير مختلة.

ان الصدمات الاسمية النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الأجنبي الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى ان الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ويعتمد تحديد سعر الصرف الأجنبي التوازني لمعرفة كيفية تغيير سعر الصرف الأجنبي الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي، بالتالي تحديد كيفية تأثير هذه السياسات على سعر الصرف الأجنبي ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف الأجنبي التوازني<sup>33</sup>.

<sup>1</sup> غضون محمد موسى ابراهيم، مرجع سابق، ص 27-28.

<sup>32</sup> هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان (2009م): النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، الأردن ص45-46.

<sup>1</sup> غضون محمد موسى ابراهيم، المرجع سابق، ص 29.



## أدوات وأهداف سعر الصرف الأجنبي:

تعتبر سياسة سعر الصرف الأجنبي سياسة اقتصادية مستقلة عن السياسة النقدية لتمييزها بأدواتها وأهدافها<sup>(34)</sup>.

### أدوات سعر الصرف الأجنبي

من أدوات سعر الصرف الأجنبي:

1- تعديل سعر صرف العملة: ويحدث عندما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها. عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت تعمل في التأثير على تحسن العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات. إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط منها اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي. وضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بالمرونة الكافية، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناتج عن ارتفاع الصادرات. ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها، واستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير<sup>(35)</sup>.

2- استخدام احتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها. وعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية. وفي حالة تحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية. وعندما تكون الاحتياطات غير كافية لدى البنك المركزي يقوم بتخفيض قيمة العملة المحلية.

3- استخدام سعر الفائدة: في حالة ضعف العملة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة.

<sup>34</sup> جون هيدسون، مارك هرندر (1987م): العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة اد طه عبدا لله منصور، د محمد عبد الصبور محمد على، دار المريخ للنشر، الرياض، 1407هـ، ص146.

<sup>35</sup> فتح الرحمن على محمد صالح (2010م): مداولات ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وتأثيره على الاقتصاد الوطني، ص12.

4- مراقبة الصرف: تقتضي سياسة مراقبة الصرف إخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال. أيضا من أدوات سعر الصرف الأجنبي إقامة سعر صرف متعدد. يهدف نظام سعر الصرف الأجنبي المتعدد إلى تخفيف آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة<sup>(36)</sup>.

### أهداف سعر الصرف الأجنبي

يهدف سعر الصرف الأجنبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها<sup>(37)</sup>:

1. مقاومة ارتفاع معدلات التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف الأجنبي إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد، ويعمل على تحسن في مستوى الصادرات في المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد إيجابيا على انخفاض مستوى التضخم المستورد، وتتضاعف أرباح المؤسسات، وتحقق عوائد إنتاجية لسلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن المنافسة للصادرات في السوق العالمية نسبة لانخفاض أسعارها.
2. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الأجنبي الحقيقي (الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية) إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (قطاع الصادرات) ويعمل على توسيع قاعدتها، ويقلل من سلع الواردات.
3. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف الأجنبي دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات والقطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الأجنبي الحقيقي (تحسن)، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي الاسمي (تدهور) نتيجة لارتفاع الصادرات في السوق فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.
4. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية.

<sup>36</sup> نشأت الوكيل (2006م): التوازن النقدي ومعدل الصرف، دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى القاهرة، ص23.

<sup>37</sup> عبد الغنى محمود الربيع (2006م): الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، ص5.



## العوامل المؤثرة على سعر الصرف الأجنبي:

تتعرض العملة إلى تغيرات متواصلة تتسبب بتغير المعاملات الاقتصادية للدولة بسبب عوامل معينة نذكر منها:

1. **معدلات التضخم:** يتسبب التضخم الداخلي بتراجع قيمة العملة في سوق الصرف وفي حالة الركود

ترتفع قيمة العملة، لو افترضنا ارتفاع قيمة عملة بلد ما بنسبة 15 % مع استقرار المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى، فالتضخم الداخلي في هذا البلد سيجعل طلب المستهلكين على السلع الخارجية يزداد وايضا الطلب على العملات الأجنبية وكنتيجة للأسعار المرتفعة من سلع هذا البلد وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف نتيجة تزايد الطلب على هذه العملة وهذا يدل أن التضخم أثر في تغير سعر الصرف الأجنبي العملات المختلفة.

2. **مستويات الأسعار النسبية:** عند ارتفاع أسعار السلع المحلية مع بقاء أسعار السلع الأجنبية

ثابتة فإن الطلب على السلع المحلية ينخفض، ويتجه سعر العملة الوطنية إلى الانخفاض، لذلك يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة. أما إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية فإن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض والطلب على السلع المحلية يزداد وتستمر قيمة العملة الوطنية في الارتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها بصورة جيدة حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية. وفي المدى الطويل فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي يتسبب في انخفاض قيمة عملتها<sup>(38)</sup>.

3. **عرض النقود:** يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات

وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قيمة النقود وينتج عن ذلك اضطراب في السوق بين البائعين والمشتريين مما يدفع صغار المدخرين إلى استبدال العملة المحلية التي تفقد قيمتها يوماً بعد يوم ويلجئون إلى استبدالها بعملات أكثر استقراراً أو شراء الذهب أو العقارات وذلك لأن التضخم يلعب بمنظومة الأسعار النسبية المختلفة لأن ارتفاع الأسعار لا يشمل جميع السلع والخدمات بنسبة واحدة أوفي وقت واحد فبعض السلع والخدمات ترتفع أسعارها بسرعة في حين أن البعض الآخر يتغير

<sup>38</sup> مصطفى محمد عبد الله (2016م): الأثار المتوقعة لانخفاض الجنية السوداني مقابل الدولار، دار المريخ للنشر، ص66

- بسرعة أقل (ببطء)، كما أن بعض السلع والخدمات تظل أسعارها جامدة. ولهذا فهناك من يتضرر من التضخم المستمر كما أن هناك المستفيد من التضخم.
4. **قيمة الصادرات والواردات:** إذا زادت الصادرات مقابل الواردات فسوف ترتفع قيمة العملة نتيجة لتزايد الطلب الأجنبي عليها مما يحفز على الاستيراد وهذا ما يعيد التوازن لسعر الصرف الأجنبي.
5. **التعريفات الجمركية والحصص:** إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف الأجنبي (39).
6. **التدخلات الحكومية:** يحدث هذا عندما يريد البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة لما لا يتلاءم مع سياساته المالية والاقتصادية.
7. **تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:** الزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها، والزيادة في الطلب على الواردات يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية.
8. **معدلات الإنتاجية:** إذا أصبحت معدلات الإنتاجية في دولة ما أكثر من غيرها من الدول الأخرى التي تتعامل معها تجارياً، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية، وتظل تحقق أرباحاً والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية (40).
- أما إذا تذبذبت إنتاجية الدولة فإن السلع التي تنتجها تصبح غالية الثمن وتتجه قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض، وفي المدى الطويل كلما زادت إنتاجية دولة ما فإن قيمة عملتها سترتفع. إذا زاد الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية يودي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة

1. 39 موردخاي كريانين (2007م): الاقتصاد الدولي مدخل السياسات الاقتصادية، ترجمة محمد إبراهيم منصور، وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض.

40 احمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف (2017م): تقلبات سعر صرف الدولار وأثره على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترو، كلية التجارة جامعة الأزهر، دار التعليم الجامعي للنشر، ص100.





المحلية. أما إذا انخفض الطلب النسبي على السلع المحلية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية<sup>(41)</sup>.

9. **معدلات أسعار الفائدة:** إن ارتفاع معدلات أسعار الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي ويؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي. أما في حالة العكس عند ارتفاع معدلات الفائدة لدى البلدان الأجنبية سيجعل المستثمرين المحليين يرغبون في استبدال عملتهم بعملات تلك الدول لتحقيق أرباح في السوق الخارجية، أي إن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيؤدي للزيادة على طلب العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف الأجنبي<sup>42</sup>.

10. **العوامل السياسية والعسكرية:** تكون في أحيان كثيرة متعلقة بأخبار والنشرات المالية أو تصريح لمسؤول معين فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات الذين غالباً ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأخبار.

### الطرق التي يحدد بها سعر الصرف الأجنبي:

1. **العملات:** التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة<sup>(43)</sup>.

2. **حالة التعويم الحر:** يتم فيه تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق الصرف حرة باستمرار، ولا يوجد سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف حسب تقلبات العرض والطلب. تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية

<sup>41</sup> محب خلة توفيق (2011م) الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 47.

<sup>2</sup> سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمستان، 2010، ص

43.

<sup>43</sup> أبو القاسم أبو النور (2010م): ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية وتأثيره على الاقتصاد الوطني، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ص 37.



أحيانا للسيطرة للحد من المبالغة في المضاربات والحفاظ على نظام المعاملات المصرفية داخل السوق<sup>(44)</sup>.

3. حالة الارتباط بسلة من العملات: هو أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة بها، وهي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين. أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة بها وتعكس أوزانها ونسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. تعتمد الدول غالبا الدولار الأمريكي كعملة للتدخل يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية<sup>(45)</sup>.

كما يتحدد سعر الصرف الأجنبي في سوق العملة تبعا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، ويتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، ويعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها. ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، والعكس انخفاض سعر صرفها يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وقد يتولد الطلب أو العرض عن حركة رؤوس أموال على شكل استثمارات طويلة الأجل نظرا لارتفاع سعر الفائدة، أو اختلاف معدلات الربح في الداخل. وبعد إلغاء قاعدة الذهب أصبحت البنوك المركزية تدخل في سوق العملة بائعة أو مشتريه للصرف الأجنبي، وبالتالي تؤثر على طلب وعرض الصرف الأجنبي من أجل تحقيق الاستقرار في سع الصرف<sup>(46)</sup>.

**نموذج ماندل- فلنح في تحديد أسعار الصرف:** يستخدم النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج لسنة 1963م، يركز على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، وهو نظرية لتحديد سعر الصرف الأجنبي، ويحلل أثر توازن ميزان المدفوعات على تحديد سعر الصرف الأجنبي، ويفترض أن صافي الصادرات يزداد بانخفاض قيمة العملة المحلية في المدى القصير، وأن الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية يؤثر في تدفق رؤوس الأموال، ويستنتج النموذج أن هناك

<sup>44</sup> مدحت صادق (1997م): النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص139.

<sup>45</sup> احمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف مرجع سبق ذكره، ص105.

<sup>46</sup> تماضر جابر بشير الحسن، دراسة بعنوان قياس اثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي على ميزان المدفوعات، دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة من 1970-2013 المملكة العربية السعودية- كلية المجتمع بالقريات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد16.



علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف الأجنبي والنشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، ومستوى أسعار الفائدة المحلية<sup>(47)</sup>.



## المبحث الثاني: سوق سعر الصرف الأجنبي

### مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

سوق الصرف الأجنبي عبارة عن كل المعاملات التي تتطلب تبادل بخلاف بعض الأسواق المالية مثل البورصة فسوق الصرف الأجنبي لا يقع في مكان معين، بل ينتشر السوق عبر المراكز المالية في كل أرجاء العالم الخاضع لقيود تجارية أو رقابة حكومية<sup>(48)</sup>. يعرف بأنه هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الافراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية او الصرف الأجنبي. كما انه يعتبر المكان الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف الأجنبي<sup>49</sup>.

### أنواع سوق الصرف الأجنبي:

تتم معاملات سوق الصرف الأجنبي في أحد أسواق سعر الصرف الأجنبي التالية:

أ/ سوق الصرف نقدا: سوق يعكس أسعار الصرف نقدا حيث تكون المعاملات على اساس سعر الصرف الأجنبي الحالي وتشتترط استلام ودفع الصرف الأجنبي في مدة يومين بعد اليوم الذي تتم فيه الصفقة، حيث تسمح هذه الفترة للمتعاملين بتسوية التزاماتهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة والمدينة، حيث يتم التعامل بين مختلف القوى الاقتصادية المؤثرة في النقد، وتراقب هذه الأسعار بعناية شديدة من قبل المحللين والمراقبين، وتؤدي قراءة أسعار الصرف أحيانا إلى عدم استقرار، نسبة لوجود أسلوبين تسعيرهما التسعير بشكل مبهم: يعبر هذا الأسلوب عن عدد الوحدات النقدية الضرورية للحصول على وحدة نقية أجنبية، والتسعير بشكل واضح يعبر عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية<sup>(50)</sup>. تتميز هذه السوق بسرعة واستمرار تدفقات رؤوس الاموال خلال اليوم لإلقاء أوامر طلب وعرض العملات في السوق، فقد يتم طلب هذه العملات من قبل المستثمرين الاجانب، المقيمين والسياح المتوجهين للخارج، المقترض للعملات الأجنبية، مشتري السلع والخدمات التي تتطلب عملة

48 جون هيدسون، مارك هرندر (1987م): مرجع سبق ذكره، 1407هـ-ص146.

1 عبد المجيد قدي، 1976مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 97

50 مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد هاشم (2002م): السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة بالدول النامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص246-247.



أجنبية. اما عرض العملات يكون من طرف بائعي السلع والخدمات التي يتم تسديد ثمنها بالعملات الأجنبية.، المقترضين للعملة الأجنبية.، المستثمرين الذين يحولون عملاتهم الأجنبية المتحصل عليها من خلال عمليات الاستثمار لعملاتهم المحلية.، السياح والاجانب العائدين لبلدانهم.

ب/ سوق الصرف لأجل: تخضع عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية في السوق الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومين في تاريخ لاحق<sup>(51)</sup>، وأسواق سعر الصرف الأجنبي الآجلة هي الاسواق التي تحوي المعاملات الآجلة ويقصد بالمعاملات الآجلة بأنها الاتفاق الحالي على بيع وشراء العملة الأجنبية والتسليم يكون في وقت لاحق، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد، ويتضمن السوق عادة مجموعة من المهل (300 يوم، 90 يوم، 60 يوم، 180 يوم او سنة)، وتسمح للعمليات الآجلة بتطبيق الاخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف الأجنبي.

ج/ سوق مقايضة العملات: يعتبر سوق مقايضة العملات امتداد للسوق الآجل، والمقايضة عبارة عن عملية تؤمن إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة<sup>(52)</sup>.

### خيارات الصرف في سوق سعر الصرف الأجنبي:

للصرف بسوق سعر الصرف الأجنبي خياران هما<sup>(53)</sup>.

- خيار الشراء: وهو الذي يعطي لصاحبه الحق في شراء مبلغ معين من العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية بسعر معين وفي أجل استحقاق محدد مسبقا. على هذا الأساس فإن خيار الشراء لا يعتبر ملزما للمشتري بل يمكنه من تنفيذ قرار الشراء أو التنازل عنه.
- خيار البيع: هو الذي يعطي لصاحبه الحق في بيع مبلغ معين من العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية بسعر معين وفي تاريخ استحقاق معين محدد مسبقا. وخيار البيع لا يعتبر ملزما لصاحبه بل يمكن البائع أن ينفذ هذا الخيار أو يتنازل عنه حسب تطورات سوق الصرف.

<sup>51</sup> إيهاب محمد يونس(2007م):العولمة بين الانهيار والاستمرار، مجلة مصر المعاصرة،العدد 488، القاهرة، ص467.

<sup>52</sup> محمد إبراهيم منصور، مرجع سبق ذكره ص26.

<sup>53</sup> صلاح الدين حسن السيسى، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة(اليورو)،السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب، بدون تاريخ،ص44.



## أنواع التعاملات في سوق سعر الصرف الأجنبي:

1. سعر الصرف الأجنبي نقداً: هو أن تتم عملية استبدال عملة بعملة أخرى في الوقت الراهن بالسعر الحالي، خلال 48 ساعة من لحظة إبرام العقد (54).
- يوجد نوعين لسعر الصرف الأجنبي النقدي هما: سعر الشراء هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. وسعر البيع هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويكون سعر البيع دوماً أكبر من سعر الشراء. ويمثل الفرق بينهما هامش البنك وهو عبارة عن سعر البيع ناقصاً سعر الشراء (55).
2. أسعار سعر الصرف الأجنبي المشتقة (التقاطعية التبادلية): عند تبادل العملات في مركز مالي معين قد يكون سعر عمليتين مقابل التبادل غير متوفر، ولأهمية التبادل يجب تحديد سعرهما ويتم ذلك بناءً على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة. ويمكن حساب سعر أي عملة بدلالة عملة أخرى (56).
3. ارتفاع وانخفاض قيمة العملة: يمكن تحديد معدل الارتفاع أو الانخفاض في قيمة عملة ما عن طريق حساب النسبة المئوية للتغير في سعر الصرف الأجنبي. وذلك بأخذ الفرق بين سعر الصرف الأجنبي الجديد وسعر الصرف الأجنبي القديم ونسبة هذا الفرق إلى السعر القديم مع الضرب في مائة للحصول على النسبة المئوية للتغير. عادة تتغير أسعار العملات بالتحسن أو التدهور، ويكون تحسن في سعر عملة مقابل أخرى إذا كان سعر هذه العملة في نهاية الفترة أكبر من سعرها في بداية الفترة. ويكون تدهور في سعر العملة مقابل العملة الأخرى إذا كان سعرها في نهاية الفترة أقل من سعرها في بداية الفترة (57).
4. أسعار العملات في المراكز المالية: يتغير سعر عملة ما مقارنة بعملة أخرى بشكل مستمر في اليوم على مستوى المراكز المالية، ويؤدي هذا التغير إلى ظهور أسعار مختلفة للعملة، وهذا الاختلاف يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية والمبادلة بالشراء في

54 احمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف (2017م): مرجع سبق ذكره، ص115.

55 على عبد العزيز سليمان (2000م): تأثير استقرار سعر الصرف الأجنبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد 459-460، القاهرة، ص8.

56 مدحت صادق (1997م): مرجع سبق ذكره، ص139.

57 وسام ملاك (2001م): الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص293.

لإنخفاض سعر العملة، وإعادة البيع في المركز المالي لارتفاع سعر العملة. وإذا لم يحدث تغيير في الأسعار فلا معنى لعملية التحكيم ولا ضرورة لبيع أو شراء للاستفادة من فرق السعر.

5. سعر الصرف الأجنبي لأجل: يعرف سعر الصرف الأجنبي لأجل بأنه أستبدل عملة بعملة أخرى خلال وقت معين في المستقبل يتم الاتفاق عليه مسبقا بسعر معين بين البائع والمشتري، بناء على سعر الصرف الأجنبي السائد لحظة إبرام العقد. وتسمى عملية الصرف لأجل إذا كان تنفذ العملية بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد. تستعمل عملية الصرف لأجل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة لأسعار صرف العملات. كما تستخدم من قبل المضاربين عندما يتوقعون ارتفاع سعر العملة التي يشترونها<sup>(58)</sup>.

6. التحكيم عند تبادل العملات: يوجد ثلاث أنواع للتحكيم عند تبادل العملات هي التحكيم المباشر وهو عبارة عن العمليات التي تنجم عن المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين. التحكيم غير المباشرة يظهر هذا النوع عندما تكون هناك ثلاث عملات وإحدى هذه العملات غير مسعرة مباشرة بدلالة إحدى العملتين الأخيرتين ولكنها مسعرة بدلالة العملة الثالثة، والتحكيم على معدلات الفائدة ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يوجد فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين<sup>(59)</sup>.

**وظائف سوق الصرف:** يقوم سوق الصرف بعدة وظائف نوجز أهمها في الآتي:

1. **التغطية:** كل شخص معرض لمخاطر تقلب الأسعار وبذلك فإن اي شخص يقوم باستلام او دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض إما لخطر دفعه أكثر او تسلمه أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية، ويمكن تجنب هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية. التغطية هي تقادي الخسارة الناجمة عن تقلبات سعر الصرف الأجنبي بعد الإتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة.

<sup>58</sup> مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد هاشم (2002م): السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة بالدول النامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، كلية التجارة، جمعة عين شمس، القاهرة، ص246.

<sup>59</sup> نشأت الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص35.



مثال لذلك شركة كندية مدينة بمبلغ 1000 دولار لمصدر امريكي يستحق الدفع بعد 3 شهور عند السعر الفوري 1 دولار = 1.3 دولار كندي، هنا وجب على الشركة الكندية دفع 1300 دولار كندي للمصدر الامريكي. إذا ارتفع سعر الصرف الأجنبي الفوري بعد 3 شهور إلى 1.4 دولار يتوجب على هذه الشركة دفع 1400 دولار كندي اي فارق 100 دولار كندي قبل 3 شهور. بواسطة التغطية يمكن للشركة الكندية اليوم شراء 1000 دولار ب 1.4 دولار كندي للدولار الواحد لتستلمها بعد 3 شهور مهما كان السعر السائد في ذلك الوقت متجنبه اي مخاطر في الصرف وقت التسديد.

2. **تسوية المدفوعات الدولية:** في أسواق الصرف يتم تسوية معظم الحسابات الخاصة بالمبادلات التجارية سلعا كانت او خدمات وكذلك التحويلات الرأسمالية كالقروض، كما يقوم التجار في هذه الأسواق بمبادلة عملتهم بعملة البلدان التي يقصدونها او عملات رائدة.

3. **التحكيم:** وهي القيام بشراء عملة ما رخيصة في مكان ما وبيعها في نفس الوقت في مكان اخر بشرط اختلاف الأسعار<sup>60</sup>. هذه العملية تسمح بالتوازن من جديد في الأسواق المالية تحت غطاء الحرية التامة في تحويل العملات داخل الأسواق. مثلا العملة الأوروبية (اليورو) له سعر في اوربا غير السعر في اليابان او نيويورك فإذا كان سعر مرتفعا في سوق باريس ومنخفضا في سوق نيويورك في هذه الحالة تقوم عمليات التحكيم الاشخاص اليورو في سوق نيويورك ويعيدون بيعه في باريس مما يسمح بتوحيد سعر اليورو في كل الأسواق وتسمح عملية التحكيم بالقضاء على التفاوت السعري للعملة او على الأقل التقليل منه. ف شراء اليورو في سوق نيويورك لانخفاض سعره يزيد من الطلب عليه مما يرفع سعره ببعض الشيء، اما بيع اليورو في سوق باريس حيث يكون مرتفع يزيد العرض منه، وقد لا يزيد الطلب عليه ومنه ينخفض سعر الاسترليني في باريس بعض الشيء ويقترّب من الأسعار الأخرى، وبذلك تلعب عمليات التحكيم دورا مهما في معالجة جزء من الاختلافات في الاماكن والأسواق ما يسمح بإعادة السوق إلى التوازن<sup>(61)</sup>.

<sup>1</sup> سمية موري، مرجع سابق، ص 85.

<sup>2</sup> مجي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 244.





4. **المضاربة:** هي كذلك وسيلة يلجأ إليها للكسب مثل التحكيم لكن الفرق هو ان مكاسبها في الأجل وليس حالياً أي في المستقبل، عن طريق شراء العملة التي تتخفف أسعارها والاحتفاظ بها لبيعها في المستقبل عندما تتحقق توقعاتهم وقد لا تتحقق لذلك المضارب دوما متفائل في توقعات السوق بالنسبة لمستقبل سعر عملة معينة ومضارب صعود، اما المتشائم فيطلق عليه مضارب على الهبوط، اذن فعمليات المضاربة تسعى للاستفادة من اختلاف متوقع في قيمته داخل سوق واحد للصرف لكن مع اختلاف في الوقت، بالتالي فهي تختلف عن التحكيم في النقاط التالية:

- **الوقت:** المحكم يستفيد من الفرق في أسواق الصرف المختلفة في اللحظة ذاتها، بينما المضارب في نفس السوق ولكن في وقت لاحق.
- **درجة التأكد:** يقوم المحكم بعمليات البيع والشراء بسعر معلن في أسواق الصرف، أما المضارب فهو على أساس التوقع يأمل ان تتحقق توقعاته في هذا المجال.
- **تعدد الأسواق:** تتم عملية التحكيم في أكثر من سوق واحد للصرف، اما عمليات المضاربة تتم في سوق واحد للصرف.

### حجم سوق الصرف الأجنبي وأهم المراكز المالية:

تعتبر المبادلات في سوق الصرف كبيرة مقارنة بحجم التجارة الدولية، فأسبوع واحد من التعاملات في سوق الصرف يغطي تعاملات التجارة الدولية ذلك بالرجوع إلى تحقيقات البنوك المركزية في 1989م، إذا كان الحجم اليومي لسوق الصرف يقدر بـ 640 مليار \$، ومن هذا التاريخ وحتى التحقيق الذي أجرى في 1995م تضاعف تقريبا حجم سوق الصرف حيث قدرت التعاملات فيه بـ 1230 مليار دولار من حيث كثافة العمليات وعدد المتدخلين في سوق الصرف، نجد أن بريطانيا تحتل المرتبة الأولى ثم تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية واليابان في المرتبة الثالثة، عموما يمكن تحديد الحجم اليومي لسوق الصرف وترتيب المراكز المالية في الجدول (1-1-2)<sup>(62)</sup>.

الجدول (1-1-2) يوضح الحجم اليومي لسوق الصرف الأجنبي العالمي

<sup>62</sup> محمد إبراهيم أبو شادي (2006م): العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص278.

جدول (1-1-2) الحجم اليومي لسوق الصرف الأجنبي العالمي

حجم التبادلات (مليار \$)	حجم التبادلات (مليار \$)	البلد	حجم التبادلات (مليار \$)		البلد
			1995 م	1989 م	
90	49	هونغ كونغ	464	187	بريطانيا
86	57	سويسرا	244	129	أمريكا
76	57	ألماني	161	115	اليابان
58	26	فرنسا	105	55	سنغافورا

المصدر: الطاهر لطرش (2005م): تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص15.

#### أهم العملات الأجنبية المتداولة دولياً:

1. الدولار الأمريكي: يستمد هذه الأهمية من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20.7% من الناتج المحلي العالمي، 15.2% من الصادرات العالمية، ويستخدم الدولار في تسوية 51% من التجارة العالمية، وكذلك 45% في إصدار السندات الدولية، ويسيطر على 50% من هيكل ديون الدول النامية و60% من احتياط الدول من العملات الصعبة<sup>(63)</sup>.
2. اليورو الأوروبي: يأتي هذا إحصاءاً للعملات الأوروبية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 21% من احتياطات الدول من العملة الصعبة سنة 1983م، وللموقع الجديد في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض اليورو حيث تمثل 20% من الناتج المحلي العالمي و7% من التجارة العالمية.
3. الين الياباني: تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و8% من التجارة العالمية.
4. الجنيه الإسترليني: لكونه خارج العملات المنظمة لليورو وتظهر قوته من خلال سعر صرفه.
5. الفرنك السويسري: تأتي قوته من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية وكون سويسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة لسياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وابتعادها عن

<sup>63</sup> محمد إبراهيم أبو شادي، المرجع السابق، ص278.



المشاكل الدولية. وهناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي، والريال السعودي، الدرهم الإماراتي (64).

### نظريات سعر الصرف الأجنبي:

توجد العديد من النظريات المتعلقة بسعر الصرف الأجنبي أهمها:

#### أولاً: نظرية منهج تعادل القوة الشرائية وسعر الصرف الأجنبي

بصفة عامة تنسب نظرية تعادل القوة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل الذي قدمها في عشرينيات القرن الماضي. في الأساس تعد نظرية كاسل توليفة أو مزيجاً من أعمال اقتصادي القرن التاسع عشر مثل ريكاردو، وويتلي، وثورنتون (65).

إن نقطة البداية للافتراض التقليدي الخاص بنظرية تعادل القوة الشرائية هو قانون السعر الواحد، الذي يفترض وجود دولتين إحداهما محلية ( دولة الموطن ) والأخرى أجنبية. ينتجان ويتبادلان مع بعضهما البعض سلعا متجانسة وذلك في غياب عوائق التجارة الدولية مثل تكلفة النقل أو التعريفية الجمركية. فإن قانون السعر الواحد ينص على إمكانية بيع هذه السلع المتجانسة عند نفس السعر في كل من الدولتين، عندما يتم تحويلها إلى سوق في الدولتين، وعندها يجب أن يتحقق قانون السعر الواحد.

إن جوهر نظرية القوة الشرائية يتمثل في أن سعر الصرف الأجنبي يتحدد وفقاً لمستويات الأسعار في السلع والخدمات في الدول، حيث تتعادل أسعار الصرف بين تلك الدول عند نقطة تعادل مستويات الأسعار في السلع والخدمات (داخليا وخارجيا) بين تلك الدول.

#### ثانياً: تعادل القوة الشرائية المطلقة:

في الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية يتم حساب سعر الصرف الأجنبي الاسمي طبقاً لتعادل مستويات الأسعار المحلية والأجنبية التي يوضحها القانون التالي:

$$s = p/p^*$$

حيث أن:

S: تشير إلى معدل الصرف.

64 عبد المجيد قدي (2003-2004م): المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص50.

65 هيل عجمي جميل الجناي، رمزي ياسين يسع ارسلان(2009م): النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، الأردن، ص45-46.



P: تشير إلى مستوى الأسعار المحلية.

\*P: تشير إلى مستوى الأسعار الأجنبية.

سميت هذه الصيغة بالمطلقة لأنها تتعامل مع مستويات الأسعار المطلقة وتطبق النظرية المطلقة لتعادل القوة الشرائية على جميع السلع والخدمات المتماثلة والقابلة للإتجار دوليا بين بلدين، ونتيجة لذلك فإن P تعبر عن مستوى الأسعار لهذا المدى الواسع من السلع والخدمات وليس لسلعة وحيدة<sup>(66)</sup>.

إن مفهوم تعادل القوة الشرائية المطلقة يقضي بان تقيم العملات على أساس ما يمكن أن تشتريه في الداخل والخارج، فإذا كان مستوى الأسعار المحلية يساوى ضعف مستوى الأسعار الأجنبية فإن هذا يتطلب أن تستبدل وحدة واحدة من العملة الأجنبية بوحدين من العملة الوطنية الانتقادات التي وجهت لنظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة<sup>(67)</sup>.

1. عدم قدرة هذه النظرية على تفسير معدل الصرف التوازني في ظل وجود سلع لا تدخل في التجارة الدولية مثل الخدمات والعقارات.

2. عدم وجود نفقات نقل أو عوائق أمام تدفق التجارة الدولية.

أن جوهر نظرية تعادل القوة الشرائية يتمثل في أن سعر الصرف الأجنبي يتحدد وفقا لمستويات الأسعار في السلع والخدمات للدولة، بحيث تتعادل أسعار الصرف بين تلك الدول عند نقطة تعادل مستويات الأسعار في السلع والخدمات (داخليا وخارجيا) بين تلك الدول.

**ثالثاً: الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية**

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية عن ما يحدث من تغير في سعر الصرف الأجنبي التوازني من لحظة إلى أخرى، وسعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف الأجنبي مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وإذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي فإن سعر الصرف الأجنبي سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات. يستلزم ذلك:

- فاعلية الصرف التوازني إذا ما تعرض الاقتصاد الوطني إلى تضخم مفرط.

- الآلية التي يتحدد من خلالها سعر الصرف الأجنبي التوازني.

<sup>66</sup> حريري محمد خالد 1977م، الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سوريا، ص120 .

<sup>67</sup> جورج كوبر (2010م): الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفاء، ترجمة محمد عبد الجواد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص68.



إذا واجهت دولة ما (الدولة المحلية) معدل تضخم عال نسبياً فإنها سوف تفقد قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها وبالتالي انخفاض القيمة الخارجية لعملتها، أما إذا كان معدل التضخم في الدولة الأخرى (الأجنبية) منخفض نسبياً، فإن السلع والخدمات التي تنتجها تلك الدولة ستكون رخيصة نسبياً، الأمر الذي ينعكس على صادراتها بالإيجاب، وفي نفس الوقت ينخفض حجم وارداتها، وذلك لارتفاع قيمة السلع الأجنبية بالمقارنة إلى نظيرتها المحلية، ويحقق ميزان المدفوعات فائضاً يدفع سعر العملة إلى أعلى (68).

إن أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية لا يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمية سوف يؤدي إلى هبوط سعر الصرف الأجنبي، أي هبوط القيمة الخارجية للعملة بنفس درجة ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يدفع في النهاية إلى مستوى توازني لأسعار الصرف.

#### الانتقادات التي وجهت للنظرية:

من الانتقادات التي وجهت للنظرية ما يلي (69):

1. إن التجربة أثبتت القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية لا تتوقف على عنصر السعر وحده، إنما تدخل عناصر أخرى في الاعتبار مثل جودة السلع، وخدمات ما بعد البيع، ودقة مواعيد التسليم.
2. لا تأخذ في الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف، كما إنه من الصعب معرفة متى يكون سعر الصرف الأجنبي بين عملتين في حالة توازن، ومن الصعب اختيار فترة أساس مناسبة يسود فيها سعر صرف معين يتخذ أساساً للمقارنة بما يحدث من تغيرات لاحقة.
3. تتجاهل تماماً نفقات نقل السلع وشحنها من دولة لأخرى، كما تتجاهل أي أثر فعال للرسوم الجمركية على سعر الصرف الأجنبي بما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات.

#### رابعاً: نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار وكل المعلومات المتاحة، مما يعني تمكن جميع المتعاملين في السوق للوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، والعجز التوازني معدل التضخم في السوق الكفاء

<sup>68</sup> مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 203.

<sup>69</sup> العربي الجعدي (2000م): اثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي، صندوق النقد العربي، اثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، أبو ظبي، ص 146.



كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة، تكاليف المعاملات ضعيفة، تغيرات أسعار الصرف عشوائية<sup>(70)</sup>.

يؤدي ذلك إلى أنه:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق مكاسب باستمرار.
- سعر الصرف الأجنبي الآجل في هذا السوق الذي يتحدد اليوم عادة ويؤخذ على أنه توقع السوق مما سيكون عليه سعر الصرف الأجنبي الحاضر الذي سيسود في المستقبل<sup>(71)</sup>.

#### خامساً: نظرية الأرصدة

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة<sup>(72)</sup>.

#### سادساً: النظرية النقدية لتحديد سعر الصرف الأجنبي:

تعتمد النظرية النقدية على الإسهامات المبكرة للمدخل النقدي في معدل سعر الصرف الأجنبي على أعمال 1945nurdse و 1953freidman حيث اهتمت هذه الأعمال بدور المضاربة في أسواق الصرف الأجنبي وركز nursed على مخاطر انتقال هذا الأثر الذي يولد عدم استقرار السوق وبالتالي عدم استقرار معدل الصرف بالتبعية، ومن الناحية العملية فان السياسة النقدية مارست تأثيرا كبيرا على معدلات الصرف، فإن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في بداية السبعينيات من القرن الماضي ارتبط بتعويم الدولار في عام 1973م

<sup>70</sup> إيمان عطية نايف، هاشم محمد عمارة (2007م): مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص70.

<sup>71</sup> احمد طنطاوي (1995م): الاقتصاد الدولي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، ص15.

<sup>72</sup> روبرت ماكولى (2000م): اليورو وسياسات الاستثمار وإدارة الدين في الدول العربية: صندوق النقد العربي، اثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، أبو ظبي، ص226.



وإتباع سياسات انكماشية، في حين انخفاض الدولار خلال الفترة (1977-1978م) يعزى إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية في الولايات المتحدة، ثم عادت قيمة الدولار لترتفع بقوة في بداية الثمانينات من القرن الماضي نتيجة إتباع سياسة نقدية مقيدة<sup>(73)</sup>.

للتعرف على السياسة النقدية وتأثيرها على معدلات الصرف نتطرق إلى النقاط الآتية:

منهج الأصول لسعر الصرف الأجنبي: اتجه العديد من الباحثين في الاقتصاد الدولي إلى منهج الأصول لسعر الصرف الأجنبي، بفلسفة النظر لسعر الصرف الأجنبي بأنه سعر لأحد الأصول، لأن مفهومه يعبر عن سعر العملة الوطنية مقوماً بوحدة عملة أخرى، أي انه عبارة عن سعر نسبي للأصل. يقول مؤيدو هذا المنهج أنه ينبغي استخدام الأدوات المعتادة لتحديد سعر الأصول الأخرى مثل (الأسهم والسندات) في تحليل أسعار الصرف، بدلاً من تحليل سعر الصرف الأجنبي بمعايير تدفقات العرض والطلب. حيث الفكرة الأساسية لمنهج الأصول لسعر الصرف الأجنبي هي إن نظرية تحديد أسعار الأسهم العادية تعد ملائمة لتحديد سعر الصرف الأجنبي ويمكن بيان ذلك من خلال ما يلي<sup>(74)</sup>.

1. أهمية التوقعات: تعد النقود من الأصول المعمرة، التي يمكن الاحتفاظ بها من جانب المستثمرين لفترات عديدة، فإن التوقعات بخصوص أسعار الصرف المتوقع سريانها في المستقبل، سوف تؤثر على سعر الصرف الأجنبي الراهن. وإذا قامت العناصر الاقتصادية بتغيير تصوراتها بخصوص سعر الصرف الأجنبي المتوقع في المستقبل، فسوف يحدث تغير في سعر الصرف الأجنبي الراهن بنفس المقدار.
2. تغير المعروض النقدي: من الأسباب التي تدفع العاملين لتغيير نظرتهم بخصوص سعر الصرف الأجنبي المتوقع، يمكن إن يتمثل في حدوث المعروض النقدي أو في عجز الموازنة الذي سوف تتم مواجهته عن طريق طبع النقود مستقبلياً، كما تتبع أهمية التوقعات في أسعار الصرف الأجنبي في أنها يجب أن ينتج عنها نوع من التطابق الوثيق بين أسعار الصرف الفعلية وأسعار السوق المتوقعة لسعر الصرف الأجنبي في المستقبل.

<sup>73</sup> نشأت الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص235.

<sup>74</sup> سي بول هالوود، رونالد ماكونالد النقود والتمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص289.



3. سوق الأصول الكفاء: سوق الأصول الكفاء حسبما يقول fama هو ذلك السوق الذى يستطيع من خلاله المشاركون إن يستغلوا جميع فرص الاتجار المربحة وإجبار السعر الراهن على أن يعكس جميع المعلومات المتاحة.

أن تأثير السياسة النقدية على معدلات الصرف يكون محدودا فى حال الأخذ فى الاعتبار عوامل أخرى لا تقل أهمية على المستوى الدولي (مثل الميزة النسبية التي قد تتمتع بها دولة ما فى السوق الدولية) مثل حقوق الملكية الفكرية، مرونة الطلب على السلعة فى السوق الدولية.

#### سابعاً: منهج ميزان المحفظة المالية لتحديد سعر الصرف الأجنبي:

هى عبارة عن محافظ مالية يمكن للإنسان الاحتفاظ بها بتوليفة من الأوراق المالية، وتعد القيمة الكلية لمحفظة الأوراق المالية وما تتعرض له من مخاطر هو ما يهتم المستثمر وليس قيمة أي أصل بعينه<sup>(75)</sup>.  
**مخاطر المحفظة المالية:**

أنواع المخاطر التي قد يواجهها حامل المحفظة المالية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع<sup>(76)</sup>:

(1) خطر التوقف عن السداد: المقترض يمكن ببساطة أن يشهر إفلاسه، بسبب الظروف الاقتصادية غير المواتية حينها لا يمكن تسديد الفائدة أو أصل القرض، كما إن خطر انخفاض عائد الشركة أو عدم تحققه أو حتى وصوله لقيمة سالبة يمكن اعتباره مثل خطر التوقف بالنسبة لحامل السهم.  
(2) مخاطر القوة الشرائية: بالنسبة للقرض حالة السندات تتمثل المخاطر فى القيمة الحقيقية للقرض حين يتم سداه.

(3) مخاطر معدل الفائدة أو مخاطر السوق: تتمثل فى مخاطر انخفاض ثمن الورقة المالية فى حالة ارتفاع معدلات الفائدة.

#### الفروض الأساسية لمنهج توازن المحفظة المالية أو تحديد الصرف الأجنبي:

يعد منهج توازن المحفظة المالية أحد نماذج تحديد معدل الصرف الذى يبنى على مجموعة من الفروض يمكن إيجازها فيما يلي<sup>(77)</sup>:

<sup>75</sup> توماس ماير وآخرون (2002م): النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، دار المريخ للنشر، الرياض، ص70.

<sup>76</sup> توماس ماير وآخرون مرجع سبق ذكره، ص72.





1. يفترض النموذج أن معدل الصرف يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على الأصول المالية.
2. يفترض النموذج أن السندات المحلية والأجنبية ليست قابلة للإحلال الكامل.
3. يقرر نموذج توازن المحفظة على تغيير حالة (رصيد) الميزان التجاري يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بين دول العالم، حيث تنتقل الثروة من دولة العجز إلى دولة الفائض.

---

<sup>77</sup> مايكل بوردو (2003م): المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف الأجنبي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي، ص 42.

## المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف الأجنبي

تطور نظام سعر الصرف الأجنبي تطوراً كبيراً في بدايات القرن العشرين، كان نظام الصرف الثابت المرتبط بقاعدة الذهب هو المعمول به في خلال الفترة (1880-1914م)، وساد مرة أخرى بين عامي 1918-1925م، كما شهد النظام النقدي العالمي نظام التعويم المدار للعملة ثم نظام بروتون وودز، ولكل نظام من هذه الأنظمة خصائصه المميزة وتأثيرها على أسعار الصرف وآليات تحقيق التوازن.

### قاعدة الذهب الدولية:

يصعب تحديد تاريخ لبداية تطبيق قاعدة الذهب في مجال العلاقات النقدية الدولية، لكن يمكن القول أن معظم دول العالم الصناعية قد أرست أسس نظمها النقدية على قاعدة الذهب بحلول عام 1880م، وأستمر العمل بهذه القاعدة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914م، حيث كانت تعمل هذه القاعدة عن طريق ارتباط أو معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص، بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت، وقد شهدت الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب استقراراً نقدياً ودولياً ساعد على زيادة الإنتاجية والعمالة في مختلف دول العالم<sup>(78)</sup>.

### أنواع قاعدة الذهب الدولية:

هناك ثلاث أنواع لقاعدة الذهب الدولية هي:

### أولاً: قاعدة المسكوكات الذهبية: Gold specie standard

طبقت هذه القاعدة في معظم دول العالم، وكانت إنجلترا أول من طبقها في عام 1916م، والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1933م. وتقوم هذه القاعدة على الآتي<sup>(79)</sup>:

1. تعريف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب الخالص.
2. تداول النقود الوطنية على هيئة مسكوكات ذهبية.
3. حرية سك الذهب يعني باستطاعة الأفراد أخذ الذهب إلى دار السك لتحويله إلى مسكوكات ذهبية.

<sup>78</sup> مدحت صادق (1997م): مرجع سبق ذكره، ص139.

<sup>79</sup> هيل عجمي جميل الجانبي، رمزي ياسين يسع ارسلان (2009م) النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، الأردن ص70-72.



4. حرية صهر الذهب، حيث يحق للأفراد تحويل المسكوكات إلى سبائك ذهبية.

5. حرية استيراد وتصدير الذهب.

#### ثانياً: قاعدة السبائك الذهبية:

أدى تطور حجم المعاملات وزيادة النشاط الاقتصادي ونشوب الحرب العالمية الأولى، إلى ظهور النقود الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب. وهى عبارة عن وضع الذهب فى شكل سبائك ضخمة فى خزنة البنك المركزي، على أن يصدر البنك أوراق البنكنوت كأوراق نقد متداولة بدلا من تداول المسكوكات. وأبقت السلطات على قابلية التحويل بين النقود الورقية والذهب، غير إن الفارق الأساسي بين نظام المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية هو أن الرصيد الذهبى النقدي للمجتمع فى ظل النظام الأول كان يساوي قيمة النقود المتداولة، وفى ظل نظام السبائك الذهبية لم يعد رصيدها يكفى لمقابلة التوسع النقدي الذى لمتطلبات نفقات الحرب أو نفقات أعمار الدول الآخذة بالنظام (80). من شروط السبائك الذهبية: إلغاء حرية سك الذهب للأفراد وتداوله فى الداخل، تحديد العملة الوطنية بوزن محدد من الذهب، إلترام البنك المركزي بشراء وبيع إي كمية بالسعر الرسمي، حرية بيع وشراء الذهب فى السوق النقدية، وتعهد البنك المركزي ببيع وشراء الذهب بالسعر المعلن، إن جميع الأنواع الأخرى من النقود يمكن تحويلها إلى سبائك ذهبية بالسعر السائد فى السوق.

#### ثالثاً: قاعدة الصرف بالذهب:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أقرح مؤتمر جنوا فى إيطاليا عام 1922م اقتراحين هما: البلدان التي تملك احتياطات ذهبية كافية وهى إنجلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية تستطيع السير على قاعدة السبائك الذهبية، وعدم استخدام المسكوكات الذهبية فى التداول المحلي وإنما يستخدم لغرض تسوية المدفوعات الدولية. الاقتراح الثاني: يقضي بان الدول التي ليس لها احتياطات مناسبة من الذهب يمكن إن تسير على قاعدة الصرف بالذهب. كان جوهر قاعدة الذهب الأساسية هو الالتزام الموثوق بالمحافظة على قابلية الذهب للتحويل، ويعبر هذا الالتزام على انه آلية للسعي لانتهاج سياسات نقدية ومالية سليمة، كانت القاعدة المتبعة تقيد عملية التمويل بسعر تعادل الذهب، إلا فى الأزمت المالية والحروب (81).

80 محب خلة توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 102.

81 مصطفى كامل (2010م) العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الرابع والعشرون العراق، ص 51.



إن تزايد حدة الأزمات المالية نتيجة الحرب العالمية الأولى أدى إلى ظهور قاعدة صرف جديدة وهي قاعدة الصرف بالذهب. الاختلاف بينها وبين قاعدة السبائك الذهبية ارتباطها المباشر بالذهب، وفي إطارها يتم مبادلة العملة الورقية ليس بالذهب وإنما بعلمه أجنبية قابلة للتحويل بالذهب وهي الدولار الأمريكي آنذاك، حيث تقوم العملة القابلة للتحويل بالذهب بدور الوسيط الذي يشترط فيه عدم خضوعه للقيود المرتبطة بعمليات البيع أو الشراء والتصدير والاستيراد<sup>(82)</sup>.

لقيام قاعدة الذهب بوظائفها يجب توفر الشروط التالية: تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بعملة أجنبية قابلة للصرف بالذهب، التزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملات الأجنبية بذلك السعر الثابت، عدم وجود قيود على تحويل العملة إلى الخارج أو استيرادها من الخارج. رغم كل ما تميز به معيار الذهب من استقرار للأسعار على المستويين الداخلي والخارجي، ومحافظة على القيمة الحقيقية للنقود وارتباط الذهب بالنقود الورقية كغطاء بموجب الثقة وعمليات النمو والتطور في التجارة الدولية. تم التخلي عن قاعدة الذهب بوجه عام تزامنا مع الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد العالمي، نسبة للعوامل الآتية<sup>(83)</sup>:

1. رفض بعض الدول ربط سياستها النقدية الداخلية مع المعطيات الخارجية خصوصا حول ما يتعلق بالأسعار لتقليص حركة دخول وخروج الذهب على كمية النقود المتداولة.
2. الدول التي عادت إلى تثبيت وحدتها النقدية في مقابل وزن معين من الذهب، عانت من عجز شديد في موازين مدفوعاتها، وانتشار نسبة البطالة، إضافة إلى تدهور معدلات النمو كحالة بريطانيا، بينما الدول التي لجأت إلى تخفيض سعر صرف عملتها عن مستواها السابق للحرب استفادت من مزايا القدرة التنافسية لصادراتها وحققت دخول الذهب نتيجة للفائض في ميزانها التجاري كحالة فرنسا.
3. أحدثت آلية الصرف بالذهب مشكلة حادة في السيولة الدولية، فالدول ذات الفائض لجأت إلى سياسة تكديس الذهب، الأمر الذي أدى إلى تعرض الدول ذات العجز إلى صعوبات نقدية.
4. حدوث إضرابات ومضاربات في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

<sup>82</sup> السعيد العنابي (2005م) آثار تقلبات سعر الصرف الأجنبي وتدابير المؤسسات الاقتصادية لمواجهتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الخضر، الجزائر، ص 17.

<sup>83</sup> عيسى محمد الغزالي (2003م) سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثالث والعشرون، الكويت، نوفمبر، ص 27-28.



## قاعدة الدولار والنظام النقدي الدولي:

نظام بريتون وودز عام 1970م (مرحلة سعر الصرف الأجنبي الثابت المعدل) بدأ مسئولون من حكومات الحلفاء في وقت مبكر جداً من الحرب يفكرون في آلية جديدة للمدفوعات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الثقة قد ضعفت في نظام الذهب، وشاع اعتقاد عام في شدة صرامته وفي مسؤوليته عن قوة الكساد الذي أعقب الانهيار الكبير في وول ستريت عام 1929م، ومن ناحية أخرى أظهرت تجربة الثلاثينيات الفوضى التي يمكن أن يقع فيها بسهولة نظام أسعار الصرف الحرة، مما حدا بخبراء حكومات كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، إلى وضع خطط نوقشت في مؤتمر بريتون وودز عام 1944م، وافق المؤتمر على تشكيل هئتين دوليتين هما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير لأغراض إمدادات رأس المال طويل الأجل، وصندوق النقد الدولي لتنظيم آلية المدفوعات<sup>(84)</sup>.

اتفقت الدول في نهاية الأمر على تثبيت أسعار صرف عملاتها بالنسبة للعملة الأجنبية وخاصة الدولار وقد اعتمد هذا النظام على الأسس والقواعد التالية<sup>(85)</sup>:

1. محافظة الولايات المتحدة على سعر ثابت للذهب (35 دولار) لكل أوقية ذهب، تلتزم الولايات المتحدة بعدم وضع إي قيود على مبادلة الدولارات بالذهب عند السعر الثابت وهو 35 دولار لكل أوقية ذهب.
2. السماح للدول بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي في حالة حدوث إختلالات جوهرية. بشرط موافقة صندوق النقد الدولي للحفاظ على ثبات سعر عملاتها مع إمكانية النقلب عن السعر المحدد في حدود 15% ارتفاعاً أو انخفاضاً، على أن تحدد أسعار الصرف داخل الحدود المسموح بها بالنقلب من خلال قوى العرض والطلب للصرف الأجنبي.
3. قبول الدول الدولار كأداة للمدفوعات الدولية، وتمتعه بصفة العملة المحورية ذات القبول العام.
4. قيام صندوق النقد الدولي بمساعدة الدول الأعضاء في تثبيت أسعار الصرف بتقديم القروض لها عندما تواجه موازين مدفوعاتها عجزاً مؤقتاً<sup>(86)</sup>.

<sup>84</sup> فيكتور مورجان (1993م): تاريخ النقود، ترجمة: نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الإلف كتاب الثاني، رقم 112، القاهرة، ص 197.

<sup>85</sup> محمد إبراهيم أبو شادي (2006م): مرجع سبق ذكره، ص 278-279.

<sup>86</sup> محمد إبراهيم أبو شادي (2006م): مرجع سبق ذكره، ص 278-279.



### آلية عمل نظام سعر الصرف الأجنبي الثابت:

عمل نظام سعر الصرف الأجنبي الثابت بكفاءة عالية لعدة سنوات صاحبه العديد من المشاكل أهمها أن تحديد سعر عملة ما في سوق الصرف مثل بقية الأسعار يؤدي إلى وجود فائض أو قصور مع تغيير ظروف السوق، يتغير سعر الصرف الأجنبي الذي يحقق التعادل بين الكمية المعروضة من كل عملة والكمية المطلوبة. فإذا قومت عملة ما بأعلى من قيمتها عند السعر الثابت فإن ذلك يؤدي إلى وجود عجز مستمر في حساب المعاملات الجارية والرأسمالية. في نظام صندوق النقد الدولي يمكن للدولة التي تواجه عجزاً أن تسحب من احتياطياتها الدولية (عملات أجنبية، ذهب، حقوق سحب خاصة لدى صندوق النقد الدولي) يعني الاستنزاف السريع لاحتياطيات أي دولة تستمر في السحب من تلك الاحتياطيات. وإذا نفذت الاحتياطيات الدولية فإن هذه الدولة تعجز عن الاحتفاظ بسعر صرف ثابت على الدولة التي تواجه عجزاً جوهرياً. عند سعر الصرف الأجنبي الثابت تلجأ الدولة لثلاثة بدائل هي (87):

1. تخفيض قيمة العملة المحلية، يؤدي إلى تنمية الصادرات وخفض الواردات.
  2. يمكن للدولة أن تزيد من قيود التجارة من خلال الضرائب الجمركية والحصص الاستيرادية في محاولة لخفض الواردات وتحقيق التوازن لقيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الإستراتيجية تتعارض مع الكفاءة الاقتصادية وتشجع تدفق التجارة بين الدول.
  3. يمكن للدولة معالجة ميزان المدفوعات عن طريق إتباع سياسات نقدية ومالية مقيدة تعمل على خفض الأسعار، وتقليل معدل التضخم ورفع معدلات الفائدة وهذا يتعارض مع سياسة العمالة.
- يستخلص مما سبق أن نظام سعر الصرف الأجنبي الثابت المعدل المنبثق عن اتفاقية بريتون وودز كان عبارة عن امتداد لقاعدة الذهب. حيث تم فيه ربط عملات الدول المختلفة بعملة محورية (الدولار الأمريكي) تكون قابلة للتحويل إلى ذهب. يتسبب في عجز كثير من الدول عن الوفاء بالتزاماتها المالية على المستوى الدولي، ويتسبب في عجز دائم في موازين المدفوعات لمختلف دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. إن النتائج المترتبة على استخدام سعر الصرف الأجنبي الثابت المعدل جاءت على عكس الاعتقاد السائد في تلك الفترة حول ضرورة التوازن في ميزان المدفوعات للدولة.

<sup>87</sup> جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، 1999م، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، ص559.



### بداية سقوط نظام استقرار أسعار الصرف:

مع احتفاظ الحكومات الأجنبية بالمزيد من احتياطي الدولارات الأمريكية لديها واستجابة الولايات المتحدة بطبع المزيد من الدولارات كبديل للذهب، بدأ الاقتصاديون في الحديث عن تخمة الدولار. بينما كان عدد الدولار في ازدياد مستمر مقارنة باحتياطي الذهب الأمريكي، وكانت نتيجة ذلك حدوث تدافع على البنوك على نطاق غير مسبوق. ولما عجزت حكومة الولايات المتحدة عن الوفاء بتحويل الدولارات إلى ذهب قامت بعض الحكومات الأجنبية المطلعة، والتي تمتلك الدولارات الأمريكية بطرح ممتلكاتها لتحويلها إلى ذهب. في الثامن من أغسطس عام 1971م أشارت الصحف إلى قيام فرنسا بتمويل 191 مليون دولار أمريكي من احتياطياتها إلى الولايات المتحدة للحصول على ذهب حتى تستطيع حكومة فرنسا سداد قرض إلى صندوق النقد الدولي. هذه الإجراءات لا تعد مصدراً قلقاً للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن عمليات المضاربة على الدولار لأغراض الحصول على الذهب قد زادت بشكل ملحوظ في تلك الفترة. كما أشارت الصحف الأمريكية إلى وجود تدفق كبير من الأرصدة الذهبية للخارج كل يوم، الأمر الذي قام معه الرئيس الأمريكي نيكسون في الخامس عشر من عام 1971م في حديث بثته وسائل الإعلام الأمريكية بإيقاف العمل مؤقتاً بتحويل الدولارات إلى ذهب أو أي أصول احتياطية أخرى<sup>(88)</sup>.

كان هذا الإجراء بمثابة إعلان انتهاء حقبة بريتون وودز في المعاملات الدولية، وبداية عصر تكون فيه مختلف البلدان حرة في اختيار نظام الصرف المناسب لها، لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية نظام سعر الصرف الأجنبي المعموم والمعروف رسمياً بآليات السوق الحر. أن عدم الاتساق بين السياسات الاقتصادية الكلية لكل من أوروبا والولايات المتحدة، وعدم رغبة الحكومة الأمريكية في تخفيض قيمة الدولار، عدم رغبة الحكومات الأوروبية في رفع قيم عملاتها، كل ذلك أدى إلى كتابة سطور النهاية لنظام سعر الصرف الأجنبي الثابت المعدل أو كما عرف بنظام بريتون وودز.

### 1. اتفاقية سميثونيان: Smithsonian Agreement

في السابع عشر من شهر ديسمبر عام 1971م اجتمع ممثلو مجموعة العشرة في معهد سميثونيان في العاصمة الأمريكية واشنطن واتفقوا على إعادة تنظيم أسعار صرف عملاتهم عند مستوى معين. كان سعر

<sup>88</sup> جورج كوبر (2010م): الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكف، ترجمة: محمود عبد الجواد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 67-68.



صرف الدولار حينئذ منخفضا أمام الذهب، ومن ناحية أخرى كانت بقية العملات الأخرى الرئيسية مرتفعة أمام الدولار، بصفة عامة فقد أنخفض سعر صرف الدولار بمقدار 10% مقابل أسعار صرف عملات مجموعة العشرة. بعد عدة أشهر من اتفاقية سميثونيان كانت الدول الأعضاء الستة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية اتفقوا على الحفاظ على مستوى تعادل لأسعار صرف عملاتهم وذلك ضمن حدود 2.25% صعودا أو هبوطا. إن اتفاقية سميثونيان كانت بمثابة حل مؤقت عقب الأزمة المالية العالمية في ذلك الوقت. حيث أدى الانخفاض الثامن لسعر صرف الدولار الأمريكي إلى 10% في فبراير عام 1973م الأمر الذي جعل اليابان ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية يقررون ترك أسعار صرف عملاتهم تتحدد وفقا لظروف العرض والطلب (التعويم الكامل). وكان هذا الإجراء بمثابة الإعلان ليس فقط عن نهاية نظام بريتون وودز وإنما بداية لنظام تعويم العملات<sup>(89)</sup>.

## 2. نظام تعويم أسعار صرف العملات 1973م:

تقف سياسة التعويم الحر Free Floating على النقيض من سياسة تثبيت سعر الصرف الأجنبي، يعد التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية، أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها. الدولة تكون في غير حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف. ويرى أنصار هذه السياسة أن توازن ميزان المدفوعات في الدولة المعنية يتحقق بصورة تلقائية في ظل هذه السياسة عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، مما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الأجنبي ارتفاعا وانخفاضا ويعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات مرة أخرى، وقد أطلق على هذه الفترة بفترة (قاعدة الدولار عائم السعر). حيث تخلت فيها الجماعة الدولية على نحو متعاقب عن إي محاولة للتحكم الجماعي في أسعار الصرف، بعد أن علقت إدارة نيكسون من جانب واحد على قابلية الدولار الأمريكي للتحويل إلى ذهب، الأمر الذي أدى إلى تخفيض سعره بالرغم من مجيء أسعار الصرف المرنة إلا إنها لم تؤثر في الدولار باعتباره قاعدة الأمر الواقع لإجراء الصفقات النقدية العالمية الرسمية والخاصة<sup>(90)</sup>.

إن نظام سعر الصرف الأجنبي المعوم كان بصدد اختبار قوي لمعرفة مدى فعاليته في حالة الأزمات العالمية. حيث جاءت أحداث الشرق الأوسط حرب أكتوبر المجيدة في نهاية عام 1973م بعدة صدمات

<sup>89</sup> عيسى محمد الغزالي (2003م) سياسات أسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، ص90.

<sup>90</sup> مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص205.





سعره غير متوقعة لأسعار النفط في السوق العالمي، الأمر الذي أعقبه موجات تضخمية حادة وكساد في عامي 1974-1975م، حيث أدى ذلك إلى حدوث إختلالات كبيرة في المدفوعات الدولية طالت الدول الصناعية مما جعل فكرة العودة إلى نظام أسعار الصرف الثابت أمرا مستبعد. لم تكن معه معظم الدول مستعدة لترك تحديد أسعار عملاتها لقوى السوق وحدها وإنما طبقت سياسة التعويم المدار من خلال تدخلها في أسواق الصرف. لجأت بعض الدول ذات العملات الضعيفة مثل بريطانيا عام 76-1977م وإيطاليا في الأعوام 74-1977م وفرنسا عام 1982م إلى الاقتراض. لجأت بعض الدول إلى فرض بعض الإجراءات النقدية مثل حظر تصدير رؤوس الأموال للخارج أو وضع قيود على الاستيراد. ومن ناحية أخرى وضعت بعض الدول ذات العملات الصعبة (سويسرا) قيودا على تدفقات رؤوس الأموال إليها، مثل فرض سعر فائدة سلبي قدره 10% كل ثلاثة أشهر على بعض الودائع التي قد تتجاوز حدا معيناً من قبل السلطات النقدية السويسرية<sup>(91)</sup>.

### 3. اتفاقية بلازا واتفاق اللوفر:

لقد استهدفت اتفاقية بلازا المنعقدة في فندق بلازا بنيويورك عام 1985م واللوفر بباريس عام 1987م تخفيض قيمة الدولار الأمريكي، مقابل كتلتين العملتين الرئيسيتين منطقة نظام النقد الأوروبي والين الياباني. دشنت هذه الاتفاقيات مناطق مرجعية بين كتل العملات الثلاث تسمح بالتدخلات للتثبيت حول أسعار صرفها حينما يكون الأمر ضروريا<sup>(92)</sup>.

أيضا تم الإعلان في اتفاقية بلازا عن عزم الخمس، دول: (فرنسا، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) للتدخل بشكل جماعي لدفع الدولار نحو الانخفاض. وبعد عامين أضافت مجموعة الخمس دول دولتين هما كندا وإيطاليا. اجتمعت هذه المجموعة في اللوفر بفرنسا فبراير 1987م وأعلن محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية أن الدولار وصل إلى مستوى يتسق مع الأحوال الاقتصادية السائدة آنذاك، وسوف تقوم مجموعة السبع بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لأجل ضمان الاستقرار، ويطلق على هذا التدخل في

<sup>91</sup> بول هيرست، جراهام تومبسون (1999م): مساءلة العولمة الاقتصاد الدولي وإمكانية التحكم، مرجع سبق ذكره، ص 49.

<sup>92</sup> فكتور مروجان (1993م): تاريخ النقود ترجمة نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني، ص 197.



نظام الصرف المرن أو المعوم بنظام التعويم المدار أو التعويم غير النظيف. وهو يتسم بمرونة أسعار الصرف مع وجود تدخل بشكل دورى من جانب السلطات الرسمية<sup>(93)</sup>

#### 4. العملة الأوروبية الموحدة:

تتفق معظم أدبيات الوحدة الاقتصادية الأوروبية على أن يوم 9/5/1950م هو يوم إعلان ميلاد الوحدة الأوروبية، حيث أقرت وزير الخارجية الفرنسي (روبر شومان) توحيد إنتاج الفحم والصلب فى كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية خطة شومان، وبعد عام اتفقت ست دول هي: بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، ولوكسمبورج فى باريس على إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبي بتاريخ 18 أبريل 1951م، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ فى 27 يوليو 1952م، كان الهدف منه تنظيم التنافس بين الصناعات الأوروبية. وتعد معاهدة باريس البنية الأولى فى صرح الوحدة الاقتصادية الأوروبية<sup>(94)</sup>.

#### 5. معاهدة ماستريخت Maastricht Treaty

تم التوقيع على معاهدة ماستريخت فى فبراير 1992م ودخلت حيز التنفيذ 1993م. وتم إعلان الوحدة الاقتصادية الأوروبية فى يناير 1993م. أهم ما تمخضت عنه هذه الاتفاقية هو معيار الدول الأعضاء فى الإتحاد حيث كان يشمل الآتي<sup>(95)</sup>:

1. استقرار الأسعار لا يزيد معدل التضخم عن 1.5%.
2. استقرار أسعار الصرف، مراقبة الهوامش الطبيعية للتذبذب فى آلية سعر الصرف الأجنبي لعامين على الأقل دون تخفيض قيمة العملة مقابل عملة أى دولة أخرى.
3. أسعار الفائدة، وضع قيود على معدلات الفائدة الطويلة الأمد.
4. عجز الحكومة، ألا يزيد تمويل العجز عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
5. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>93</sup> ياسمين محمد فؤاد (2004م): المنطقة المثلى للعملة والإتحاد النقدي الأوربي لتقييم الآثار على اقتصاديات حوض البحر المتوسط مع دراسة خاصة بمصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص54.

<sup>94</sup> عبد العزيز الدخيل (2000م): اليورو وتأثيره على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد العربي، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، أبو ظبي، ص90.

<sup>95</sup> جوزيف دانيالز، ديفيد فانهور، مرجع سبق ذكره، ص80.



## 6. ميلاد اليورو:

في الفترة من يناير 1999م إلى يناير 2002م تم الميلاد الفعلي للعملة الأوروبية الموحدة اليورو حيث تم تحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة فيه، وخلال هذه الفترة استخدام اليورو كوحدة حسابية فقط دون أن يكون في صورة عملة ورقية حقيقية للتداول، واستخدمت هذه الوحدة الحسابية في تسوية المعاملات بين المصارف في البورصة، كما تم إصدار السندات الحكومية خلال هذه الفترة باليورو. أما في الفترة من يناير 2002م إلى يونيو 2002م تم طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية باليورو للتداول في الحياة اليومية لأفراد دول الأعضاء بالإتحاد النقدي الأوروبي، ومنذ ذلك الوقت تقوم الدول الأعضاء بدفع الأجور وتحديد الأسعار وتسيير الضرائب باليورو. وبذلك أصبح اليورو هو العملة المتداولة في أرجاء الإتحاد الأوروبي منذ يونيو عام 2002م<sup>(96)</sup>.

## 7. اليورو كعملة دولية:

اليورو كعملة دولية يعتبر منافسا للدولار الأمريكي، لان دور الدولار قد تناقص مع ظهور اليورو على الساحة الدولية، بالرغم من اعتبارات تقنية تتم لصالح الدولار كعملة مرجعية وحيدة، إلا أن تطور اليورو كعملة متداولة سيمكن الاقتصاد الأوروبي من تحقيق بعض المكتسبات على مستوى الفعالية الاقتصادية، ويساعد في تغيير حجم واتجاهات المبادلات مع كافة دول العالم<sup>(97)</sup>.

## 8. المزايا التي قد يتمتع بها اليورو في حال تناميته كعملة احتياط:

الدولار الأمريكي يمثل عملة الاحتياط الدولية الرئيسية، ومن المتوقع أن يحافظ على مركز الصدارة كعملة احتياط. على أن ترتفع أهمية اليورو تدريجيا ليصبح منافسا للدولار كعملة احتياط رسمية. مع توقع زيادة الثقة في ثبات سعر اليورو في المستقبل، خصوصا أن الهدف للمصرف المركزي الأوروبي هو الحفاظ على استقرار الأسعار، فقد يتأثر اليورو مستقبلا بنسبة مهمة من إجمالي الاحتياطيات العالمية إذا تمتع بالمتانة والاستقرار، على الدول الأوروبية القيام بتعزيز ثقته في الأسواق، لان ذلك يساعد في استقراره خاصة أن مراحل انطلاقته في بدايتها قد شهدت بعض التذبذبات<sup>(98)</sup>.

<sup>96</sup> مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره ص 51.

<sup>97</sup> عبد العزيز الدخيل، مرجع سبق ذكره ص 90.

<sup>98</sup> عبد المطلب عبد الحميد (2006م): العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص 79.



المزايا المحتملة لليورو في حالة تنامي كعملة احتياط دولية، تتطلب معرفة المزايا التي يتمتع بها الدولار كعملة دولية. يمكن تحديد المزايا التي تحصل عليها الولايات المتحدة من جراء اتخاذ عملتها كعملة احتياط دولي فيما يلي<sup>(99)</sup>:

1. الميزة الكبرى والأهم هي القدرة على تمويل عجز حسابها الجاري بعملتها.
2. تقوم الولايات المتحدة بدور رئيسي في سوق السندات العالمية. وتسمح سيولة سوق السندات للخزانة الأمريكية بأن تدفع أرباحاً قليلة للمشتريين، ويقدر التوفير السنوي في هذا الحساب بنحو 5 مليار دولار. كما ذكر مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي أن الانتشار الشديد للدولار كعملة عالمية للاحتفاظ بالاحتياطي وتثبيت العملات الصغرى وإصدار فواتير الصادر وإصدار السندات والديون هو شهادة على قوة الاقتصاد الأمريكي والثقة التي يتمتع بها في سائر أنحاء العالم

#### 9. الترتيبات المستحدثة لسعر الصرف الأجنبي:

تتدرج ترتيبات أنظمة أسعار الصرف ابتداءً من أشد الأنظمة ثباتاً إلى أكثرها مرونة، ويتوسط هذين النظامين مجموعة من الأنظمة تكون محدودة المرونة ومن ثم يمكن تقسيم ترتيبات هذه الأنظمة كالتالي:

#### 10. ترتيبات التثبيت الزاحف:

استمرت بعض الدول بعد انهيار نظام بيرتون وودز في تثبيت قيم عملاتها بقيم عملات دول أخرى. هناك عدة أسباب يعزى إليها اختيار هذه الدول لهذا النظام، وإحدى هذه الأسباب هي تقليل التقلب وعدم الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق بعض المكاسب في الكفاءة الاقتصادية<sup>(100)</sup>. استخدام هذا النظام في الدول مرتفعة التضخم، حيث يتم تعديل النسبة الثابتة لسعر الصرف الأجنبي بانتظام على شكل تخفيض استجابة لتغيرات بعض المؤشرات، مثل مستوى التضخم المحلي عن التضخم في دول الشريك التجاري أو اختلاف التضخم المستهدف عن التضخم المتوقع عن دولة الشريك التجاري، يفترض هذا النظام أن يحد من استخدام السياسة النقدية على نفس آلية النظام الثابت لسعر الصرف الأجنبي<sup>(101)</sup>.

<sup>99</sup> صلاح الدين حسن السيسى (2009م): الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، مرجع سبق ذكره، ص44.  
<sup>100</sup> ماجدة بنت مطيع عاشور (2009م): تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة تطبقه على مجموعة دول نامية للفترة من 1974-2006 م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1430هـ، ص32.

<sup>101</sup> هيثم ضيف الله أبكر احمد (2012م) نموذج قياس لمحددات سعر الصرف الأجنبي في السودان 1980-2011م، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، غير منشور، ص112.



## 11. سلة العملات: Currencies Basket

قد تختار الدولة تثبيت قيمة عملتها لعدد من العملات الأجنبية فيما يعرف بالتثبيت أو الربط إلى سلة عملات، حيث يكون الدافع الإضافي للتثبيت إلى سلة العملات هو توقع أن يكون المتوسط المرجح أكثر استقراراً من سعر صرف عملة واحدة، مع الأخذ في الاعتبار أنه كلما زاد عدد العملات في السلة المختارة كلما كانت عملية الربط أكثر صعوبة. ومعظم الدول التي تستخدم هذه الآلية تربط عملاتها الوطنية إلى سلة من العملات تشتمل على ست عملات أو أقل، حيث يتم تحديد وزن نسبي لكل عملة على النحو الذي يصبح معه مجموع الأوزان النسبية للعملات المختارة مساوياً للواحد الصحيح. يعكس اختيار هذه الأوزان الأهمية النسبية لكل دولة في المعاملات الدولية موضع الاهتمام. وينبغي للسلطة النقدية أن تركز على سعر الصرف الأجنبي بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية الموجودة في السلة من ناحية، وبين أسعار الصرف التبادلية أو التقاطعية بين العملات الموجودة في السلة وبعضها البعض، فإذا تغيرت أسعار الصرف التبادلية على السلطات النقدية أن تقوم بعمل ما، سواء بانخفاض أو ارتفاع العملة الوطنية بحيث تحافظ على قيمة سلة العملات، وعليه تقوم الأوزان النسبية المحددة بتحديد مقدار الارتفاع أو الانخفاض في العملة الوطنية<sup>(102)</sup>.

## 12. نظام سعر الصرف الأجنبي المرن أو الموعوم:

ينقسم نظام سعر الصرف الأجنبي المرن أو الموعوم إلى النظام المرن الحر والنظام المرن المدار. نظام سعر الصرف الأجنبي المرن الحر: في هذا النظام فإن سعر الصرف الأجنبي يتحدد في سوق العملات الأجنبية وفقاً لقوى العرض والطلب. يكون تدخل البنك المركزي فيه نادراً، بقصد الحد من التقلبات الزائدة عن الحاجة دون تحديد نسبة معينة، وفقاً لهذا النظام فإن السياسة النقدية تعمل دون اعتبار لتحركات أسعار الصرف<sup>(103)</sup>.

أهم مزايا سعر الصرف الأجنبي الموعوم هي قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الخارجية والتعامل معها، فسعر الصرف الأجنبي الموعوم يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد المحلي أو بعض قطاعاته، حيث يمكن وبشكل نمطي تخفيف أثر صدمة الطلب

<sup>102</sup> حمدي عبد العظيم (1998م): الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف الأجنبي والموازنة العامة، زهرة الشرق، ص39.

<sup>103</sup> محمود يونس (2001م): أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص169.



الخارجي المعاكس على النشاط الداخلي بفعل الآثار التحويلية للمصرفيات الناشئة عن تخفيف قيمة العملة. في ظل نظام سعر الصرف الأجنبي المرن تظل السياسة النقدية رهنا لرغبات السلطات النقدية<sup>(104)</sup>.

### 13. نظام سعر الصرف الأجنبي المرن المدار:

يشكل هذا النظام شكلا وسطا بين نظام سعر الصرف الأجنبي الثابت ونظام سعر الصرف الأجنبي المرن، أيضا فإن العملة لا تتضمن سعر صرف أسمى ثابت. الدولة لا تمتنع عن التدخل من أجل التأثير على قيمة العملة وتوجيهها طبقا للظروف الاقتصادية المتاحة، هذا النظام يسمح بالسيطرة على تحرك أسعار الصرف الناتج عن عمليات المضاربة<sup>(105)</sup>.

إن هذا النظام يسمح بتقلب سعر الصرف الأجنبي وفق قوى العرض والطلب، السلطة تتدخل لإدارة سعر الصرف الأجنبي عند الحاجة لمنع التقلبات الشديدة ولتحفيز النمو، والتدخل الحكومي لا تحكمه قاعدة معينة ولا يحدده وقت أو آلية معينة، غالبا ما يكون هذا النظام مصحوبا بسياسة استهداف التضخم<sup>(106)</sup>.

### 14. الدولار Dollarization

تعد الدولار بالمفهوم الواسع ليس فقط قيام دولة ما بالتخلي عن عملتها الوطنية واستخدام الدولار بدلا منها، وإنما هي استخدام عملة دولة أخرى كأداة قانونية للوفاء والقيام بالمعاملات. شهدت الأوساط الاقتصادية قيام كل من الإكوادور والسلفادور بدولرة اقتصادها إي التحول إلى استخدام الدولار بدلا من العملة الوطنية، عليه أصبحت الدولار هي القضية الأساسية في مجال ترتيبات أسعار الصرف. يرى بعض الاقتصاديين أن جميع الدول الآخذة في النمو ينبغي أن تطبق الدولار، حيث يقول مؤيدو الدولار ينبغي لصانعي السياسات في الدول الصغيرة التي تجاور دولاً كبيرة تتمتع بعملة قوية، أن يلجئوا إلى الدولار كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإذا استغنى صانعو السياسات عن العملة الوطنية لدولهم وقاموا باستخدام عملة دولة أخرى، فإنهم يصبحون غير قادرين على إدارة العملة الوطنية، في المقابل يلاحظ إن

<sup>104</sup> الفريد وكوفاس، اليخندر وونر (2002م): ترجمة المكسيك مع نظام سعر الصرف الأجنبي المرن، صندوق النقد العربي، نظم وسياسات سعر الصرف الأجنبي، أبو ظبي، ص124.

<sup>105</sup> وسام ملاك (2001م): الظواهر النقدية على المستوى الدولي، مرجع سبق ذكره، 1422، ص293.

<sup>106</sup> طالب محمد عوض (1990): التجارة الدولية نظريات وسياسات، الجامعة الأردنية، ص346.



معدلات الفائدة ومعدلات التضخم ينبغي أن تكون مثل المرآة التي تعكس أوضاع الدول التي يتم استخدام عملتها<sup>(107)</sup>.

الجدل بشأن عملية الدولار مفاده أن التخلص من الدولار سيحسن كفاءة السياسة النقدية، لان الاستخدام الأكثر للعملة يزيد من تأثير تغيرات السياسة النقدية، ولان مستوى عالي من الدولار يرتبط بسعر صرف الواقع، الأمر الذي يعني أن الارتباط بآلية ضعيفة لنقل معدل الفائدة عادة ما يحدث عملية التخلص من الدولار كظاهرة داخلية تأتي مع تخفيض ملحوظ في معدل التضخم<sup>(108)</sup>.

ظاهرة الدولار أثبتت أنها قد تحدث أو تساعد على إحداث كوارث مالية بقدر استطاعتها على تحقيق استقرار اقتصادي. من وظائف البنك المركزي انه الملاذ الأخير للاقتراض، وفي حالة تم الاحتياج لهذه الوظيفة يتم تفعيلها في حالات الطلب المفاجئ على السيولة النقدية، وهذا الدور للبنك المركزي يقوم به في معظم الدول حيث يقوم في وقت الأزمات بطبع العملة (الائتمانية) وبتكلفة تكاد لا تذكر الأمر الذي تصبح معه هذه العملية في وقت ما هي الملاذ الأخير لتلبية الطلب المفاجئ على السيولة. لكن مع ظاهرة الدولار تصبح هذه الوظيفة للبنوك المركزية غير مفعلة على أرض الواقع، لذلك تصبح ظاهرة الدولار في هذه الحالة سببا لأزمة مالية على الاقتصاديات الأخذ بها.

مما سبق يمكن أن نستنتج الآتي:

1. إن تحديد نظام الصرف (نظام التثبيت الزاحف، سلة العملات، نظام سعر الصرف الأجنبي المرن بنوعية الحر والمدار، الدولار) المتبع يتحدد وفقا للظروف والاتجاهات الاقتصادية الخاصة بكل دولة.
2. على الرغم من تأثر الدول المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي المرن والكفاء والتي لها نصيب ملموس في حركة التجارة الدولية في انحرافات سعر الصرف الأجنبي، إلا أن تأثر الدول النامية ذات الإمكانيات الإنتاجية الأقل (التي تتصف بأن وارداتها السلعية والخدمية أكبر من صادراتها السلعية والخدمية) بانحرافات سعر الصرف الأجنبي على المستوى الدولي يكون أشد وطأة.

<sup>107</sup> بكري كامل عكاشة (2001م): الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 247-248.

<sup>108</sup> شايمون جراي-نك تالبوت (2006م): تطور الأسواق المالية، سلسلة كتيبات في المصارف المركزية، مركز دراسات المصارف المركزية، مصرف إنجلترا، ص 21.



3. أن الدول التي تتمتع بجهاز إنتاجي يتصف بالكفاءة والمرونة تكون أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار الدعم الذي تقدمه السلطات النقدية في تلك الدول بسياسات نقدية فاعلة تتناسب الحالات المختلفة من الصدمات الخارجية<sup>(109)</sup>.
4. أن السياسات النقدية لا تجدي نفعاً في حال الصدمات الخارجية إذا كانت الدولة ضعيفة الإنتاج.

### 15. الاحتياطيات الدولية International Reserves:

يقصد بالاحتياطيات الدولية الأصول الخارجية المتاحة للسلطات النقدية الخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لاختلال المدفوعات، أو لضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى. مع الأخذ في الاعتبار أن عناصر الاحتياطيات الدولية هي تلك العناصر التي تتسم بأنها رسمية في دائرة سلطة الدولة، وتستبعد من نطاق الاحتياطيات الدولية الاقتصاد الوطني الذي في حوزة الأفراد من ذهب و عملات أجنبية، وكذلك أرصدة العملات الأجنبية التي تتعامل بها البنوك التجارية داخل الدولة، والقروض المصرفية والتجارية التي تقدم يومياً لتمويل عمليات التجارة الخارجية، والقروض متوسطة وطويلة الأجل المقيدة التي تحصل عليها الدولة لتمويل مشروعات معينة كقروض مجموعة البنك الدولي<sup>(110)</sup>.

إن طلب دولة ما على الاحتياطي الدولي يعتمد على العديد من العوامل: منها الدرجة المسموح للعملة بالتقلب فيها، فالدولة في ظل سعر الصرف الأجنبي الثابت تتطلب احتياطيات أكبر من تلك التي تتبع نظام الصرف ذو التثبيت الزاحف، وهذا يتطلب احتياطيات أكبر في حالة إتباع نظام الصرف الحر، كذلك حجم ودرجة التغيرات في عدم التوازن الخارجي الذي يتوجب على الاحتياطيات الدولية تمويلها، ويعبر الطلب في جميع الدول عن الاحتياطيات المطلوبة من قبل المجتمع الدولي، فيما يتعلق بجانب العرض فإن احتياطي كل دولة يتكون من أربعة عناصر أساسية هي: الذهب، وحقوق السحب الخاصة، وموقف الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والعملات الأجنبية القابلة للتحويل غالباً إلى الدولار<sup>(111)</sup>.

<sup>109</sup> شامون جرای-نك تالبوت ، المرجع السابق نفسه، ص21.

<sup>110</sup> زايري بالقاسم (2008م): إدارة احتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41، بيروت، لبنان، ص9.

<sup>111</sup> علي توفيق صادق وآخرون السياسات النقدية في الدول العربية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات حلاقات عمل، أبوظبي العدد، 1996م، ص27.





## 16. تحديد الطلب على الاحتياطيات الدولية:

هناك تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة لاحتفاظه بالاحتياطيات الدولية متمثلة في تضحيته بالاستخدامات البديلة للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطيات، الأمر الذي يتطلب المعادلة بين التكلفة والعائد الاجتماعي، حتى يمكن تحديد المستوى الأمثل لهذه الاحتياطيات من طرف البنوك المركزية. يمكن بيان المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية الذي تسعى البنوك للاحتفاظ به لتكون في وضع سليم وآمن يحميها من الصدمات الطارئة، ويجعل في الوقت نفسه تكلفة هذه الاحتياطيات عند حدودها المقبولة اقتصاديا. من خلال جعل التكلفة الحدية للاحتفاظ بهذه الاحتياطيات مساوية للمنافع الحدية الإنتاجية المتحققة منها. المزايا المترتبة على الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية المقبولة اقتصاديا تتمثل في (112):

1. دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف الأجنبي.
  2. الحد من التعرض للأوضاع الخارجية المعاكسة، عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لامتناع الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يكون الحصول على القروض مفيدا.
  3. إشاعة قدر من الثقة لدى الأسواق الخارجية في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية.
  4. مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي والوفاء بالتزاماتها تجاه الدين الخارجي.
  5. الحفاظ على احتياطي لمواجهة الكوارث أو الطوارئ القومية.
- يرى الباحث:

1. أن تبني نظام محدد لسعر الصرف الأجنبي يؤثر على نسبة الاحتياطيات الدولية.
2. أن الاحتفاظ بنسبة كبيرة من الاحتياطيات الدولية تؤثر سلبا على مستويات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال فقدان فرصة الاستخدام المحلي البديل لتلك الاحتياطيات.

<sup>112</sup> محمد زكي الشافعي 1998م مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ص93 .

3. أن عملية التقلبات الدورية لأسعار العملات الأجنبية في أسواق النقد الدولي تتطلب عملية مزج من عملات الاحتياطي، خاصة في حال إتباع السلطات النقدية لنظام سعر الصرف الأجنبي المرن بنوعية.
4. تتطلب الإدارة الاقتصادية الرشيدة للاحتياطات الدولية الموازنة بين الاحتفاظ بمستوى وهيكل معين من تلك الاحتياطات واستخداماتها المحلية البديلة.

## الفصل الثالث

### التضخم والنتاج المحلي الإجمالي وعرض النقود

المبحث الأول: مفهوم التضخم وأنواعه وطرق قياسه

المبحث الثاني: أنواع التضخم وطرق قياسه

المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود

## الفصل الثالث

### التضخم والنتائج المحلي الإجمالي وعرض النقود

#### المبحث الأول: مفهوم التضخم وأنواعه وطرق قياسه

تعددت التعاريف التي توضح ماهية التضخم واختلفت فكان من أشهر التعاريف ذلك القائل بأن التضخم هو "نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة" أو هو "الزيادة الحادثة في الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار النقدي أو زيادة الائتمان المصرفي"، وبذلك فقد ربطت التعاريف السابقة بين التضخم وكمية النقود (النظرية الكمية للنقود)، وبحلول الأزمة العالمية الكبرى وما صاحبها من صعوبات سياسية واجتماعية، توسع الفكر الاقتصادي في تعريف التضخم فأدخلت عليه عوامل أخرى بجانب العامل النقدي كالنقص في المعروض من السلع مثلاً. عرف التضخم بأنه "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". عرف التضخم بأنه "الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة محسومة تؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات المستمرة في الأسعار".

يعرف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"<sup>113</sup>. كما يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، كما يمكن تعريفه أيضاً وبنفس القدر من الدقة على أنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القوة الشرائية للنقود<sup>(114)</sup>.

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء. لكنه في نفس الوقت من الظواهر الاقتصادية التي ظلت تؤرق الدول النامية على نحو خاص وتواجه اقتصادياتها، لما له من الآثار السالبة، خاصةً فيما يتعلق بتنشيط جهود هذه الدول نحو تحقيق التنمية. أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان. ففي الدول النامية يعد تخلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الإختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الإختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية، وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات تلك الدول كلما توافرت البيئة المناسبة التي تساعد

<sup>113</sup> -TEAM FRANCOIS ,1993,,Economic & Monetary and finance , economic Journal, Parisp167

<sup>114</sup> . محمد سعيد السمهوري، 2012، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص 440.  
Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany



على زيادة معدلاته بصورة كبيرة، والتي تعتمد تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ورفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. ويحدث الارتفاع المستمر في معدلات التضخم العديد من الآثار السالبة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

يرتبط التضخم في أذهان الناس بزيادة الأسعار بصفة عامة، فهو يؤثر على الفرد والمجتمع تأثيراً مباشراً، وفي ذلك يقول شابيرو "أن كل مواطن في كل ركن من أركان الاقتصاد يشعر بآثار التضخم"<sup>(115)</sup>. عادةً ما يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى حدوث مشاكل واضطرابات في الاقتصاد خاصةً في سوق العمل حيث أن القيمة الحقيقية للأرباح تتآكل بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وقد يؤدي ذلك إلى فقدان بعض العمال لوظائفهم في سوق العمل. ويعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف محدد من قبل المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة، قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فمفهوم التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى<sup>(116)</sup>، يختلف عن المفهوم الذي ساد بعدها وأثناء الحرب العالمية الثانية، كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة، ويستخدم مفهوم التضخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار والزيادة في مستويات الدخل والأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف. ويستخدم مفهوم التضخم لوصف العديد من الظواهر كالزيادة في مستويات الأسعار أو الزيادة في مستويات الدخل والأجور أو في تدهور قيمة العملة أو الارتفاع في التكاليف، ومما يثير الارتباك بشأن تحديد مفهوم التضخم إن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها التضخم هي ظواهر مستقلة وهذه الظواهر هي:

1- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وهو التضخم بالأسعار "انخفاض الادخار والإفراط في الاستهلاك".

2- الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية "عرض النقود" وهو التضخم النقدي.

3- ارتفاع المداخل النقدية وهو التضخم بالمداخيل.

4- ارتفاع نفقات التكاليف وهو التضخم بالتكاليف.

<sup>115</sup>. Shapero.E,( Macro Analysis, 5th ed, Harcourt Brace Jovanvich Inc.N.Y ،1992 ،p268.

<sup>116</sup>. غازي حسين عناية(1998م، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص9.



## 5- زيادة أعداد السكان.

عليه فإنه لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقي قبولاً عاماً في الفقه الاقتصادي. فقد تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة.

### تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي:

حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار. ولقد بنيت معظم تعريفات التضخم وأكثرها شيوعاً قد على أساس النظرية الكمية للنقود التي اعتمدها الاقتصاديون الكلاسيك في المجال النقدي، وتعتبر هذه النظرية من أبسط النظريات في تفسير التضخم فالتعريف الذي يستند على هذه النظرية كان أكثر رواجاً فقد عُرِف التضخم بأنه نقود كثيرة تطارد سلع قليلة<sup>(117)</sup>، وعرفه سامولسون على أنه "زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار السلع وعوامل الإنتاج"<sup>(118)</sup>، بالتالي فإن الارتفاع المستمر للأسعار هو نتيجة للزيادة في كمية النقود وزيادة الائتمان المصرفي، وقد زاد هذا التعريف مع ظهور الأفكار الكينزية حيث أن النظرية الكمية للنقود لم تكن كافية لوصف ظاهرة التضخم. وهناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخل المتاحة للإنفاق. وقد استند في هذا التعريف على معيار ارتفاع الأسعار "التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"<sup>(119)</sup>. يعرف التضخم على أنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"<sup>(120)</sup>. ومن التعاريف الأكثر شيوعاً أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن<sup>(121)</sup>.

بالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسيين هما "ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع مستمر في الأسعار". فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني أن التضخم ليس مجرد ارتفاع في سعر سلعة واحدة أو

<sup>117</sup> نيبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، بيروت، ص 87.

<sup>118</sup>.. Samuelson.P.A, Economics, 6th ed, Mc-Graw, Hill Book, Co.N.Y ،1964، p268.

<sup>119</sup> غازي حسين عناية، 2004م، التضخم المالي في مصر، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ص 92.  
<sup>120</sup> خالد الوزني، أحمد الرفاعي، 2003م مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، ص 249.

<sup>121</sup> إسماعيل عبد الرحمن، وحربي موسى عريقات، 1999م مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، عمان - الأردن، ص

ص 154-155.



سلعتين، ذلك لأن الارتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً غير أن التضخم هو الارتفاع العام في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك. الارتفاع المستمر في الأسعار يعني أن التضخم ظاهرة ديناميكية تمكن خطورته في كونه مستمر ونفوق في هذا الصدد بين الارتفاع المؤقت لمرة واحدة والارتفاع الدائم لمرة واحدة. كما قد تؤدي بعض الأزمات السياسية مثل الحروب أو الثروات أو الاضطرابات العالمية إلى حدوث ارتفاع في أسعار بعض المداخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدث ارتفاع في أسعار المنتجات الصناعية. يعرفه آخر على أنه عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد<sup>(122)</sup>.

من خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

هذا التعريف أعلاه يقودنا إلى ما يقوله تيار آخر إن التضخم في مفهومه الشائع ينطلق من أمرين يمثلان المظهر الملموس للتضخم، هما الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والانخفاض في القوة الشرائية للنقود، وهو ما يظهر بوضوح في تعريف التضخم بأنه: «الارتفاع في المستوى العام للأسعار مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية»<sup>(123)</sup>. بشرط أن يكون هذا الارتفاع غير متوقع فإذا توقع الأفراد ارتفاعاً في الأسعار فإنهم سيقومون برفع سعر الفائدة بنسبة تبقى أثر ارتفاع الأسعار. ومن خلال هذين التعريفين يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. اعتمد البعض في تعريفه ظاهرة التضخم على

<sup>122</sup> أنس البكري، وليد صافي، 2002م، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص197.

<sup>123</sup> جيمس ستوارت، ريجارد استروب، 1982م، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، ص213.



الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"<sup>(124)</sup>، كما عرف التضخم بأنه زيادة محسوسة في كمية النقود"<sup>125</sup>. وعرف أيضاً بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة"<sup>126</sup>، كما عرف التضخم بأنه "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"<sup>(127)</sup>.

يعتبر التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة؛ وإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. وعلى الرغم من أن العلماء الاقتصاديين قد اهتموا بالتضخم اهتماماً كبيراً بسبب تأثيراته على الاقتصاد ككل وعلى أفراد المجتمع، إلا أنهم لم يجتمعوا على مفهوم واضح لمستوى زيادة الأسعار وأخذ على أنه خط فاصل بين حدوث التضخم وعدم حدوثه، ولكن شابيرو يقول: (أن الارتفاع مستوى بنسبة 8% في السنة يمكن أن يعتبر زيادة تضخمية). بالرغم من تعدد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم، إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد<sup>128</sup>. أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- (1) أن قياس التضخم يتم بمقياس ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه "متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما"<sup>129</sup>.
- (2) أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة،

<sup>124</sup>. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 14.

<sup>125</sup>. هاشم فؤاد، 1974 اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 219.

<sup>126</sup>. اسماعيل عبد الرحمن، وحربي موسى عريقات، مرجع سابق، 1999م، ص 145.

<sup>127</sup>. اسامة الغولي، ومجدي شهاب، 1997م، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 78.

<sup>128</sup>. عادل أحمد حشيش، 1992م، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 201.

<sup>129</sup>. خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مرجع سابق، ص 250.





حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبياً<sup>130</sup>. عليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين<sup>131</sup>:

أ. الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار؛ لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض وفي كلا الحالتين يجب أن تكون الزيادة في كمية النقود أو كمية السلع والخدمات في الاقتصاد كبيرة نسبياً تؤثر في مستويات الأسعار، حيث أن الزيادة المحدودة في أي منها على الآخر قد لا يكون لها تأثير كبير على المستوى العام للأسعار. وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع ثبات الزيادة في كميات الإنتاج.

ب. أن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج، والذي يؤدي إلى تراحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات، حيث يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع إلى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئاً وسريعاً؛ لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول

<sup>130</sup>. نايف الشبول، 1981م، التضخم في الاقتصاد الأردني: دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 6.

<sup>131</sup>. عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 201.



زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد. عليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية<sup>(132)</sup>:

1- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.

2- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.

3- حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

هنالك تعريف آخر للتضخم وهو الارتفاع العام يجب أن يكون تصاعدياً، وارتفاع الأسعار يجب أن يكون مستمراً، وأن يستبعد ارتفاع الأسعار لفترة واحدة "قصيرة" فقط. والسبب الرئيسي لاستبعاد ارتفاع السعر لفترة واحدة فقط هو أنه إذا زاد السعر لفترة واحدة "قصيرة" فقط، فليست هناك ضرورة لعمل سياسة؛ فإذا انقضت فترة التكيف فإن الأسعار تتوقف عن الزيادة وتصبح السياسات التي وضعت لوقف الزيادة في الأسعار غير المطلوبة. وعلى العكس ففي ظل التضخم تتزايد الأسعار بصورة غير محدودة. ومما لا شك فيه أنه لا توجد طريقة محددة يمكن من خلالها معرفة ما إذا كان ارتفاع معين في الأسعار هو ارتفاعاً تضخيمياً بينما ارتفاع آخر في الأسعار ليس تضخيمياً؛ وحقيقة الأمر أن المشكلة ليست في مدي الارتفاع وإنما المشكلة تكمن في كيفية تأثير أفراد المجتمع بتلك الارتفاعات في الأسعار، بمعنى معرفة من يستفيد من التضخم ومن يخسر وبأي نسبة<sup>133</sup>. هنالك تعريف آخر وهو من الاقتصادي ميلتون فريدمان (بأن التضخم دائماً وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية وأن التغييرات في العرض النقدي هي المصدر الرئيسي في التغييرات في الأسعار ومن ثم يحدث التضخم)، بالتالي فإن علاج نسبة ارتفاع معدلات التضخم من وجه نظر "ملتون فريدمان" إنما يتمثل في محاولات تخفيض معدلات نمو العرض النقدي أو الكتلة النقدية إلى مستويات منخفضة. أيضاً يقول بأنه في كل حالة يمر بلد ما بمعدل تضخم غاية في الارتفاع. وهنالك أمثلة واقعية من تجارب بعض الدول تؤيد الافتراض السابق فعند دراسة أسباب التضخم الذي حدث لدول أمريكا اللاتينية في خلال عامي (1977م و1978م). كان الاعتقاد الشائع بين الاقتصاديين في ذلك الوقت، هو أن أهم أسباب التضخم وجود

<sup>132</sup>. عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص202.

<sup>133</sup>. عثمان إبراهيم السيد، 1998م، الاقتصاد السوداني، الطبعة الثانية، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، الخرطوم، ص 12-

13.



اختلالات هيكلية في النظام الاقتصادي لهذه البلدان، ولكن مع دراسة معدلات نمو العرض النقدي في تلك الدول خلال نفس الفترة، لوحظ أن الدول التي كانت تعاني من معدلات مرتفعة للتضخم، كانت في ذلك الوقت تتميز بمعدلات مرتفعة لنمو العرض النقدي، وظهر ذلك بجلاء في حالة كل من الأرجنتين والبرازيل<sup>134</sup>.

يمكن القول بأن كلمة التضخم تشير إلى نتيجة الظاهرة المراد تفسيرها "الارتفاع المستمر في الأسعار" ولكنها لا تشير إلى الأسباب التي تسبب هذه الظاهرة. أولها هو تضخم الطلب أو التضخم بسبب المشتريين أو التضخم الناتج عن سحب الطلب والذي يحدث عندما يفوق الطلب الكلي للإنتاج الذي يمكن تحقيقه من مستوى التوظيف الكامل<sup>135</sup>. أما السبب الآخر فيطلق عليه عادة تضخم ناجم عن دفع التكلفة أو تضخم البائع؛ والذي يحدث في الحالات التي تستطيع فيها نقابات العمال ومؤسسات الأعمال والضغط لتحقيق ارتفاع مستمر في الأجور والأسعار عن طريق القوي الاحتكارية يتمتعون بها<sup>136</sup>. يمكن أن نأخذ التضخم بمفهوم انخفاض قيمة النقود حيث ترتفع الأسعار فلا يمكنك شراء السلعة بنفس القيمة التي كنت تحصل عليها قبل زيادة التضخم، بالتالي فإن التضخم يزيد معاناة المواطنين، حين تتجه الدولة لخلق زيادة في عرض النقود بصورة كبيرة في السوق. من ناحية أخرى هنالك ارتباط بين التضخم ومستوى الناتج ومعدلات البطالة والعمالة، التضخم هو تلك الحالة التي يسمح بها القوة التضخمية بالتعبير عن نفسها في شكل ارتفاع فعلي في مستوى الأسعار والتضخم الكامل يكون في حالة ثبات الأسعار.

بالرغم من أن الحكومات عادة ما تقوم بالتدخل المباشر وتحديد أسعار السلع المختلفة في أوقات الحروب، إلا أن عملية التدخل في الأوقات العادية قد يؤدي إلى حدوث تشويه في نظام الأسعار، وهو الأمر الذي ينتج عنه الإساءة إلى تخفيض الموارد والكفاءة الاقتصادية، ونظراً لأن هذه المساوي قد تفوق في خطورتها داء التضخم نفسه، نجد أن الحكومة مضطرة لأن تضع نظم الأولويات المتعلقة بإنتاج مختلف السلع أو التوزيع بالبطاقات أو الرقابة المباشرة على الإنتاج، ويمكن القول أن كلمة تضخم تشير إلى النتيجة الظاهرة التي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما: تضخم الطلب وتضخم المشتريين أو التضخم الناتج عن سحب الطلب، والذي يحدث عندما يفوق الطلب الكلي الإنتاج الذي يمكن تحقيقه عند مستوى التوظيف

<sup>134</sup>. صقر أحمد صقر، 1997م، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، ص440.

<sup>135</sup>. محمد فوزي أبو السيد، 1997م، الاقتصاد الكلي، الاسكندرية، ص241.

<sup>136</sup>. صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص422.



الكامل. فالتضخم هو الانخفاض المستمر في القوي الشرائية للنقود، وبعبارة أخرى هو ارتفاع مستوى الأسعار ومن ثم ترتفع تكاليف شراء الوحدة بفعل التضخم. ومن مزايا هذا التعريف انه يركز على ان التضخم يتضمن ارتفاع في الأسعار وليس مجرد أسعار مرتفعة، وان الأسعار بشكل عام مرتفعة في المتوسط وليس مجرد ارتفاع في عدد قليل من أسعار السلع، كما يؤكد التعريف أن الارتفاع العارض الذي يتبعه استقرار أو انخفاض في الأسعار، لا يشكل تهديد للاقتصاد. هناك بعض الآراء التي تقول بأن الرقابة على الأسعار توقف التضخم، لكن هذا التعبير خادع، ذلك إن الرقابة لا تفعل شيئاً سوي كبت التضخم لاختفائه ولكنها لا توقفه<sup>137</sup>. ومن التعريفين يتضح أن:

1. التضخم حركة أي عملية ديناميكية متحركة.
2. أنه حركة أسعار، وبذلك يرفض أي تعريف يستند على خلق النقود، لأن الظاهرة الأساسية للتضخم هي ارتفاع الأسعار، وأن إصدار النقود الجديدة بأي صورة قد يلعب دوراً سببياً.
3. حركة الأسعار تتصف بالاستمرار أو الدوام الذاتي، وبعدم الرجوع لمعنى التضخم نجده يكون في صورته الصريحة ارتفاعاً متواصلاً في الأسعار تنتشر داخل الاقتصاد القومي، بمعنى أنه ظاهرة مستمرة وليست وقتية.

تعددت محاولات وضع تعريف خاص باصطلاح التضخم، حتى كاد يصبح له تعريف خاص لدى كل اقتصادي مشهور<sup>138</sup>. وقد تم تطبيق اصطلاح التضخم بعد الحرب العالمية الأولى على الزيادة غير العادية في النقود، والتي حدثت في وسط وشرق أوروبا، وخصوصاً في ألمانيا والنمسا وروسيا، دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في السلع والخدمات، مما ترتب عليه ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار، أي انخفاض في القوة الذاتية لوحدة النقد. وقد ساد هذا المفهوم تحت تأثير النظرية الكمية حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، إلى أن ظهرت الأفكار الكينزية والاتجاهات الأخرى في التدليل النقدي والذين يسلمون بالنظرية الكمية يعرفون التضخم بأنه "كل زيادة في إصدار النقود" ولما كانت كل زيادة في الإصدار - تؤدي حتماً - طبقاً لمنطق هذه النظرية إلى ارتفاع مستوى الأسعار، كذلك يعرفه البعض أنه "نقود كثيرة تطارد سلماً قليلة في التداول". وعرف التضخم بأنه "زيادة وسائل الشراء بين أيدي الجمهور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج أو السلع

<sup>137</sup>. باري سيجل، 1987م، النقود والبنوك، وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، الرياض، ص414.

<sup>138</sup>. محمد رشاد كشميري، مبادئ النقود والائتمان والتجارة الخارجية، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ص36.

المتداولة. أي زيادة الطلب عن العرض. وذهب تعريف آخر إلى أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق<sup>139</sup>. ومن التعريف الأخير نجد أن ارتفاع الأسعار لم يحدث بفعل عمل نقدي، لكن ارتفاع الأسعار ينتج عن زيادة الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها، أيضاً نتيجة نقص في عرض السلع ونتيجة لانخفاض الإنتاج سواء كان راجعاً إلى سوء توجيه الاستثمارات أو نتيجة لوجود عوامل طبيعية تؤدي إلى ضعف الإنتاج الزراعي. وعلى الرغم مما قبله هذا التعريف من نجاح، إلا أنه انتقد في عدة جوانب منها:

1. أن هذا التعريف افترض ارتفاع الأسعار مع وجود الفجوة فقط، وأهم العوامل النفسية التي تدخل في تحديد قيمة النقود، فالتخوف من ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى حدوثه، ويسبب زيادة في المخزون لدى المنتجين أو بالتكالب عليه من جانب المشتريين.
2. إن هذه الفكرة ساكنة، بمعنى أنها نسجت التضخم باعتباره فارغاً بين كميتين لا فارغاً بين تيارين الإنتاج من ناحية وتيار الإنفاق من ناحية أخرى، فهي تفضل عنصر الزمن، فهذه الظاهرة تأخذ فترة تطول أو تقصر، وقد تبطيء في أحياناً وتسرع أحياناً أخرى، ولكن بعد مستوى معين تحدد نفسها تلقائياً نتيجة عمل القوى الاقتصادية.
3. أنه قد يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يكون ناتجاً عن نقص في السلع. يعرف التضخم على أنه "الزيادة في كمية النقود بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار"<sup>140</sup>.

أن التضخم يعني الارتفاع المستمر لمستوى الأسعار الناشئ عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي نتيجة لزيادة الغرض من النقود أو ضغط التكلفة في عوامل الإنتاج أو نتيجة الاختلالات الهيكلية أو نتيجة المؤثرات الخارجية السالبة أو لأسباب نفسية أو نتيجة لمجموعة هذه المؤثرات أو أي جزء منها. التضخم يعبر عن نفسه بزيادة في عرض النقود تؤدي أي ارتفاع المستوى العام للأسعار يعبر بدوره عن انخفاض

<sup>139</sup> عبد الكريم صادق بركان، 1965م، التضخم في الدول ذات الاقتصاد المخطط، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، الإسكندرية، ص 69.

<sup>140</sup> فؤاد مرسي، 1951م، مبادئ نظرية النقود، مطبعة دار شهد الثقافية، الإسكندرية، ص 131.



القوة الشرائية للعملة الوطنية وانخفاض قيمتها. نتيجة المفاهيم لوصف ظواهر عديدة مختلفة فالبعض قد يتكلم عن التضخم في الأسعار، بمعنى أن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعاً غير عادل وغير طبيعي، والبعض الآخر يتكلم عن التضخم في الدخل أو جزء من الدخل القومي كالتضخم في الأجور والأرباح، مما يعني أن الأجور والأرباح قد ارتفعت ارتفاعاً غير طبيعي على حساب دخول عوامل الإنتاج الأخرى، ومن جانب آخر ذلك التضخم في العملية، مما يعني زيادة كبيرة في المعروض في النقود دون أي آثار إلى ما أصاب مستوى الأسعار، ويطلق بعض المفسرين على الزيادة المستمرة في عدد السكان كلمة تضخم السكان<sup>141</sup>. من هنا فإن كلمة التضخم قد تستعمل لوصف كل الظواهر الشاذة السابقة، وذلك يعني أن هذه الظواهر المختلفة يربها حتماً بعض الروابط القوية التي تدفعها جميعاً في نفس الاتجاه التضخمي، بحيث أن إصابة إحداها فمن المحتمل أن يصيب المجتمع غيرها في الوقت نفسه، ويؤكد أحد الاقتصاديين هذا المعنى ويقول يمكن أن يتضخم الدخل أو جزء من الدخل القومي دون أن يصيب المجتمع شحور التضخم الثمن إن كان المجتمع يعاني من البطالة في عوامل الإنتاج بحيث تمتص زيادة الطلب التي تبقى عادة التضخم هذه العوامل المعطلة كما أن من الممكن أن يتضخم جزء من الدخل المجتمعي على حساب الجزء الآخر أو ضعف المحاصيل الزراعية دون أن يصحب هذا التضخم في الأسعار تضخم في الدخل النقدية. على الرغم من شيوع وانتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لم يوجد إلى الآن اتفاق بين الاقتصادية حول تعريف محدد وواضح للتضخم، فمنهم من يعتقد أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقود المتداولة أكبر من المعروض السلعي، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. أما البعض الآخر فإنه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج وآخرون يعزوا التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، والتي لا بد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار.

يرى بعض الاقتصاديين ان صعوبة تعريف التضخم ترجع إلى سببين رئيسيين:

1. ان التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة بل مجموعة من الظواهر لكل منها صفة أو صفات.
2. ان أنواع التضخم المختلفة التي تمثل مجموعة من الظواهر قد لا تتفق مع بعضها البعض بل هنالك احتمال لتعارضها وتضادها، فالتضخم الداخلي مثلاً لا يعني الضرورة تضخماً نقدياً، أي زيادة في

<sup>141</sup>. صلاح الدين، 1966م، التضخم السكاني والتنمية، دار المعارف، القاهرة، ص75.



المعروض من النقود، وكذلك قد لا يتضمن التضخم النقدي تضخماً سعرياً، أي زيادة في مستويات الأسعار.

### بعض النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم

تختلف النظريات في تفسيرها لأسباب التضخم التي تؤدي الي الارتفاع المستمر في الأسعار، فتركز كل منها علي السبب الأساس في هذا الارتفاع، للتعرف علي الأسباب المختلفة للتضخم،نعرض بإيجاز للنظريات المتنافسة في مجال تفسيرها لظاهرة التضخم.

#### أ/ نظرية كمية النقود:

يفسر التضخم وفقاً لنظرية النقود بزيادة كمية النقود، فقد أقام التقليديون تفسير حالات التضخم علي أساس الزيادة في كمية النقود التي تعود الي الاسراف في اصدار النقود، وبعد التطور الهام في نظرية كمية النقود علي يد مارشال أصبح الاهتمام مركزاً علي الناتج القومي بدلا من كمية المعاملات وعلي نسب الرصيد النقدي وفي الفترة القصيرة، ومع الافتراض بثبات الناتج القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وثبات نسبة الرصيد النقدي فان أي زيادة في كمية النقود تؤدي الي ارتفاع المستوى العام للأسعار المنتجات النهائية، اما في الفترة الطويلة ومع افتراض ثبات الرصيد النقدي عندما تنمو الطاقات الانتاجية للاقتصادوينمو الناتج القومي فان زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل الناتج القومي سوف تؤدي الي ارتفاع مستوى الأسعار.

#### ب/ نظرية كينز:

انتقد كينز الافكار الاساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود، وسعر الفائدة والادخار والاستثمار وقانون ساي كما استخدم ادوات التحليل الجزئي في العرض والطلب علي المستوى الكلي.

وفقاً لتحليل كينز فان زيادة الطلب الكلي (زيادة الطلب علي الاستهلاك أو الاستثمار) سوف تؤدي الي زيادة الدخل في المجتمع ويميز كينز بين مرحلتين رئيسيتين بالنسبة للتغير في الأسعار<sup>(142)</sup>:

(1) قبل ان يصل المجتمع الي مرحلة العمالة الكاملة:

في هذه المرحلة يعاني الاقتصاد الرأسمالي بطالة في جزء من موارده الانتاجية القابلة للتشغيل أي في هذه المرحلة تتوفر طاقات انتاجية رأسمالية وعمالية عاطلة وفي هذه الحالة عندما يزيد الاستثمار فان هذا

<sup>142</sup> عرفات التهامي، 1992م، النقود والبنوك، مكتبة النصر، جامعة القاهرة، ص215  
Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany



يؤدي الي زيادة الدخل الحقيقي بفعل المضاعف ويصاحب هذا زيادة الادخار والاستهلاك ويتحقق التوازن عندما يتساوي الادخار مع الاستثمار، وتحت ظروف الكساد وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض لعوامل الانتاج القابلة للتشغيل تعكس الزيادات المتتالية في الدخول والانفاق نفسها في زيادة الانتاج، اي ان فائض الطلب تمتصه اساسا الزيادة في العمالة والانتاج ولكن مع استمرار زيادة الطلب الكلي وعندما يقترب الاقتصاد القومي من حالة العمالة الكاملة فان فائض الطلب لايعبر عن نفسه في زيادة الانتاج فقط بل تبدا الاتجاهات التضخمية في الظهور.

يعرف هذا النوع من التضخم الذي يبدا في الظهور قبل وصول الاقتصاد القومي مرحلة العمالة الكاملة الي وصول بعض عناصر الانتاج في المجتمع الي مرحلة العمالة مثل العمالة العمال المهرة، وبسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال من أجل رفع أجور العمال، او تحديد الحكومات حد أدني للاجور، أو لوجود بعض الممارسات الاحتكارية لدي بعض المنتجين<sup>(143)</sup>.

## (2) مرحلة العمالة الكاملة:

في هذه المرحلة تكون الطاقات الانتاجية في المجتمع قد وصلت الي اقصيها وتشغيلها وتصبح زيادة الدخل او الناتج غير ممكنة فأى زيادة في الطلب الكلي الاستهلاك + الاستثمار) عند المستوي الثابت للناتج القومي تخلق فائض في الطلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا في رفع الأسعار ويستمر ارتفاع الأسعار طالما وجدت زيادة في الطلب ويطلق كينز علي هذا النوع من التضخم التضخم البحث. ان احد الملامح الرئيسية المميزة للتضخم بالمفهوم الكينزي أنه ذاتي التشغيل بمعنى أنه يحمل في طياته القدرة الذاتية علي الاستمرار فزيادة الأسعار علي مستوي الاقتصاد ككل سوف تؤدي الي زيادة العائدات النقدية للمشروعات في قطاع الانتاج، وحيث ان هذه العائدات سوف تتدفع بدورها الي القطاع العائلي في شكل عوائد لعوامل الانتاج فان الدخل النقدي لافراد المجتمع سوف يرتفع بما يزيد من مقدرتهم علي انفاق قدر اكبر من النقود (زيادة الطلب الكلي) فيرتد هذا الاثر علي الأسعار فترتفع مرة أخرى وهذا يؤدي الي ارتفاع الدخل النقدي مرة أخرى وهكذا. الجدير بالذكر ان التضخم السابق من جانب الطلب يطلق عليه التضخم الناشئ عن جذب الطلب، لان التضخم في هذه الحالة يحدث نتيجة لزيادة الطلب الكلي (الاستهلاك+الاستثمار) عن العرض الكلي زيادة لا يستجيب لها هذا الاخير مما ينتج عنه ارتفاع في الأسعار، وهذا لا يحدث الا اذا وصل الاقتصاد القومي الي

<sup>143</sup> عرفات التهامي، المرجع نفسه، ص 2017





مرحلة العمالة الكاملة حيث لا يمكن زيادة الانتاج لمواجهة الزيادة في الطلب، أما اذا لم يصل الاقتصاد القومي وحدث ارتفاع في الأسعار فاننا لا يمكن ان نصف التضخم في هذه الحالة بأنه تضخم من جانب الطلب. ينشأ التضخم في جانب الطلب في أوقات السلم وفي أوقات الحرب، ففي أوقات السلم يشعر رجال الأعمال بالتقاؤل وامكانية زيادة أرباحهم فيقبلون علي زيادة الطلب علي عوامل الانتاج والاستثمار وحيث تزداد دخول العمال النقدية فانهم يميلون ال زيادة الطلب علي السلع الاستهلاكية وهكذا نجد أنه نتيجة حدوث موجة من التقاؤل بمستقبل أفضل للنشاط الاقتصادي يزداد الطلب من جانب المستهلكين ورجال الأعمال علي العرض المحدد من السلع والخدمات وعوامل الانتاج مما يؤدي الي رفع مستوي الأسعار<sup>144</sup>.

في أوقات الحروب تحدث نفس الأمور السابقة من اندفاع الأفراد ورجال الأعمال علي تخزين السلع وبذلك يحاولون الحصول علي جزء من الناتج أكبر مما تنتجه الموارد الانتاجية للمجتمع في هذا الوقت غير ان أكبر المساهمين في التضخم في أوقات الحرب هي الحكومة، فتقوم الحكومة بانتاج السلع والمعدات الحربية اللازمة للجيش مما يؤدي الي تشغيل العمال العاطلين وتوزيع دخول نقدية عليهم فيزداد طلبهم علي السلع الاستهلاكية في حين لا يمكن زيادة الانتاج بالاضافة الي ذلك فان الحكومة في أوقات الحرب لا تقوم بزيادة الضرائب بدرجة معادلة لزيادة الانفاق، وتقوم بتمويل جزء كبير من انفاقها عن طريق الاقتراض من البنوك وهو عكس ما يكون مطلوب حدوثه في أوقات التضخم.

### ج/ نظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة:

توجد بعض الاسباب تدفع مستوى الأسعار الي الارتفاع بخلاف الطلب الفعلي، وهذه الاسباب تتعلق بنفقة الانتاج، فلو حدثت زيادة في نفقات الانتاج فسترتفع أسعار السلع والخدمات أي سيرتفع مستوى الأسعار علي الرغم من عدم زيادة الطلب الفعلي في هذه الحالة يكون سبب التضخم هو دفع النفقة، وينشأ التضخم عن طريق النفقة نتيجة تفاعل عدد من العوامل الاقتصادية تزاوّل تأثيرها مباشرة علي تكاليف انتاج بعض السلع أو تكاليف انتاج السلع عموماً فتؤدي الي ارتفاعها وتتمثل هذه العوامل في<sup>(145)</sup>:

1/ الزيادة في معدلات الأجور: ان أهم سبب لارتفاع الأسعار والتضخم عن طريق دافع النفقة هو بلا شك الزيادة في معدلات الاجور، ولتفسير عملية رفع معدلات الاجور ومن ثم ارتفاع نفقة الانتاج اقترح ليبس الفروض الآتية:

<sup>144</sup> عرفات التهامي، مرجع سابق، ص221

<sup>145</sup> عرفات التهامي، المرجع نفسه، ص2017



- أ- رفع معدلات الاجور يحدث بشكل منتظم خلال الزمن بسبب الضغط المستمر الذي تمارسه الاتحادات العمالية بشكل منتظم.
- ب - ان رفع معدلات الاجور يتوقف علي قوة الاتحادات العمالية والعلاقة بينهما علاقة طردية فكما زادت قوة الاتحادات العمالية كلما ارتفعت الاجور والعكس صحيح.
- ج -تطالب الاتحادات العالمية برفع معدلات الاجور كلما ارتفع المستوى العام للأسعار،فارتفاع المستوى يتسبب في ارتفاع في ارتفاع نفقة المعيشة فتطالب الاتحادات العمالية برفع معدلات الاجور وحينما يتم هذا ترتفع نفقة الانتاج فيقوم أصحاب المشروعات برفع أسعار منتجاتهم فيؤدي هذا مرة أخرى الي مطالبة الاتحادات العمالية برفع معدلات الاجور، وهكذا ترتفع الأسعار فالاجور فالأسعار.
- د- رفع معدلات الاجور يتوقف علي ارتفاع أو انخفاض أرباح المشروعات، ففي حالة ارتفاع أرباح المشروعات تمارس الاتحادات العمالية ضغطها علي أصحاب المشروعات لرفع الاجور، وفي حالة انخفاض أرباح أصحاب المشروعات تمارس الاتحادات العمالية ضغط أقل.<sup>146</sup>
- هـ-رفع معدلات الأجور يرتبط بمستوى النشاط الانتاجي للمشروعات فالاتحادات العمالية تعمل علي رفع معدلات الأجور حينما يرتفع مستوى النشاط في المشروعات، وحينما ينخفض مستوى النشاط الانتاجي للمشروعات فإن الاتحادات العمالية في هذه الحالة لا تمارس ضغوط لأجل زيادة الاجور.

<sup>146</sup> . عرفات التهامي، مرجع سابق، ص 222



## المبحث الثاني: أنواع التضخم وطرق قياسه

ينفق الاقتصاديون على أن هناك أنواعاً مختلفة للتضخم، وهذه الأنواع ليست منفصلة عن بعضها البعض، وإنما مرتبطة إلى حد بعيد فقد يتضمن نوعاً ما من التضخم نوعاً آخر من أنواعه، وهذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، وترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية في أسواق السلع والخدمات أو في أسواق عوامل الإنتاج، وتشارك جميعها في حالة مشتركة وهي انخفاض القوة الشرائية للنقود عن أداء وظائفها أداءً كاملاً<sup>(147)</sup>.

من المهم لمعالجة ظاهرة التضخم التعرف على أي نوع من أنواع التضخم هو الذي أصيب به اقتصاد دولة ما. على الرغم من أن كل أنواع التضخم تؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتهدف الدول من خلال اتباع السياسات التي تتخذها إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار والتخفيف من حدتها، لأن القضاء على الظواهر التضخمية من الصعوبة بمكان. وتدخل الدولة في معالجة ظاهرة التضخم تعتبر ضرورية وذلك قد يكون بفرض الرقابة على الأسعار أو في القطاع الذي يقع فيه التضخم أو انعكاس العلاقات الاقتصادية الدولية على أسعار السلع المستوردة أو المصدرة. لأن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار في معظم الأحوال سينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار، وبما يزيد من حدة الضغوط التضخمية على الاقتصاد<sup>148</sup>.

أن مفاهيم التضخم وأنواعه تتعدد وتتباين وفقاً لتعدد المعايير والأسباب المؤدية لها، لذلك فإن تعدد المفاهيم لا يعني عدم وجود علاقة بين أنواع التضخم، فقد تشترك هذه الأنواع في سمات وتجعلها قوية الصلة مثل تعريف التضخم بأنه عجز النقود عن القيام بوظائفها بصورة جيدة ومطلوبة<sup>149</sup>. وتتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومدى قدرتها على التحكم حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها<sup>(150)</sup>.

نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم حسب المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها:

<sup>147</sup>. نبيل الروبي، 1984م، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص 25

<sup>148</sup>. غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 58-59.

<sup>149</sup>. Dani Rodrik (1995) The Trade and Industrial Polic Reform Behrman and Sriuivasan(eds)Hand book of Development Economics. Bergman 292-298.

<sup>150</sup>. غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 56



## معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها، ووفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

أ- **التضخم الظاهر "المكشوف"**: يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون تدخل الدولة ودون قيامها بأي إجراءات لأعتراضها أو الحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابةً لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب<sup>(151)</sup>. وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، والعوامل النفسية للأفراد. وينسحب هذا الارتفاع في الأسعار لاحقاً على ارتفاع الأجور أو النفقات المرئية.

ب- **التضخم المكبوت أو المقيد**: يشير هذا إلى نوع التضخم الذي يسمى بالتضخم المستمر غير الواضح، حيث لا يظهر ارتفاع ملموس بالأسعار نظراً لتدخل السلطات الحكومية والرقابة الشديدة على الأسعار من خلال توجيه سير حركة الأثمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية وتستخدم الدولة العديد من القيود المباشرة كتفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آليات معينة تتحكم من خلالها الدولة بالتميز أو بالتوزيع للسلع الاستهلاكية والخدمات مثل استخدام البطاقات التموينية التي تحدد حصص معينة لأفراد المجتمع من السلع الضرورية ذات أسعار ثابتة، أو أن تقوم السلطات بتوزيع المواد الأولية على المنتجين وفق معايير محددة، أو تصعد إلى شروط استعمال التراخيص من الجهات المعنية للحصول على السلع والخدمات<sup>(152)</sup>. كل هذه القيود تمنع وتحد من حرية العوامل الاقتصادية للعمل بحرية تامة؛ نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات

<sup>151</sup>. نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 26

<sup>152</sup> نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 26.



العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى للارتفاع، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصادية في المستوى العام للأسعار، وبما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد<sup>(153)</sup>، وقد عرفت الدول الأوروبية التضخم المكبوت خلال الحرب العالمية الثانية، عرفت إنجلترا لفترة طويلة بعد انتهاء الحرب<sup>4</sup> ويرى بعض الاقتصاديين أن "القيود التي وضعت لمعالجة التضخم المكبوت أثناء الحرب العالمية لم تكن فعالة بالدرجة الكافية في منع الأسعار في الارتفاع كثيراً ما ينتج عن هذه القيود خطر قيام السوق السوداء، حيث ترتفع الأسعار فيها ارتفاعاً كبيراً عن تلك التي تحددها السلطة المختصة لذلك لابد من دفع عجلة الإنتاج في كافة المجالات أولاً ثم التحكم في زيادة الطلب حتى يتم القضاء على الاختلال الناجم عن عدم توازن الطلب مع العرض. ويحدث هذا النوع من التضخم في الدولة التي تتدخل حكوماتها في الحياة الاقتصادية وتعمل على تثبيت الأسعار، وخاصة الأسعار والسلع الفردية وتمنعها من الارتفاع في حدود حقيقية في خلال فترة من الزمن بالرغم من وجود اتجاه واضح لارتفاعها بشدة لو تركت لقوى السوق الحر أو تقوم الحكومة بتقديم إعانات مالية إلى المنتجين أو تخفيض الضرائب المقررة عليهم حتى يتمكنوا من المحافظة على أسعار منتجاتهم ويحدث هذا على وجه الخصوص بالنسبة للسلع الضرورية. ومن المؤشرات التي تدل على حدوث هذا النوع من التضخم ما يلي<sup>(154)</sup>:

1. وقوف المواطنين في طوابير أمام المحلات التجارية التي تباع السلع الضرورية ذات الأسعار الثابتة.
2. انخفاض وجود السلع ذات الأسعار الثابتة انخفاضاً تدريجياً وملحوظاً
3. اختفاء بعض السلع الضرورية من الأسواق في بعض الأحيان.

<sup>153</sup>. غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 58-59

<sup>154</sup>. غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص 56



### معيار تعدد القطاعات الإنتاجية الاقتصادية:

تحدد الاتجاهات التضخمية وفقاً لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم الاقتصادي كينز إلى ما يلي:

**التضخم في أسواق السلع:** يفرق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي:

أ/ التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات السلع الاستهلاكية، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية مؤقتة كبيرة (قدرية) للمنتجين في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.

ب/ التضخم الرأسمالي: ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار (السلع الاستثمارية)، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها، ويترتب على ذلك تحقيق أرباحا قدرية في كلاً من قطاع صناعات سلع الاستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية<sup>(155)</sup>. وفي كلا الحالتين أعلاه إن تضخم الأرباح هذا ينشأ بسبب الزيادة الحاصلة في الاستثمار عن حجم الادخار والذي يخلق معه أرباح مؤقتة كبيرة.

**التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:** ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

أ- التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحا قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار<sup>(156)</sup>.

ب - التضخم الداخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال.

### معيار حدة التضخم:

ينقسم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى ما يلي:

ت- **التضخم الجامح "الدورة الخبيثة للتضخم":** التضخم الجامح أو الطليق ويسمى أيضاً بالدورة الخبيثة للتضخم، ويحدث نتيجة لارتفاع الأسعار بشكل كبير الأمر الذي يقود إلى زيادة الأجور بشكل ينسجم مع هذه الزيادة في الأسعار، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية مما يتسبب

<sup>155</sup>. غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص60.

<sup>156</sup>. نايف الشبول، مرجع سابق، ص8.



في تقليل أرباح رجال الأعمال في هذه القطاعات مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار لسلعها التي تنتجها، وهذا يدفع بدوره إلى المطالبة بزيادة جديدة في الأجور وهنا تركز الأسعار وراء نفقات الإنتاج وتركض هذه النفقات بدورها ورائها، وعندما يبلغ التضخم الراكض صورة خطيرة بتزايد الارتفاع شهراً بعد شهر ثم أسبوع بعد أسبوع ثم يوماً بعد يوم، وقد تتزايد الأسعار في نهاية الأمر ساعة بعد ساعة، وبذلك يبلغ مستوى الأسعار أرقاماً فلكية، والواقع أن الوحدة النقدية تظل تفقد خلال التضخم من قيمتها حتى ينتهي بها الأمر إلى فقدان كل قيمة لها، ويعتبر من أخطر أنواع التضخم وأشدّها ضرراً بالاقتصاد القومي.

إن المشكلة الكبيرة التي تواجه الحكومة والسلطات النقدية تركز في نقاط هي<sup>(157)</sup>:

1. إن السلطات النقدية تجد نفسها مضطرة للتوسع في الإصدار النقدي الأمر الذي يساعد في تفاقم المشكلة.
2. عدم قدرة السلطات النقدية لإيقاف التيار التضخمي لعدم تمكن الحكومة من زيادة المعروض السلعي خاصة في أوقات الحروب وتدهور الأوضاع السياسية.
3. عدم قدرة الحكومة في تحديد التوقعات بشكل دقيق نتيجة للمتغيرات غير المحسوبة والذي يولد ضغطاً مستمراً على السلطات النقدية لزيادة عرض النقود مما يخلق معه فائضاً في الطلب... وهكذا.

يقدر الاقتصادي (آرثر لويس) الحدود القصوى للتضخم الزاحف بأربعة سنوات متتالية، فإذا تجاوز الاقتصاد تلك الحدود دخل في مرحلة التضخم الجامح. يعتبر هذا النوع من التضخم من أخطر الأنواع ومن أكثر أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد الوطني حيث يقود إلى ارتفاعات مستوى للأسعار وبشكل سريع ومتوالي دون توقف، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، وتدهور الثقة بالنقود حيث يحاول الأفراد التخلص بشتى الطرق من أرصدهم النقدية لأن النقود تفقد كل وظائفها، فيقلص الأفراد والمشروعات التعامل بها وتلجأ لأساليب المقايضة فيما بينها

<sup>157</sup>. غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 61



لإتمام عمليات المبادلة أو التبادل، كما أنها تفقد وظيفتها كمشروع للقيمة فيقوم الأفراد بتخفيض كمية النقود بحوزتهم عن طريق اللجوء إلى تحويل أرصدهم إلى عملات أجنبية أخرى أو شراء وحيازة السلع والمكنتزات واقتناء الأصول العينية كبديل لذلك. أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات القومية<sup>(158)</sup>، الأمر الذي يشكل خطورة على الاقتصاد القومي وعلى النظام الاقتصادي الاجتماعي. ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود، وكنتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية<sup>(159)</sup>.

**ث - التضخم الزاحف:** يطلق عليه البعض التضخم المتدرج ويمثل هذا النوع من التضخم زيادة مستمرة في الأسعار بصورة طبيعية لم تحدث زيادة في الطلب إضافة إلى الزيادة في الأسعار لا تكون عنيفة ومعلقة في الفترة القصيرة وأن الارتفاع المستمر في الأسعار لفترة طويلة نسبياً وتنتشر الأبحاث والدراسات الاقتصادية أن هذا النوع من التضخم هو ظاهرة عامة يخضع لها اقتصاد كافة الدول سواء كانت دولة صناعية متقدمة أو دولة متخلفة بحتة عن طريق النمو وتندمج في الاقتصاد الرأسمالي بعن طريق القطاع الخارجي الذي يصدر لها هذا النوع من التضخم وتصبح الأسعار في الارتفاع المستمر، وقيمة العملة الوطنية في تناقص مستمر ونفقات المعيشة تتجه دائماً إلى أعلى وبشكل عام ناشئاً بسبب الطلب وفي هذه الحالة يطلق عليه التضخم الطلبي أو بسبب التكاليف وفي هذه الحالة يسمى التضخم بالتكاليف التضخم المتوسط "التضخم غير الجامح: يعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح، وتكون الآثار الناجمة عنه أقل خطورة على الاقتصاد الوطني، مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماماً بالعملة الوطنية<sup>(160)</sup>.

### معيار مصدر التضخم:

يمكن التمييز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

<sup>158</sup>. غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص62.

<sup>159</sup>. نبيل الروبي، مرجع سابق، ص30.

<sup>160</sup>. مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص43.





ج- **التضخم من جانب الطلب:** يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها، مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق؛ نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار<sup>161</sup>، أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب. عليه فإن الزيادة في الطلب يقابله عادة زيادة في الإنتاج، بالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار<sup>162</sup>. وقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، إلا أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى التغير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل، بالتالي فإنه وبالاعتماد على ما سبق فإن زيادة كمية النقود قد لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق وتم توجيهها نحو الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية، كما أن الزيادة في الدخل قد لا يترتب عليها زيادة في الأسعار كون زيادة الدخل ترتبط أساساً بزيادة الإنتاجية، مما يؤكد زيادة الكميات المعروضة من السلع والخدمات في الاقتصاد، بالتالي لا يترتب على الزيادة في الدخل زيادة في الأسعار<sup>163</sup>.

وتعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقاً لما تقدم نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث تؤدي الزيادة في الطلب على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي منها إلى زيادة الأسعار. وتستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في

<sup>161</sup>. غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 66.

<sup>162</sup>. الغولي أسامة، مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 83.

<sup>163</sup>. نايف الشبول، مرجع سابق، ص 10.



حجم الطلب الكلي، نظراً لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كميات الإنتاج<sup>164</sup>. ويسمى التضخم من جانب الطلب بالارتقاع الحلزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض، أي أن هذا النوع من التضخم ينشأ بسبب زيادة الدخل النقدية لدى الأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخل زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين حصلوا على هذه الدخل، مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار لقلّة الكمية المعروضة من السلع والخدمات، أو بعبارة أخرى ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يزيد الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي. وينشأ أيضاً نتيجة لعدة عوامل منها<sup>165</sup>:

1. زيادة طلب رجال الأعمال على خدمات عوامل الإنتاج التي تتصف بفرصها المحدودة مما يقود إلى ارتفاع أسعارها.
2. حصول عوامل الإنتاج على دخول مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يقود إلى ارتفاع أسعارها.
3. الإنفاق الحكومي على مشروعات التنمية التي تتطلب فترات زمنية طويلة لكي تحقق إنتاجها، وهذا يعني خلق قوة شرائية إضافية دون أن يقابلها إنتاج في السلع والخدمات.
4. تمويل الإنفاق الحكومي (وقت الحروب) عن طريق زيادة الإصدار النقدي، أي أن زيادة الطلب الحكومي سيؤدي إلى زيادة الأسعار دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج.
5. قصور المصارف التجارية في تحقيق رغبات الأفراد في الادخار. أيضاً عند جذب الطلب، ترتفع فيه الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب سواء في سوق السلع أو سوق عوامل الإنتاج فإنه يفترض في هذه الحالة قابلية الأسعار نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات، سواء كان الطلب ناتجاً على زيادة الإنفاق على الاستهلاك أو زيادة الإنفاق على الاستثمار، كما قد يكون سببه التوسع في إنفاق القطاع الخاص، الإنفاق الحكومي.

ح- **التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف "تضخم دفع النفقة"**: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة

<sup>164</sup>. اسماعيل عبدالرحمن، وحريي موسى عريقات، مرجع سابق، ص 150-151.

<sup>165</sup>. نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 34.



في المستوى العام للأسعار<sup>166</sup>، والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلةً بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف. يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج دون أن يرتبط ذلك بوجود تغيرات في حجم الإنتاجية<sup>167</sup>، ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيراً على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالباً إلى الزيادة في معدلات الأجور، ولقد ميز الاقتصادي الإنجليزي جون كينز بين نوعين من ارتفاع الأجور هما:

1. الارتفاع الذاتي: وهو الارتفاع الذي يترتب عليه زيادة التكاليف وارتفاع مستويات الأسعار نتيجة زيادة الطلب على الأيدي العاملة.

2. الارتفاع المحفز: ويحدث هذا الارتفاع كنتيجة طبيعية لمطالبة العمال برفع أجورهم نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار بغرض المحافظة على مستوى معيشي مناسب.

يرجع البعض التضخم لمحاولات المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما معاً والهادفة إلى رفع أسعار بيع منتجاتهم أو خدماتهم، حيث يهدف المنتجون إلى تحقيق معدلات ربح مرتفعة، وفي الوقت نفسه يهدف العمال إلى رفع معدلات أجورهم، وتؤدي معدلات الأرباح المرتفعة التي يحققها المنتجون ومعدلات الأجور المرتفعة التي يحققها العمال، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، بالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، إلا أنه ليس بالضرورة أن تؤدي الزيادة في الأجور إلى ارتفاع التكاليف ومن ثم الأسعار وذلك عندما تقابل الزيادة في التكاليف زيادة في الإنتاجية. وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهمها<sup>168</sup>:

(1) ارتفاع تكاليف المواد الأولية: عند قيام أصحاب الموارد الإنتاجية الأولية المستخدمة في العمليات الإنتاجية بزيادة أسعارها بمقدار كبير نتيجة لزيادة تكاليف إنتاجها أو زيادة تكاليف نقلها وتخزينها والتأمين عليها، وهذا ينعكس على ارتفاع في تكاليف هذه الموارد الإنتاجية بأسرع من زيادة في

<sup>166</sup>. غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص74.

<sup>167</sup>. أسامة الغولي، مجدي شهاب، مرجع سابق، ص85..

<sup>168</sup> نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة دراسة وتطبيق للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص13.



إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المنشأة لكل وحدة من الوحدات المنتجة، والذي يعد سبباً في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، خاصةً في ظل عدم التدخل الحكومي للحد من الزيادة في مستويات الأسعار.

(2) ارتفاع أسعار الواردات: فإذا كانت في شكل سلع تامة الصنع أو مواد أو سلع وسيطة فإن ارتفاع أسعارها يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو ما يعكس ارتفاعاً في الأسعار، وخاصةً في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج، والداخلية في العملية الإنتاجية، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع المنتجة، وبصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والتجهيزات المختلفة، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات، والتي تشكل ضغطاً كبيراً على الأسعار في البلد المستورد. ولذا يجب أن ترفع المنشآت الإنتاجية أثمان منتجاتها ليتسنى لها تعويض تكاليفها.

(3) ارتفاع هوامش الأرباح: زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال في خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع لوحدات إنتاجهم وتكاليف إنتاجها. بمعنى أن أرباب الأعمال يحتجزون جزءاً كبيراً من الأرباح بما لا يتناسب مع الزيادة في الكفاية الإنتاجية، وخاصةً إذا كانت السلع في وضع الاحتكار وكانت سلعاً أساسية، فعندما يقرر رجال الأعمال إضافة هوامش ربحية أكبر إلى النفقات فإن الأسعار لا ترتفع بناءً لذلك<sup>169</sup>.

خ- التضخم المشترك: لا بد من الإشارة إلى أن هنالك علاقة متبادلة بين نوعي التضخم بفعل ضغط الطلب أو بفعل ضغط التكاليف فلا يؤثر أحدهما بمفرده على الأسعار فيدفعها نحو الزيادة في الأسعار، بل أن على النوعين معاً قد يؤثران على أسعار السلع والخدمات فيدفعانها للارتفاع. بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بدون تغيير في حجم الإنتاج وأن يتوقف ذلك مع زيادة تكاليف عناصر الإنتاج من أجور

<sup>169</sup>. نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 13.



وغير ذلك، ولعلاج ذلك لابد من إتباع توليفة من السياسات تكفل التوسع النقدي وتسعى إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج في آن واحد.

د- التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية: نتيجة للفجوة الصناعية التكنولوجية القائمة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية، والأمر الذي ينعكس في تبعية هذه الدول وارتباط اقتصاديات ووسائل تطورها باقتصاديات الدول المتقدمة حيث أن هذه الفجوة أخذت بالتوسع وكلما تزداد توسعاً تكون عندها التبعية أكثر وضوحاً، بل الأكثر من ذلك أن الدول الكبرى تتحكم بنوع التكنولوجيا المصدرة إلى الدول النامية والتي تبادل من خلالها تركيز هذه الفجوة وتوسيعها باستمرار، وبنفس الوقت ونتيجة لعدم قدرة الدول النامية في تمويل مواردها الأولية ذاتياً إلى قدرات تصنيعية أو غيرها لافتقارها إلى الوسائل التكنولوجية التي تتحكم بها الدول المتقدمة فإنها تقوم بتحديد هذه الموارد الأولية إلى الدول ذات الإمكانيات التصنيعية، وأكثر ما يظهر هذا النوع في اقتصاديات الدولة النامية التي تكون أكثر اعتماداً على العالم الخارجي، ويعود بسبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخماً مستورداً. وفي هذا المجال أغلب الدول النامية تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة للاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت سلعاً استهلاكية أم إنتاجية من أجل تنفيذ برامجها التنموية والاجتماعية أو من أجل سد ما تحتاجه من مواد غذائية<sup>170</sup>.

### قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، فيما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار. تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار"<sup>(171)</sup>، والمقصود من أنها متوسطات نسبية هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة

<sup>170</sup>. كاظم حسام العيسوي، 2000م، ومحمود الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، المستقبل، عمان - الأردن، ص126.

<sup>171</sup>. محمد زكي شافعي، 1969م، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ص63-66.



التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة<sup>(172)</sup>. كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظراً لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة. يتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبراً عنها بوحدات النقود، حيث أن حدوث تغيرات في الأسعار يترتب عليه حدوث تغيرات في نفقات المعيشة.

تستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستويات الأسعار، وبالتالي التغيرات في نفقات المعيشة، كما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد<sup>(173)</sup>. وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في المجتمع عن وجود ظاهرة التضخم فيه. وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها، من خلال مقدرتها على عكس التغيرات في مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد القومي، حيث أنه كلما كانت تلك الأرقام دقيقة وشاملة، كلما دل على مقدرتها في عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود<sup>(174)</sup>، وتتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي:

**أولاً: الرقم القياسي لأسعار الجملة:** يسمى الرقم القياسي لأسعار الجملة بالرقم القياسي الجمعي، ويضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، مواد البناء، والمواد الغذائية والمشروبات، ومواد الطاقة والبتروول، والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها من السلع<sup>(175)</sup>. يتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد على الأسعار الرسمية، والتي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دونما تمييز بين المناطق الجغرافية فيها سواء كانت مناطق حضر أم ريف. وذلك من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختصة بجمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة بناء على نماذج يتم إرسالها إلى كافة المنشآت العاملة في تجارة الجملة،

<sup>172</sup> نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 21.

<sup>173</sup> فتحي محمد زغلول، 1990م، تقييم مقاييس التضخم في مصر، ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، ص 2.

<sup>174</sup> رمزي زكي، 1980م، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 107.

<sup>175</sup> رمزي زكي، مرجع سابق، ص 125.



والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها<sup>(176)</sup>.

**ثانياً: الرقم القياسي لأسعار التجزئة:** يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، ويتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء، ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالاعتماد على طريقة العينة التي تقوم على اختيار النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح في المجتمع، غير أن الاعتماد في إعداد هذا الرقم على اختيار عينة من المجتمع لا تعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر، وذلك نظراً لحدوث تغيرات كثيرة في أنماط الاستهلاك في المجتمع بين فترة وأخرى، وكذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية.

**ثالثاً: الرقم القياسي الضمني:** يعد الرقم القياسي الضمني من أكثر الأرقام القياسية استخداماً، وذلك نظراً لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد القومي، سواء كانت سلع وسيطة أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء<sup>(177)</sup>، وتعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وبالأخص صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد<sup>(178)</sup>. ويتم الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل القومي الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروباً في مائه، فإذا كان ناتج القسمة مساوياً 100 فإن ذلك دليل على استقرار مستويات الأسعار، في حين إذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك يؤكد على حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وعلى العكس إذا كان الناتج أقل من 100 فإن ذلك يدل على حدوث انخفاض في المستوى العام للأسعار.

<sup>176</sup> رشدي مصطفى، 1977م، النظرية والسياسات النقدية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، صص 588-596. راجع

أيضاً محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م، صص 62-75

<sup>177</sup> فتحية محمد زغلول، مرجع سابق، ص 74

<sup>178</sup> رمزي زكي، مرجع سابق، ص 130



رابعاً: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المدن: يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المدن التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود لسكان المدن، والتي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة الضرورية للمعيشة، وتقوم جهات متخصصة بنشر بيانات دورية عن أرقام قياس أسعار المستهلكين. والرقم القياسي يضم مجموعتان من بنود الإنفاق "السلع الاستهلاكية، السلع المعمرة". والواقع أن هذا الرقم يمثل نفقات المعيشة نظراً لأن مكوناته تشمل على مجموع الإنفاقات الضرورية التي يحتاج إليها أي فرد. ويعطي بعض الاقتصاديين هذا الرقم أهمية خاصة باعتباره مؤشر لقياس التضخم لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لنقود المستهلكين بالمدن، وهذا الرقم يعكس أهمية كبيرة إلى حد بعيد معدل التضخم في الدول المتقدمة، إلا أن هناك نقطة مهمة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان ذلك إن هذا الرقم ينبغي أن تؤخذ وبتحفظ شديد في البلدان النامية، حيث تصل نسبة من يعيشون في المدن أضعاف الذين يعيشون في الريف. توجد أيضاً طريقة العينة التي تعتمد على نمو الإنفاق لعينة من الأسر التي تعيش بالمدن الكبيرة، أو بالاعتماد على الأسعار الرسمية لمبيعات التجزئة حيث السيطرة على أسعار السوق والقوة والعرض والطلب، وحيث تنتج الأسواق السوداء نتيجة لضعف ومحدودية الرقابة على أسعار السلع ويستخدم هذا الرقم كمؤشر سليم واقعي لقياس حركة التغير في الأسعار<sup>179</sup>.

خامساً: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالريف: لا ينفصل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالريف عن الرقم القياسي للأسعار بالمدن، وتبدو أهمية هذا الرقم في البلاد النامية حيث يشغل عدد كبير من سكان الريف بالزراعة، لذا فإن التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود في الريف، تعد دلالة مهمة لأنها تمس حياة الناس ومستوى معيشة غالبية السكان بهذه البلدان، وقد أثبتت الدراسات أن ظاهرة ارتفاع الأسعار في الريف بمعدلات أعلى من نظرتها بالمدن ترجع إلى عدة أسباب أهمها ضعف الرقابة السعرية بالريف إذا ما قورنت بالرقابة السعرية بالمدن، وقلة عدد المجمعات الاستهلاكية للتوزيع مقارنة بالمدن، وتتمتع المدن بالدعم السلعي أكثر مما يتمتع به بالريف، بالإضافة إلى تحمل الريف تكاليف نقل السلع المصنعة، نظراً لتواجد مراكز الإنتاج خارج الريف.

سادساً: الرقم القياسي لنفقات المعيشة: تستخدم الأرقام القياسية لغرض قياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، حيث تعتمد الأرقام التي

<sup>179</sup> مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 52





تعتبرها المقارنة بين سنتين، أحدهما سنة الأساس التي تعتبر ثابتة وتسبب التقلبات السعرية إليها وسنة أخرى هي سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم<sup>(180)</sup>. ويستخدم الرقم القياسي لأسعار الجملة لقياس القوة الشرائية ومستوى المعيشة، وكذلك يستخدم الرقم القياسي لأسعار التجزئة أكثر ارتباطاً بالقوى الشرائية للمستهلكين كأفراد الرقم القياسي لنفقات المعيشة هو الذي يتم استخدامه في الأغلب أثناء فترات التضخم، ويتم اختيار السلع المراد تطبيق الأرقام القياسية عليها لمعرفة مقدار التضخم باستخدامه طريقتين معروفتين، هما:

**1/ الطريقة الكلية أو طريقة مخفض الدخل القومي:** حيث يسمى القياس العام للأسعار، الذي يعبر عن جميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة (سنة، خمس سنوات، عشر سنوات) في الدولة أي يعبر عن أسعار الناتج الكلي.

**2/ طريقة العينات:** ويتم بموجبها اختيار مجموعة معينة من السلع والخدمات ذات أهمية اقتصادية في حياة المجتمع كأفراد أو مشروعات أو قطاعات، ويجري دراسة تطور أسعارها خلال الفترة الزمنية المحددة، والأرقام القياسية التي تنشرها عادة الجهات الرسمية والتي تستخدم كمعبر عام عن ظاهرة التضخم في بلد ما. وهناك نوعان من الأرقام القياسية هما:

**1/ السعر القياسي البسيط:** يتم بموجبه تثبيت سنة أساس وأخرى سنة مقارنة وتنسب أسعار الأساس = 100 ثم تجري مقارنة السنوات اللاحقة بسنة الأساس على افتراض سنة الأساس = 100 وحسب المعادلة التالية:

$$\text{السعر القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع الأسعار في سنة المقارنة (السنة الحالية)}}{100}$$

100

**2/ السعر القياسي المرجح:** تستخدم هذه الطريقة للترقية بين الأهمية النسبية للسلع بالنسبة للمستهلك حيث لا يمكن أن تساوي أهميتها في سلم أولويات وحاجات المستهلك فمثلاً أن أهمية القمح تفوق أهمية البطاطا أو الفول لدى المستهلك، وعلى هذا الأساس توقع أوزان أو معاملات تجسد أهمية السلعة للمستهلك. بالطبع ستختلف هذه الأوزان بالأسعار القياسية البسيطة التي نحصل عليها بموجب الطريقة الأولى<sup>(181)</sup>.

**قياس التضخم "كيفية حساب معدل التضخم":**

<sup>180</sup>. داوود يونس يحيي، 2010م، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، ص5.

<sup>181</sup>. داوود يونس يحيي، المرجع السابق، ص8.



تقوم عملية حساب المستوى العام للأسعار بإعطاء وزن ترجيحي لكل من السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع، ويجري إعطاء ذلك للوزن وفقاً لمسح عام يدعي ميزانية الأسرة ويمكن من خلال ذلك المسح معرفة الاتجاه العام لإنفاق الأسر في بلد ما على السلع والخدمات المختلفة والرقم القياسي هو بشكل عام متوسط مرجح للأسعار من السلع والخدمات تعطي لكل وزن<sup>182</sup>. حيث يتم قياس التضخم عن طريق رصد حسابات التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار والخدمات المختلفة وقياس التضخم هو عبارة عن تشخيص وتحليل الوضع الاقتصادي القائم من أجل وضع الحلول المناسبة لعلاجها ولعل الطريقة الأفضل لقياس معدل التضخم هو قياس معدل ارتفاع الأسعار وآخر كمياري لأن معه يمكن تطبيق الأسلوب الإحصائي الرياضي وهو استخدام الأرقام القياسية للأسعار والتكاليف المعيشية.

**الرقم القياسي لتكاليف المعيشة:** حساب الرقم القياسي أو الرقم التجمعي البسيط: العكسي هذا الرقم القياسي نسبة تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة ما، أي تكلفة الحصول عليها في سنة الأساس معنية قياس الرقم التجمعي البسيط لا يشير إلى حقيقته تأثر في الدخل بارتفاع الأسعار، فهناك الكثير من السلع التي ترتفع أسعارها بنسب كبيرة لا تؤثر على الدخل في المجتمع لأن إنفاقهم بسيط ويركز على نقيض من ذلك، فإن بعض السلع ترتفع أسعارها بنسبة بسيطة وتترك أثراً ملموساً على دخول الأفراد وحياتهم اليومية ومن حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والأوزان الترجيحية يمكن أن نحسبها بالقانون التالي:

$$\text{الرقم التجمعي البسيط} = \frac{\text{مجموع الاسعار في السنة الحالية (سنة المقارنة)}}{\text{مجموع الاسعار في سنة الاساس}} \quad 1$$

**حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة:** الرقم القياسي المرجح يعتبر الرقم القياسي أكثر دقة وواقعية من حساب الرقم التجمعي البسيط ومن هنا كانت أهمية لجوء علماء الاقتصاد إلى استخدام علم الإحصاء في تحديد الرقم القياسي المرجح وفقاً لطرق عديدة وأساليب مختلفة منها<sup>(183)</sup>:

**أولاً: الرقم التشخيصي البسيط للأسعار:** يساوي مجموع أسعار السلع والخدمات المختارة لسنة المقارنة مقسومة على مجموع أسعار السلع والخدمات المختارة للسنة في مائة.

<sup>182</sup>. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص252.

<sup>183</sup>. مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص53.



ثانياً: الرقم القياسي التجمعي الكميات:

المقارنة

100 ×

الرقم القياسي التجمعي الكميات = لأساس

ثالثاً: رقم لاسبير للأسعار: هو عبارة عن مجموع أسعار سنة المقارنة مضروباً بكميات على الأساس مقسوماً على مجموع أسعار سنة الأساس مضروباً بكميات الأساس.

رابعاً: رقم باثر للأسعار: هو عبارة عن مجموع أسعار لسنة المقارنة مضروباً بكميات السنة المقارنة مقسوم على مجموع أسعار سنة الأساس مضروباً في كميات المقارنة<sup>184</sup>.

قياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار:

لما كانت ظاهرة التضخم تنعكس بصفة مباشرة في الارتفاع، الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات، فإنه من الطبيعي أن يكون قياس حركة الأسعار هو البسيط أوضع المقياس الدالة على وجود التضخم في الاقتصاد القومي لهذا تكتب الأرقام دقيقة وشاملة وخالية من العيوب الشائعة عن تركيبها فإنها أي حد يبعد التغير الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود<sup>(185)</sup>. وفي الواقع تختلف في المجتمعات الاقتصادية طبيعة السلع المحدودة وكذلك طبيعة النشاط الاقتصادي مما يحتاج إلى استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية، فمثلاً هناك مجموعة من السلع الاستهلاكية في المجتمع والتي يعتصم غالبية أفراد الشعب بأسعارها كذلك السلع الرأسمالية والتي تعطي رجال الأعمال اهتماماً كبير في تغيرات أسعارها كذلك السلع الزراعية والصناعية لكل هذه المجموع من السلع وأنواع من النشاط الاقتصادي لها طبائع مختلفة لذا يصبح أمراً غير منطقي أن تتدرج جميعها في رقم قياس واحد لمستوى الأسعار.

184 . مناور فريخ حداد، حازم بدر الخطيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، ص175.

185 . مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص53.



## المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود

### أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة"<sup>186</sup>. ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه (عبارة عن القيمة لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية معينة). ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه سرعة نموه. غالباً ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشراً في الدولة. وتتكون السلع والخدمات النهائية من الآتي<sup>187</sup>:

1- السلع الاستهلاكية والصادرات.

2- السلع الاستثمارية.

3- الزيادة في المخزون من السلع المختلفة.

والسلع الوسطية هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة لتستخدمها منشأة أخرى كعنصر في إنتاج سلعة أو خدمة أخرى. ولتجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج يستخدم طريقة القيمة المضافة (القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج).

والناتج القومي الإجمالي هي القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد القومي في سنة واحدة<sup>188</sup>. ويقاس الناتج القومي الصافي بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاك الأصول الثابتة.

يختلف إجمالي الناتج القومي عن إجمالي الناتج المحلي، لأنه يأخذ في اعتباره السلع التي يتم إنتاجها في دول أخرى. مثال ذلك في السودان هنالك عمال وموظفين سودانيين يعملون في الخارج ويحصلون على رواتب وأجور، وعند حساب الناتج القومي الإجمالي تؤخذ هذه الرواتب والأجور في الحسبان، ولكنها تستبعد عند حساب الناتج المحلي الإجمالي. ونفس الشيء يقال بالنسبة للعمال الأجانب الذين يعملون داخل السودان بأنهم يحصلون على أجور ورواتب وهذه الرواتب والأجور تدخل في حساب الناتج المحلي

<sup>186</sup> عبد الحلیم كراجه وآخرون، 2001م، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دارصفاء للنشر والتوزيع، ص 18، 19

<sup>187</sup> - عبد الوهاب الأمين وفريد بشير، الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للأستشارات والخدمات التعليمية، 2010م، ص-49-50.

<sup>188</sup> مايكل إيدجمن، مرجع سابق، ص 39.



الإجمالي، وتستبعد عن حساب الناتج القومي الإجمالي. ونتيجة لذلك فإن هنالك عوائد تتدفق خارج حدود الدولة وعوائد تتدفق الى داخل حدود الدولة<sup>189</sup>.

تقوم المنشآت تقوم ببيع ما تنتجه من سلع وخدمات نهائية للمستهلكين من خلال أسواق السلع. وينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شرائه. وفي ظل غياب الادخار، فإن القطاع العائلي ينفق جميع ما يحصل عليه من دخل، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل<sup>190</sup>:

يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عندما يتعادل الدخل مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

$$Y = C + I$$

$$Y = \text{الدخل}$$

$$C = \text{الإنفاق الاستهلاكي}$$

$$I = \text{الإنفاق الاستثماري}$$

#### الناتج المحلي النقدي والحقيقي:

يطلق على الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي النقدي أو الإسمي. والزيادة فيه تنعكس زيادة حقيقة في الإنتاج، وبالتالي تتحسن رفاهية المجتمع، وقد تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة فقط من ارتفاع في مستوى الأسعار الأمر الذي يؤثر سلباً في رفاه المجتمع. لذلك فمن الضروري أن يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع. وذلك بحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتتطلب عملية حسابه استخدام الأرقام القياسية للأسعار. والرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مقدار التغير الشهري للأسعار لسلة محدد من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملبس والنقل. يعتبر مؤشر سعر المستهلك (CPI)، المؤشر الرئيسي للتضخم، أو معدل التغير في الأسعار في بلد معين. تبين تقارير مؤشر سعر المستهلك التغير في المؤشر الذي يقيس مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادة. يسمى مؤشر سعر المستهلك أيضاً مؤشر تكاليف المعيشة<sup>191</sup>.

<sup>189</sup> عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 18، 19.

<sup>190</sup> المرجع السابق، ص 55.

<sup>191</sup> - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة



## ثانياً: عرض النقود

يقصد بعرض النقود مجموع وسائل الدفع التي تؤثر في الطلب الكلي من السلع والخدمات وهذا المعنى في حد ذاته غير مكتمل إذ يتطلب الأمر تحديد وسائل الدفع المؤثرة في الطلب الكليين ويقودنا تحديدها الي عدة مفاهيم لعرض النقود:

### 1- مفهوم السيولة النقدية ويرمز لها بالرمز (M1):

ويعبر هذا المفهوم عن العرض الضيق للنقود، ويبدأ بالوظيفة الأولى للنقود والتي هي وسيلة للتبادل، ومن ثم تعرف الاصول التي تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة والتي تتميز عن غيرها من الاصول بأنها تستخدم بصفة مباشرة كوسيلة للمدفوعات بحيث يتم التبادل في سهولة ويسر .

ويتكون العرض النقدي في مفهومه الضيق (M1) من العملة المتداولة (الورقية -المعدنية ) خارج الجهاز المصرفي مضاف اليها الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية لدي البنوك التجارية وكل الحسابات التي يمكن السحب عليها بالشيكات<sup>(192)</sup> .

ويستبعد هذا المفهوم الضيق العملة المحتفظ بها لدي الجهاز المصرفي في خزائنه من مكونات عرض النقد باعتبارها ليست متداولة، كما تم استبعاد مايعرف بأشباه النقود مثل الودائع الادخارية والودائع باخطار الودائع لاجل باعتبارهم لايتمتعون بالسيولة التي تتمتع بها العملة المتداولة والودائع تحت الطلب وهذا يقلل من امكانية استخدامهم كوسيط للتبادل.

وهكذا يمكن التعبير عن السيولة النقدية بمفهوم العرض الضيق للنقود بالمعادلة:

M1 النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع تحت الطلب =

### 2- مفهوم السيولة المحلية الخاصة ويرمز لها بالرمز (M2):

بالاضافة الي وظيفة النقود كوسيط للتبادل، فانها تؤثر في السلوك الانفاقي للمستهلكين، باعتبار النقود جزء من ثروة الافراد التي تشكل مستودع للقيمة، فعندما تزداد الارصدة النقدية لدى الافراد تزداد ثروتهم، ومن ثم يزداد توجههم صوب الانفاق وبالتالي يتأثر الطلب الكلي علي السلع والخدمات .

<sup>192</sup> محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص61  
Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany



لذلك فإنة هذا المفهوم الأكثر اتساعا يضيف الي مفهوم السيولة النقدية M1 مايعرف بأشباه النقود والتي يرتبط إيداعها بالبنوك بفترة زمنية محدودة تسمح بتمتعها بقدر من السيولة تجعلها قريبة الشبه من وسائل الدفع المباشر وعلي هذا الاساس فإن هذا المفهوم يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$M1=M2 \text{ أشباه النقود (مثل: الودائع لأجل (الثابتة)، حسابات التوفير، حسابات الاخطار) +}$$

علي الرغم من عدم امكانية سحب النقود من حسابات التوفير والاطار والودائع الثابتة (لأجل) لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالسهولة التي يتم بها السحب من الحسابات الجارية (تحت الطلب)، الي ان تأثير زيادة او انخفاض الارصدة النقدية في الحسابات الجارية لا يقل اهمية عن تأثيرها في الحسابات الاخيرة علي الانفاق الاستهلاكي للأفراد وخاصة بعد انتشار التطورات التكنولوجية خاصة في مجال تحويل الاموال الكترونيا من حسابات التوفير الي الحسابات الجارية او بالعكس، لذلك اصبح من المتعارف عليه في الدراسات التطبيقية عند البحث في تأثير النقود او الثروة علي السلوك الاستهلاكي ان يستخدم الباحثون مقياس (M2) لكمية النقود في التداول (193).

وفي الدول المتقدمة حيث تتوافر الأسواق المالية والنقدية المتطورة يضاف الي مقياس (M2) ايضا ودائع الأسواق النقدية التي تودع لدى الوسطاء الماليين وتدفع عليها فوائد متغيرة تقررها الأسواق وليس فوائد ثابتة كما هو الحال في عادة في حسابات التوفير والاطار والودائع الثابتة.

### 3- مفهوم السيولة المحلية الإجمالية ويرمز له بالرمز (M3):

يعتبر هذا المفهوم هو المفهوم الاوسع للعرض النقدي حيث يضاف الي السيولة المحلية الخاصة (M2) الودائع لأجل التي تستحق بعد مدة طويلة وغالبا ماتكون ودائع حكومية لدى البنوك، وعليه تصبح المعادلة المعبرة عن ذلك كالآتي<sup>194</sup>:

$$M2=M3 \text{ + الودائع الحكومية لدى البنوك وماشابهها.}$$

<sup>193</sup> محب خلة، مرجع سابق، ص61

<sup>194</sup> محب خلة، مرجع سابق، ص63



### التعريفات القديمة والجديدة للنقود:

قبل عام 1980م كان التعريف القديم لـ "M" يشمل العملة النقدية "الورقية والمعدنية" والودائع الجارية "الودائع تحت الطلب" التي يحتفظ بها الجمهور غير المصرفي والمؤسسات غير المصرفية "C+D" مع إستثناء<sup>195</sup>:

أ. العملة التي تملكها وزارة الخزانة والبنك المركزي والبنوك التجارية، تطرح لأنها غير متداولة، بالتالي لا تؤثر على السلوك الإنفاقي.

ب. الودائع تحت الطلب للبنوك التجارية مع بعضها والودائع الحكومية لدى البنوك التجارية كحسابات الضرائب والقروض، وودائع البنوك التجارية مع بعضها، تطرح لأنها غير متداولة، بالتالي لا تؤثر على السلوك الإنفاقي.

ت. النقود تحت التحصيل وهي تمثل شيكات تمر بمرحلة التحصيل حيث قام الأفراد بسحب شيكات على ودائعهم وأودعها مستلموها في بنوكهم ولم يتم بعد إشعار بنك الوديعة بالشيك، ولتجنب إزدواجية الحسابات الجارية في مصرفين مثلاً تطرح النقود تحت التحصيل من مجموع الودائع تحت الطلب التي بحوزة القطاع الخاص غير المصرفي.

يستخدم مصطلح النقود "M<sub>2</sub>" فيما يتعلق بالكميات القابلة للقياس، ويشمل البنود الواردة أعلاه من "أ"، ب، ت "M<sub>2</sub> = M<sup>1</sup> +"، والمخزات والودائع لأجل في البنوك التجارية بدون فوائد وبفوائد تستبعد شهادات الإيداع التفاوضية الكبيرة "Certificate of Deposits – CDs"، والتي تصدرها البنوك التجارية الكبيرة بقيمة مائة ألف دولار أو أكثر من الرصيد النقدي، لأنها أداة إئتمان تتداول بسوق رأس المال كالسندات قصيرة الأجل للمنشآت الخاصة غير المصرفية، فلا يمكن استرجاعها عند الطلب إلا بتحمل خسارة. بالنسبة لـ "M<sub>3</sub>" فهي تشمل الآتي:

1. "M<sub>2</sub>".

2. الودائع لأجل الكبيرة غير القابلة للإسترداد بالرغم من أنها تخضع للتفاوض، ويمكن بيعها في السوق الثانوي فهي شبيهة بالأوراق المالية.

<sup>195</sup> سعد عبد الله الكرم، 2022م، النظرية النقدية، مطبعة جامعة النيل الأبيض للطباعة والنشر، الشارقة، ص 14. Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany



3. الدولارات الأوروبية لإتفاقيات إعادة الشراء لوقت طويل.

4. أسهم مصادر تمويل أسواق المال المتعاملة مع المؤسسات وليس الأفراد.

بعد ذلك "بعد عام 1980م" ظهر بدل "M<sub>1</sub>" تعريفان جديان آخذاً في الحسبان التشابه الزائد بين الودائع المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية وودائع المؤسسات الادخارية الناتج عن التغيرات المؤسسية، وهذان التعريفان هما<sup>(196)</sup>:

• "M<sub>1</sub>+A" وتساوي M<sub>1</sub> مع استثناء الودائع تحت الطلب بالبنوك التجارية الأجنبية والمؤسسات الحكومية من M<sub>1</sub>.

• "M<sub>1</sub>+B" تساوي "M<sub>1</sub>+A" + الودائع القابلة للسحب بالشيكات checkable Deposits الآن Now والودائع القابلة للتحويل التي تصدرها مؤسسات الإيداع، فقد أمكن إزالة الحدود الفاصلة بين وودائع المعاملات "Transaction Deposits" وودائع الادخار والودائع لأجل المتعددة عبر حساب التحويل الفوري والأوتوماتيكي "ATS"، كما توفر نقاط البيع - "Point of Sales" P.O.S" إمكانية التحويل من مكان خارج البنك لودائع الادخار والودائع لأجل في المؤسسات الادخارية.

في عام 1982م تم إلغاء "M<sub>1</sub>+A" وتعديل "M<sub>1</sub>+B" أصبحت تعرف بـ "M<sub>1</sub>" الجديدة. أما بالنسبة لـ "M<sub>2</sub>" و "M<sub>3</sub>" فهي تعريفات واسعة تهتم بقياس النقود حسب نوع الودائع دون النظر إلى المؤسسات المصدرة. التعريفات الحالية للنقود غير ثابتة وتتغير بتغير الأنظمة الاقتصادية، بالتالي تختلف نظرة الاقتصاديين للعلاقة بين طرق القياس المختلفة للنقود والدخل. كما أن التمييز بين النقود والأشياء الأخرى لا يأخذ شكلاً قاطعاً ومحددًا، ذلك لأن الأنظمة النقدية تتغير مع مرور الوقت والأصول النقدية تتغير أيضاً، وبعض الأدوات التي تستخدم كوسيط للتبادل في وقت معين قد لا تصلح في وقت آخر أو قد تظهر أدوات أخرى جديدة<sup>(197)</sup>.

<sup>196</sup>. سعد عبد الله الكرم، مرجع سابق، ص15.

<sup>197</sup>. سعد عبد الله الكرم، مرجع سابق، ص16.





## الفصل الرابع

### المنهجية والشواهد التطبيقية

المبحث الأول: سياسات سعر الصرف الأجنبي وتطوراتها في السودان

المبحث الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان "التضخم والناج المحلي الإجمالي

وعرض النقود"

## الفصل الرابع

### سياسات سعر الصرف الأجنبي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان

#### المبحث الأول: سياسات سعر الصرف الأجنبي وتطوراتها في السودان

سعر الصرف الأجنبي هو السعر الذي يقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية<sup>(198)</sup>. لقد ظل بنك السودان المركزي يسيطر وبصورة شبه كاملة على التعامل في النقد الأجنبي منذ نشأته في 1959م وحتى العام 1981م، إلا أن تحويلات السودانيين العاملين بالخارج من العملات الأجنبية بنهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي قد أدت إلى نشوء تعاملات بالبيع والشراء للعملات الأجنبية خارج سيطرة البنك المركزي الذي ظل متردداً وينتهج سياسة نقدية لا تعتمد القطاع الخاص وسيطاً لتلقي تلك التحويلات وقد أدى ذلك إلى تآكل سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية بتعدد القنوات وزيادة الطلب على العملات الأجنبية في السوق الأسود لتمويل واردات القطاع الخاص، علاوة على المدفوعات الأخرى خارج السودان كالدراسة والعلاج والسياحة، كما وتشمل تحويل الأرباح والمدخرات إلى البنوك الأجنبية أو الاحتفاظ بالمدخرات الوطنية بعملات أجنبية داخل السودان للحفاظ على قيم حقيقية لتلك المدخرات خشية تآكل قيمتها بسبب التضخم إلخ.

مر الاقتصاد السوداني بعدة سياسات لسعر الصرف الأجنبي من (ثبات وتعدد وتخفيض وتعويم) ويمكن التميز بين أربع فترات زمنية بالنسبة لتطور نظام سعر الصرف الأجنبي في الاقتصاد السوداني تمثل للتدخل والتحكم للسلطة النقدية في سوق الصرف إلا ان تعرض الاقتصاد لعدد من الصدمات وارتفاع معدلات التضخم والتطورات الاقتصادية أدى لتغير تلك الصورة من التحكم السلطات النقدية في سعر الصرف الأجنبي. شهد السودان منذ العام 1980م سوقين لسعر الصرف الأجنبي: تشمل السوق الرسمية التي يتم التعامل عبر النوافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الأجنبي. والسوق الموازية والتي تتم فيها عمليات البيع والشراء عبر الجهات غير الرسمية كتجار العملة والسماسة وغيرهم من المضاربين في أسعار العملات. بالإضافة إلى نوعين من الأسواق، السوق الرسمي والسوق الموازي اللذان ظهرا في السودان في العام

198- محاضرات الدكتور ابراهيم الكرانسة، محاضر في معهد صندوق النقد العربي، والدكتور منير راشد، محاضر في صندوق النقد الدولي.



1979م واللذين لم يكن لهما وجود من قبل، ويمكن استعراض التطورات التي شهدتها سياسات سعر الصرف الأجنبي في السودان خلال الفترة (1980-2018م) (199).

سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة (1980-1991م):

جدول (1-1-4)

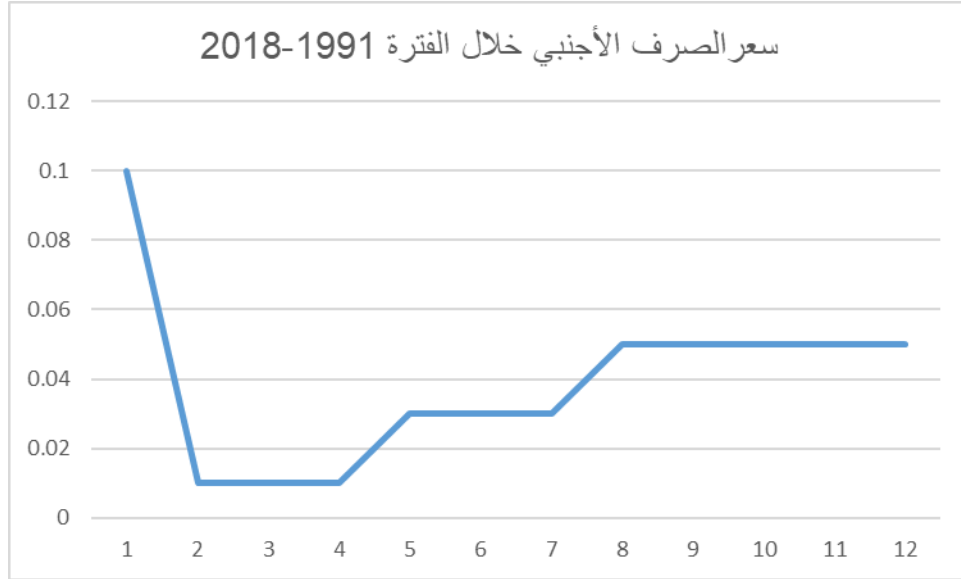
تطور سعر الصرف الأجنبي في السودان (1980-1991م)

العام	سعر الصرف الأجنبي	التضخم %
1980	0.01	70.8
1981	0.01	22.0
1982	0.01	284
1983	0.01	31.7
1984	0.03	30.7
1985	0.03	47.2
1986	0.03	28.4
1987	0.05	24.0
1988	0.05	46.7
1989	0.05	75.3
1990	0.05	65.3
1991	0.05	119.1

المصدر: جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، الخرطوم، سنوات متعددة.

شكل رقم ( 1-1-4 )

سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة 1991-2018



المصدر: إعداد الباحث

من الجدول (1-1-4) والشكل رقم (1-1-4) شهدت هذه الفترة استخدام أكثر من سوق واحد لسعر الصرف الأجنبي، ففي عام 1979م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي للعام 1979م، وتتمثل سماتها الأساسية في حرية حيازة إدخال وإخراج النقد الأجنبي دون قيود. السماح للمقيمين بفتح حسابات بالنقد الأجنبي تتم تغذيتها واستخدامها دون قيود. التعامل من خلال سوقين (سوق رسمي وسوق موازي) وحدد لكل سوق موارده واستخداماته. بالإضافة إلى ذلك تم إصدار عدة قوانين ومنشورات تنظم التعامل بالنقد الأجنبي. كذلك شهد العام 1979م استخدام سعر الصرف الأجنبي المعدل، والذي بموجبه تمكن بنك السودان المركزي من تعديل سعر العملة خاصة في حالات اكتشاف ان ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو السعر التوازني حيث ظل سعر الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتاً في حدود 1.30 جنيه للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ العام 1982م وتم إلغاء السعر الموازي واستعيض عنه بالسعر الحر في العام 1983م.

وقد استمر السعر ب 1.30 جنيه للدولار الواحد حتى العام 1984م. في هذه الفترة هناك عدة تعديلات طرأت على سعر صرف جنيه السودان مقابل الدولار منذ عام 1978م وحتى عام 1983م بهدف الوصول

إلى سعر صرف حقيقي له نتيجة، لذلك فإنه يصعب عمل مقارنة للأداء بالعملة المحلية بين عام وآخر. في هذه الفترة تم إدخال نظام السوق الموازي وتخفيض سعر الصرف الأجنبي الرسمي من (0.5) جنيه سوداني للدولار إلى (0.8) جنيه سوداني للدولار، وذلك في سبتمبر 1979م. كما تم إلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة<sup>(200)</sup>.

بذلك أصبح هناك ثلاث أسعار صرف للجنيه السوداني هي سعر الصرف الأجنبي الرسمي، وسعر صرف السوق الموازي وسعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء الذي استمر في النمو والتوسع من خلال حصوله على الأكبر من تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والذي يتحرك تبعاً لقوى العرض والطلب وقد قام نظام السوق الموازي بتمويل ما يعادل 48% من الواردات، واتسع في سبتمبر 1980م حيث أصبح 56% من الواردات تمر من خلال ذلك السوق الذي يحصل على كل الصرف الأجنبي. في 1980م تم تحويل كل الصادرات (ماعدا القطن) وكل الواردات ماعدا الأدوية والبتترول والسكر والقمح والدقيق واللبن ومدخلات الإنتاج الزراعية إلى السوق الموازي وأيضاً تقنين التعامل في النقد الأجنبي ومنح تراخيص للصرافات وأيضاً توحيد سعر الصرف الأجنبي الرسمي وسعر الصرف الأجنبي الموازي عند (0،9) جنيه سوداني للدولار وتحويل كل الصادرات القطن والواردات الحكومية 75% من بقية الصادرات على أساس السعر الموحد تقويم باقي المعاملات التجارية على أساس السعر الحر.

وفي 15 سبتمبر عام 1982م تم تعديل سعر الصرف الأجنبي الرسمي من (0.9) إلى (1.3) جنيه سوداني الدولار وفي 6 مارس عام 1983م تم استحداث سعر صرف جديد يسمى بالسعر الحر وتم ترخيص البنوك التجارية للتعامل مع سعر الصرف الأجنبي الحر وتم أيضاً في نفس السنة سحب رخص البنوك التجارية ورخص الصرافات وفي يونيو 1983م تم إعادة ترخيص البنوك التجارية ورخص الصرافات وفي أكتوبر 1984م تم تحديد سعر الصرف الأجنبي للبنوك التجارية عند (1.2) جنيه سوداني<sup>(201)</sup>.

وفي ديسمبر في نفس العام تم تعليق عمليات السوق الحر. تم في عام 1985م تخفيض السعر الرسمي بنسبة 48% ليصبح 2.50 جنيه للدولار الواحد. وفي يناير عام 1985م تم إعادة عمليات السوق الحر، وفي

200 - امين صيد (2013م) سياسة الصرف كاداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات الطبعة الاولى مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر لبنان ص 12

201 - امين صيد المرجع السابق، ص 16.



فبراير نفس العام تم تخفيض سعر الصرف الأجنبي الرسمي من (2.1) جنيه سوداني للدولار (2.5) جنيه سوداني للدولار في 12 فبراير 1985م تم تعديل السعرين الرسمي والحر. يحدد السعر الحر بواسطة اتحاد البنوك وبلغ السعر الحر 3.15 جنيه للدولار الواحد، وفي يوم 1 أبريل 1985م بلغ 3.45 جنيه للدولار الواحد وفي نفس الشهر يوم 21 أبريل تم تعديل السعر الحر إلى 3.30 جنيه للدولار، وإلغاء رخص الصرافات وفي أغسطس في نفس العام ربط الجنيه السوداني بسلسلة من العملات وتحديد سعر الصرف الأجنبي أسبوعياً بواسطة بنك السودان. استمرت سياسة التخفيض لسعر الصرف الأجنبي حتى عام 1986م، وفي 25 فبراير 1986م تم تعديل السعر الحر إلى 4.25 جنيه للدولار الواحد، وفي 12 مارس تم تعديل السعر الحر إلى 4.10 جنيه للدولار الواحد، حيث تم قيام سوق الموارد لتعلن أسعار الصرف المختلفة بواسطة لجان متخصصة يتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي على استخداماته المنظورة وغير المنظورة.

وواصل سعر في الانخفاض حتى بلغ 4.90 جنيه سوداني للدولار الواحد بنهاية عام 1986م. ان التعديلات التي طرأت خلال عقد الستينيات والسبعينيات ومنتصف الثمانينيات كانت طفيفة، إلا ان عام 1987م شهد تغيراً كبيراً في سعر الصرف الأجنبي (الرسمي والحر) حيث زاد السعر الرسمي بنسبة 80% والحر بنسبة 200%. وفي يناير 1987م تقرر توزيع عائدات الصادرات من العملات الحرة ما بين السوق الرسمي والحر بنسبتي 70% بالسوق الرسمي و30% بالسوق الحر ماعدا القطن الصمغ العربي بالسوق الرسمي. اما في فبراير 1987م تعادل توزيع عائدات الصادر إلى 50% بالسوق الرسمي و 50% بالسوق الحر ماعدا القطن والصمغ، وفي 3 أكتوبر 1987م تم تخفيض السعر الرسمي وتوحيد السعرين إلى 4.50 جنيه للدولار الواحد، وتم تخفيض سعر الصرف الأجنبي بنسبة 45% بنهاية عام 1987م. واستمر هذا السعر حتى يناير 1991م وقد حدثت عدة تعديلات لسياسة الصادر والوارد خلال تلك الفترة<sup>(202)</sup>.

<sup>202</sup> حسن محمد برعي، مرجع سابق، ص 210.





### سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة (1992م - 2001م):

جدول (4-1-2)

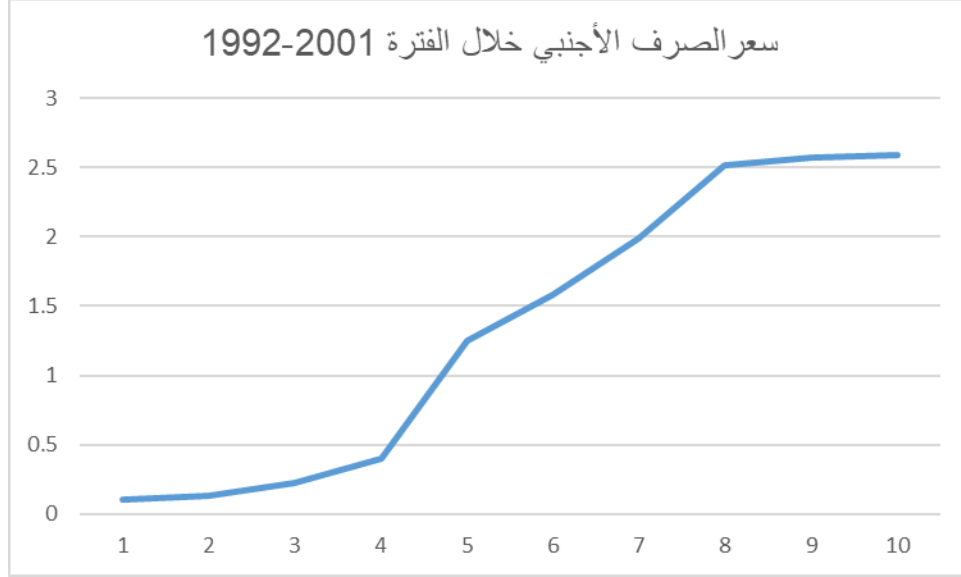
تطور سعر الصرف الأجنبي في السودان (1992-2001م)

العام	سعر الصرف الأجنبي	التضخم %
1992	0.10	156.7
1993	0.13	181.5
1994	0.22	114.5
1995	0.40	64.5
1996	1.25	109.8
1997	1.58	48.4
1998	1.99	18.7
1999	2.52	18.9
2000	2.57	7.8
2001	2.59	4.4

المصدر: جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، الخرطوم، سنوات متعددة.

شكل رقم (4-1-2)

سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة 1992-2001



المصدر: إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (4-1-2) والشكل رقم (4-1-2) أنه تم تحرير سعر الصرف الأجنبي وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير 1992م كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها السودان خلال تلك الفترة والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة واقعية للجنه السوداني مقابل العملات الأجنبية، حيث شهدت تلك الفترة اتباع نظام سعر الصرف الأجنبي العائم وفي هذا الإطار تم توحيد سعر صرف الجنيه السوداني وألغي نظام السوق الرسمي والسوق المصرفية الحرة التي كانت سائدة واستعيض عنها بسوق حر موحدة للتعامل بالنقد الأجنبي، إضافة إلى ذلك تم توحيد وتعويم سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الحرة وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب العملات الأجنبية<sup>(203)</sup>.

وفي ظل هذه السياسة الانفتاحية للاقتصاد السوداني استعاد السودان سمعته المالية والمصرفية، وعلى هذا الصعيد يقوم البنك المركزي بالعمل على تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم

<sup>203</sup> حسن محمد برعي، مرجع سابق، ص 210.

وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي بدون وضع أي قيود على تدفقات رأس المال، وفي إطار تحرير وتطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة عام 1995م وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها وعلاقتها مع البنك، وفي عام 1996م تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يومياً، بناءً على السعر الذي يحدده بنك السودان المركزي. وقد ظل سعر صرف العملة السودانية في انخفاض مستمر خلال الفترة (1992. 1996م) بالتوازي مع ابتعاد معامل الاستقرار النقدي عن الواحد وارتفاع معدلات التضخم وقد تركت تلك العوامل مجتمعة أثر سالباً على استدامة النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة<sup>204</sup>. شهدت هذه الفترة استئناف علاقة مع صندوق النقد الدولي، وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق، وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها ثم اعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الأجنبي الزاحف ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير اسبوعياً او يومياً على حسب ما يقتضيه الأمر، بالإضافة إلى انه وسيلة لتعديل سعر الصرف الأجنبي يتضمن تثبيت قيمته الاسمية، وقد تكون القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحقيقية وتتراوح في حدود معينة (جزء من المائة) وهذه القيمة الاسمية، يتم تعديلها بصورة نظامية وتبعاً لصيغة معينة تحددها السلطات المختصة. اما خلال العامين 1997 و1998م فقد تميزت بالاستقرار النسبي لسعر الصرف الأجنبي، نسبة لتدعيمها ببعض الإجراءات من اجل استكمال سياسات التحرير الاقتصادي، وتمثلت تلك الإجراءات في إلغاء تحديد سعر الصرف الأجنبي من بنك السودان، وتم السماح للمصارف التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف الأجنبي بناءً على قوى العرض والطلب، على ان يقوم بنك السودان بإعداد متوسط ترجيحي للبنوك. أما في العام 1999م فقد استحدث بنك السودان آلية للتدخل في سوق النقد الأجنبي عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من وإلى البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاستيراد، ومن ابرز التطورات التي شهدتها العامين 2000م و 2001م فيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي، تم إلغاء عدد من القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف الأجنبي كما تم السماح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الأجنبي وفقاً

<sup>204</sup> جيدر عباس حسين وآخرون، محددات سعر الصرف الأجنبي في السودان (1982-2004م)، سلسلة الدراسات والبحوث، سلسلة بحثية تصدر عن بنك السودان المركزي، الإصدار رقم (7)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2005م، صص 19-21.



للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني ومنشورات بنك السودان المركزي<sup>205</sup>، إضافة إلى تحسن موقف الاحتياطات الأجنبية نتيجة لتصدير البترول السوداني اعتباراً من العام 1999م.



### سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة (2002- 2010م):

جدول (3-1-4)

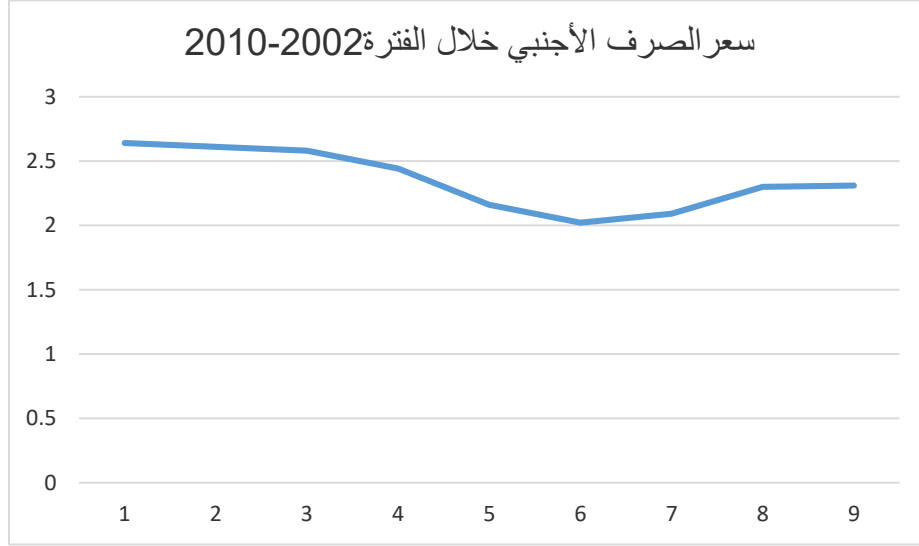
تطور سعر الصرف الأجنبي في السودان (2002 - 2010م)

العام	سعر الصرف الأجنبي	التضخم %
2002	2.64	6.9
2003	2.61	6.2
2004	2.58	9.5
2005	2.44	8.6
2006	2.16	7.2
2007	2.02	6.2
2008	2.09	14.3
2009	2.30	11.2
2010	2.31	13.0

المصدر: جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، الخرطوم، سنوات متعددة.

شكل رقم (4-1-3)

سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة 2010-2002



المصدر: إعداد الباحث

خلال الفترة (2002-2004م) تم استخدام نظام سعر الصرف الأجنبي المرن المدار، كما تم استهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو ايجابي في الناتج المحلي الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي وأصبح سعر الصرف الأجنبي من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة<sup>(206)</sup> واستهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2002م المحافظة على استقرار سعر صرف العملة السودانية، والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشيري المعلن بواسطة بنك السودان من 1% إلى 5،1% ثم إلى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق.

في 2003م استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة على استقرار سعر الصرف الأجنبي والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي، كما تم وضع التدابير والترتيبات

<sup>206</sup> حيدر عباس حسن وآخرون، مرجع سابق، ص 24.



اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر. وعلى الرغم من ان هذه الفترة قد شهدت استقراراً نسبياً في سعر الصرف الأجنبي، إلا ان الواقع العملي يشير إلى ان هناك عدة أنماط لسعر يمكن ايجازها فيما يلي (207):

1/ سعر البنك المركزي: وهو الذي يتعامل به بنك السودان بيعاً وشراءً في كل معاملاته.  
2/ أسعار المصارف التجارية: وهي أسعار تحددها المصارف، إذا ان هنالك حدود مرسومة لتحرك الأسعار الشراء والبيع.

3/ السعر التأشيري: ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات ومابين المصدرين والمستوردين وبنك السودان، وفي نطاق قدره 1% حول السعر التأشيري لأغراض إدارة سعر الصرف الأجنبي بواسطة بنك السودان.

4/ أسعار شركات الصرافة: ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار صرافات المصارف وأسعار البنك المركزي.

5/ أسعار السوق الموازي: وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين، وملجأ مهم ورئيسي لجانب الطلب في حالة عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية ويتكون السوق الموازي من التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية، وهناك عدة آثار سلبية تنطوي تحت التعامل في السوق الموازية، منها تغير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

شهدت الفترة (2000-2004م) استقراراً كبيراً في سعر صرف العملة السودانية مقابل الدولار الأمريكي، حيث ان هناك فوارق طفيفة في أسعار الصرف للأسواق المذكورة، اي يكاد يكون هناك توحيد في سعر الصرف الأجنبي ويعزى ذلك للسياسات والجهود التي بذلتها السلطات النقدية والمالية خلال هذه الفترة والتي تهدف إلى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية من بينها استقرار قيمة العملة الوطنية<sup>208</sup>، ويلاحظ انخفاض سعر بنك السودان لتبنيه في سبتمبر 2004م سياسة رفع قيمة الدينار السوداني مقابل

<sup>207</sup> حيدر عباس حسن وآخرون، مرجع سابق، ص 28.

<sup>208</sup> حيدر عباس حسين وآخرون، مرجع سابق، ص 21-23.



الدولار الأمريكي نسبة لتحسن موقف الاحتياطي بالنقد الأجنبي. كما انه وفي العام 2005م وإتاحة المزيد من حرية التعامل والمرونة في سوق النقد الأجنبي ولتحقيق سعر صرف حقيقي وتهيئة مناخ استثمار، تم إجراء بعض التعديلات في سياسات النقد الأجنبي شملت الاستمرار في سياسة الوصول إلى القيمة الحقيقية للعملة السودانية، وإزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد والمقيدة بالعملة المحلية، وقد سمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد.<sup>209</sup>

استمر ذات الوضع في عامي (2006م، 2007م)، إضافة إلى تعزيز بناء احتياطيات النقد الأجنبي واستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي وتحرير. وتوحيد معاملة مبيعات البنك السودان المركزي من النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات، كما تم التنازل عن موارد الشركات الأجنبية العاملة في مجال استخراج الذهب والمعادن ليتم شراؤها لصالح المصارف التجارية وشركات الصرافة بدلاً عن بنك السودان المركزي، كما تم إلغاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف والسماح لها بالبيع نقداً في حدود مبلغ لا يتجاوز خمسة ألف دولار، وقد تم أيضاً السماح للمصارف وشركات الصرافة بالبيع لغرض التحويل للخارج بدون مستندات في حدود مبلغ ثلاثة ألف دولار او ما يعادلها من العملات الأخرى ويتغير أسعار الصرف أكثر من مرة خلال اليوم الواحد مع ضرورة إعلانها للعملاء. كما شهدت تلك الفترة أيضاً استقرار ملحوظاً في سعر الصرف الأجنبي نتج عن تحسن وضع الاحتياطيات الأجنبية، حيث انخفض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من 2.58 عام 1999م إلى 2.0159 عام 2007م<sup>(210)</sup>.

ومن ثم بدأ سعر الصرف الأجنبي في الارتفاع المتواصل، وصاحب ذلك اي نتج ذلك عن تحسين حجم الاحتياطيات الأجنبية من التدهور قبل العام 2000م إلى التحسن التدريجي أثناء الفترة (2000-2007م)، ثم إلى التدهور مره أخرى بعد العام 2007م حيث ارتفع موقف الاحتياطيات الأجنبية من ما يعادل أسبوعان استيراد عام 1999م إلى ما يعادل شهرين استيراد عام 2007م، وكانت أفضل موقف الاحتياطيات الأجنبية عام 2005م حيث ارتفع موقف الاحتياطيات الأجنبية إلى ما يعادل أربعة أشهر استيراد، ثم بدأ موقف

<sup>209</sup>. جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للعام 2004-2005،

<sup>210</sup>. حسن محمد برعي، مرجع سابق، ص 210.





الاحتياطات الأجنبية في التآكل تباعا بعد ذلك كما تم السماح لشركات الصرافة ببيع أي مبالغ نقداً بدون إبراز أي مستندات.

إضافة إلى ذلك السماح للمصارف بالبيع نقداً للجمهور في حدود مبلغ عشرة ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى، والبدء في العمل على التحول من التعامل بالدولار الأمريكي إلى العملات الحرة الأخرى في عام 2007م وتقديم النصح للمصارف وعملائها للعمل على التحول من التعامل بالدولار الأمريكي إلى العملات الأجنبية الأخرى وذلك بغرض تقادي مخاطر التعامل بالدولار الأمريكي وأدت كل السياسات إلى الاستقرار وتحسن سعر الصرف الأجنبي حيث سجل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.0248 جنيه في نهاية ديسمبر 2007م<sup>211</sup>.

شهدت العملة السودانية خلال الفترة (1999-2007م) وضعاً جيداً متزامناً مع الاقتراب من الواحد (المؤشر المعياري لسلامة الاستقرار النقدي) وقد قادت تلك العوامل إلى استقرار سعري بانخفاض معدلات التضخم إضافة إلى نمو اقتصادي معقول ومستدام خلال تلك الفترة<sup>212</sup>.

شهدت الفترة (2008-2010م) حدوث الأزمة المالية العالمية في العام 2008م والتي أثرت سلباً على احتياطات السودان من النقد الأجنبي بعد تدهور أسعار النفط عالمياً جراء الأزمة. مما أدى إلى تدهور سعر صرف الجنيه السوداني مرة أخرى، وهذه العوامل جميعها جعلت هذه الفترة تتسم بفرض عديد من الضوابط على سوق النقد الأجنبي بفرض ضبط سعر الصرف الأجنبي إضافة إلى استمرار سياسة سعر الصرف الأجنبي المرن المدار وإدخال آلية لإدارة سعر الصرف الأجنبي وذلك بالتنبؤ بسعر الصرف الأجنبي في المدى المتوسط مع العمل على استقراره حول السعر الذي يساعد في تحقيق التوازن الخارجي والداخلي. أما في مجال سوق النقد الأجنبي فقد شهدت الفترة الاستمرار في إجراءات تفعيل سوق النقد الأجنبي، وذلك بتوسيع نشاطه واستمرار تحرير عمليات الحساب الجاري وتوفير الموارد الكافية لاستقراره وتشجيع سوق ما بين البنوك والتقليل من آثار اندماج سوق النقد الأجنبي المحلي في أسواق المال الإقليمية والعالمية، إضافة إلى الاستمرار في بناء الاحتياطات واستثمارها بما يساعد في تحقيق استقرار سوق النقد الأجنبي واستقرار

<sup>211</sup> جمهورية السودان، بنك المركزي، التقارير السنوي للعام 2006-2007.

<sup>212</sup> موسي الفاضل مكي، 2015م، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان، بحث دكتوراه، غير منشور، جامعة النيلين، ص 261.



سعر الصرف الأجنبي هذا بالإضافة إلى بعض الضوابط في مجال الاستثمارات الأجنبية تشمل الاستمرار في رصد التدفقات الأجنبية ومراقبتها بما يساعد على تقليل المخاطر الناجمة عنها وتبسيط إجراءات تعامل المستثمرين مع المصارف، ونسبة لتأثير الأزمة المالية السالب مع الاحتياطات الأجنبية، بالتالي سعر الصرف الأجنبي العملة الوطنية، فقد اتجهت سياسات النقد الأجنبي لمزيد من التقييد اعتباراً من العام 2010م خاصة فيما يتعلق باستخدامات موارد النقد الأجنبي مثل حصائل الصادر والتحويلات الخارج وبيع النقد الأجنبي لأغراض السفر وما إلى ذلك، ونلاحظ الآثار السالبة على سعر الصرف الأجنبي من خلال انخفاض قيمة العملة حتى وصل سعر الصرف الأجنبي إلى جنيه مقابل الدولار بنهاية عام 2010م<sup>213</sup>.

### سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة (2011-2018م):

جدول (4-1-4) تطور سعر الصرف الأجنبي في السودان (2011-2018م)

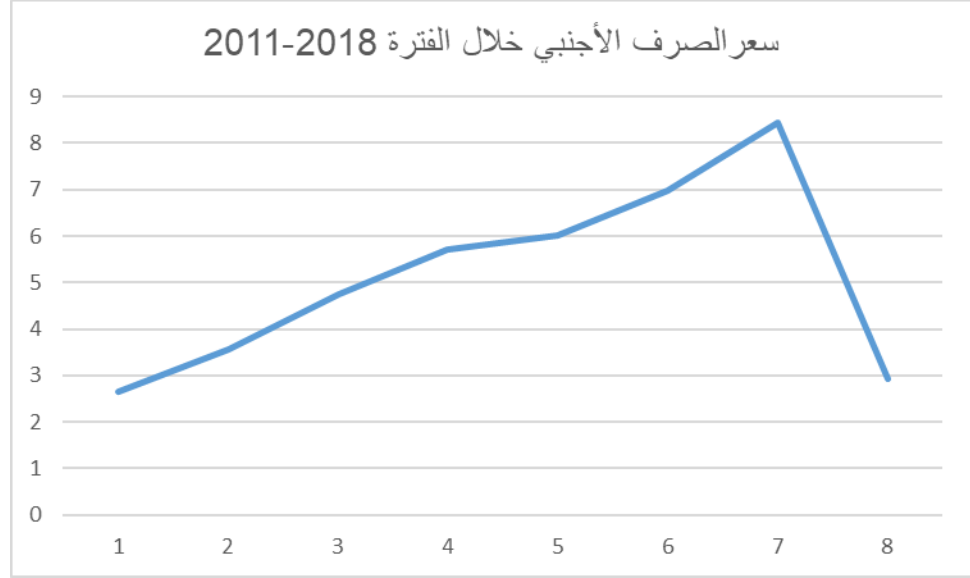
العام	سعر الصرف الأجنبي	التضخم %
2011	2.66	18.1
2012	3.56	35.6
2013	4.7422	36.5
2014	5.7115	36.9
2015	6.0107	16.9
2016	6.97	17.8
2017	8.43	32.6
2018	2.94	62.8

المصدر: جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، الخرطوم، سنوات متعددة.

<sup>213</sup> جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للاعوام 2008، 2009، 2010م. Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany

شكل رقم (4-1-4)

سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة 2011-2018



المصدر: إعداد الباحث

من الجدول رقم رقم (4-1-4) والشكل رقم رقم (4-1-4) شهدت هذه الفترة انفصال جنوب السودان في يوليو 2011م وما ترك ذلك من آثار سلبية على النقد الأجنبي وسعر الصرف الأجنبي، حيث ذهب معظم إنتاج النفط إلى دولة الجنوب الوليدة وفق الخارطة السياسية بعد الانفصال، وبالتالي تأثرت الصادرات السودانية سلباً، والتي كان يشكل البترول أكثر من 80% منها خلال الفترة (2000-2011م) وانعكس ذات الأثر السالب على الاحتياطات الأجنبية، بالتالي سعر الصرف الأجنبي حيث انخفض سعر صرف الجنيه السوداني إلى 26769 جنية بنهاية العام 2011م و44090 جنية مقابل الدولار الأمريكي بنهاية العام 2012م، كأسواء انخفاض لقيمة العملة الوطنية في تاريخ السودان الحديث، ذلك إضافة إلى التشوهات التي حدثت في سعر الصرف الأجنبي، حيث أصبحت هناك عدة أسعار مثل سعر صرف بنك السودان المركزي السعر الرسمي، وسعر صرف المصارف التجارية والصرافات، وسعر الصرف الأجنبي الجمركي وأسعار

السوق الموازي او غير المنظم السوق الأسود كما شهدت الفترة اتساع الفجوة بين سعر الصرف الأجنبي الرسمي والسعر الموازي بسبب المضاربات في سوق العملات الحرة<sup>(214)</sup>.

وللحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي والحفاظ على الاحتياطات الأجنبية من التآكل اتخذ البنك المركزي عدد من السياسات خلال هذه الفترة بصورة عامة وفي العام 2011م بصورة خاصة فيما يتعلق بالنقد الأجنبي وسعر الصرف الأجنبي هدفت بالإضافة إلى استقرار سعر الصرف الأجنبي، هدفت إلى تشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب على النقد الأجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي، وقد شملت هذه السياسات في العام 2011م وضع عدد من الضوابط على الاستيراد هدفت إلى تقليل الواردات والحد من الضغط على موارد النقد الأجنبي<sup>215</sup>.

شهدت أسعار صرف العملات العالمية ارتفاعاً مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2008م - 2012م) بعد التدهور الكبير في قيمته خاصة أمام اليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني. أما في العام 2012م فقد تواصلت السياسات المتبعة في العام 2011م والهادفة إلى ترشيد الصرف بالنقد الأجنبي، كما أضيف إليها إيقاف ضخ النقد الأجنبي من البنك المركزي للصرافات، كما تم تنظيم التحويلات الخاصة بشركات الاتصالات وشركات الطيران وتحويلات العمال الأجانب، وذلك بمطالبة شركات الاتصال بتحديد نسبة من أرباحها لإعادة استثمارها بالداخل، وجدولة تحويلات شركات الاتصال وشركات الطيران. كما سعي البنك المركزي في التحرك الخارجي لاستقطاب موارد نقد أجنبي لزيادة موارد النقد الأجنبي وتحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف الأجنبي، كما قام البنك المركزي بتعديل فترة استرداد حصيلة الصادر بالنسبة للاعتمادات المستندية والدفع ضد المستندات (CAD) يصبح شهراً بدلاً عن شهرين<sup>(216)</sup>.

كما تم تحديد فترة شهر واحد فقط للاحتفاظ بحصيلة الصادر بحساب الصادر. استمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف الأجنبي المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012م ضمن حزمة من الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف

<sup>214</sup> - جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 165.

<sup>215</sup> - جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للعام 2011م، ص 31 - 33.

<sup>216</sup> - جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 165.



الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان، فقد تم تعديل الحافز من 77،4% إلى 15% كم تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 670،2 جنية للدولار إلى 398،4 جنية بنسبة 65%، بالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 881،2 جنية للدولار إلى حدود 600،5 جنية للدولار في المتوسط بنسبة 94%، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم فقدان الاقتصاد السوداني ما يزيد عن 70% من موارد النقد الأجنبي مما ترك فجوة كبيرة في سوق النقد الأجنبي انعكست سلباً على سعر صرف العملة الوطنية<sup>217</sup>.

بذل بنك السودان المركزي مجهودات متتابة هدفت للمحافظة على استقرار سعر الصرف الأجنبي ومقابلة التزامات الدولة من النقد الأجنبي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، علاوة على الحفاظ على الثقة والمصداقية للجهاز المصرفي السوداني خارجياً، كما سعي بنك السودان المركزي إلى بناء احتياطات تمكنه من مقابلة الالتزامات الخارجية. وفي هذا الإطار استمر بنك السودان المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف الأجنبي المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر. كما قام بنك السودان المركزي بتصحيح سعر صرف الجنيه السوداني في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته من 4،4 جنية للدولار إلى 7،5 جنية للدولار في سبتمبر 2013م<sup>218</sup>. سجل متوسط سعر الصرف الأجنبي في العام 2015م استقراراً حيث بلغ 6.1 جنية/دولار في العام 2014م حيث هدفت السياسة إلى استقرار سعر الصرف الأجنبي في السوق الموازي في إطار سياسة سعر الصرف الأجنبي المرن المدار<sup>(219)</sup>. اتسعت الفجوة بين أسعار الصرف الرسمي والموازي، إذ بلغت نسبة الفجوة حوالي 85.7% في ديسمبر 2015م مقارنة بديسمبر من العام 2014م، وسجل سعر الصرف الأجنبي بالسوق الرسمي حوالي 6.1 للدولار في ديسمبر 2015م بـ 5.9 للدولار في ديسمبر 2014م. ويعزى اتساع الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي بصورة أساسية إلى انخفاض موارد النقد الأجنبي معدل النمو الفعلي 20% معدل النمو المستهدف 11.4%

<sup>217</sup> جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للعام 2012، ص 28.

<sup>218</sup> جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للعام 2013، ص 33.

<sup>219</sup> جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 8.



عام 2015م<sup>(220)</sup>. سعر الصرف الأجنبي الحقيقي في السودان أعلى من قيمته خلال معظم السنوات الأربعين الماضية، فمن عام 1970م حتى الوقت الراهن لم يحدث خفض لسعر الصرف الأجنبي الحقيقي إلا في عامين اثنين فقط، أما خلال السنوات الأخرى فقد كان السعر أعلى من قيمته ووصل هذا الارتفاع إلى 65% عام 2008م، وانخفض هذا الارتفاع في قيمة سعر الصرف الأجنبي الحقيقي عامي 2010م و2011م إلى 50% على التوالي، ولكنهما مع ذلك نسبتان مرتفعتان للغاية. وربما كان هذا الارتفاع أقل بشكل طفيف عامي 2012 و2013م حيث انخفض سعر الصرف الأجنبي الإسمي حوالي 100%، لكن الآثار الإيجابية لهذا الخفض الإسمي على سعر الصرف الأجنبي الحقيقي تأكلت بالارتفاع المتواصل لمعدلات التضخم التي بلغت 35.1 و36.3 و37.4% في أعوام 2012 و2013 و2014م على التوالي.

الارتفاع التاريخي لقيمة العملة يتسق مع الفجوات الملحوظة بين سعر الصرف الأجنبي الإسمي الرسمي وسعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء، فلو نظرنا إلى سعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء باعتباره قيمة التوازن الفعلية التي تحركها قوى السوق لسعر الصرف الأجنبي الإسمي، يكون الصرف الإسمي الرسمي أعلى من قيمته في نطاق 50 إلى 70% عامي 2010 و2011م. وفي ضوء القيود على البيانات، فليس هناك مقياس لعدم التوافق في سعر الصرف الأجنبي الحقيقي بالسودان بعد عام 2011م. غير أنه استناداً إلى الفجوة بين سعر الصرف الأجنبي الرسمي وسعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء، وفي ضوء العلاقة التاريخية بين السعرين، والتي تتعكس في مؤشر عدم التوافق في سعر الصرف الأجنبي الحقيقي، فإن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي استمر على الأرجح في نطاق مماثل من الارتفاع بين عامي 2012 و2014م. ويتفق هذا النمط من الارتفاع، الذي يحدده مؤشر عدم التوافق، مع التقديرات الأخرى. فعلى سبيل المثال، قدرت المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي عام 2014م أن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي في السودان كان يزيد حوالي 40% في ذلك العام (صندوق النقد الدولي 2014م). وجود سعر صرف أكثر تنافسية يمكن أن يدعم الصادرات ونمو الإنتاج، ويمثل ارتفاع قيمة سعر الصرف الأجنبي الحقيقي بالسودان خلال العقد الأول من القرن الحالي المستويات السائدة في بلدان أفريقية أخرى مصدرة للنفط، حيث شهد معظمها أعراض شبيهة بالمرض الهولندي. فالشواهد التجريبية الواردة في المذكرة الاقتصادية عن السودان تشير إلى أن انخفاض سعر الصرف الأجنبي الحقيقي في السودان 10% يمكن أن

220 - جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 7.  
Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany



يرفع النمو الاقتصادي 0.9 نقطة مئوية، لكن هناك مفاضلات على مستوى الاقتصاد الكلي لانخفاض السعر كارتفاع أسعار الواردات على سبيل المثال، مما يسهم في ارتفاع معدل التضخم، وعلى ذلك فإن أي تغير في سعر الصرف الأجنبي قد يتعين ان يصاحب تعديلات في مزيج سياسات الاقتصاد الكلي، وتعد الصين والهند مثالين لاقتزان نمو الصادرات وخفض قيمة العملة.<sup>(221)</sup> شهدت الفترة (2016- 2018م): استقرار نسبي في سعر الصرف الأجنبي نتيجة للعديد من الإجراءات التي اتخذها بنك السودان حيث تم تعديل سعر الصرف الأجنبي بتضمين حافز تشجيع الصادرات وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج ضمن السعر التأشيري، وتم تعديل سعر صرف بنك السودان المركزي خلال العام 2018م، وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الأجنبي الرسمي وسعر الصرف الأجنبي الموازي، ومواصلة جهود بنك السودان المركزي للمحافظة على استقرار سعر الصرف الأجنبي تم انشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف الأجنبي من واقع معلومات السوق، ومن ثم تطبيق السعر المعلن بواسطتها على كافة المعاملات بالنقد الأجنبي. نتيجة لهذه الإجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 202% في ديسمبر الي 71% في ديسمبر 2018م<sup>222</sup>.

<sup>221</sup> - البنك الدولي، مذكرة اقتصادية عن السودان، ص 14.

<sup>222</sup> جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، إدارة الإحصاء، التقارير السنوية للفترة (2018-1998)



## المبحث الثاني: بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان "التضخم والنتائج المحلي الإجمالي وعرض النقود"

تمهيد:

يعانى السودان من نقص حاد في العملات الأجنبية منذ سبعينيات القرن الماضي مما أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي، وكما تأثر الاقتصاد السوداني بجملة من التحديات منها المجاعة والحروب والحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية وعبء الديون الخارجية، وسوء الإدارة والفساد في الأنظمة الحاكمة، وانفصال جنوب السودان، وخروج عائدات النفط وعدم توظيف الموارد واستغلالها بالطرق المثلى والاستفادة منها، كل هذه العوامل مجتمعة أثرت سلباً على الصادرات والواردات، واتساع العلاقات الاقتصادية الدولية ناتج عن أهمية التبادل التجاري وأثره على اقتصاديات الدول بسبب التداخل والترابط الكبير فيما بينها أو ما يعرف بالانفتاح الاقتصادي، وأصبح العالم قرية صغيرة تضم كل الدول، وهذه العلاقات المفتوحة تستوجب إيجاد آلية تبادل بين العملات المحلية والعملات الأجنبية باعتبار أن العملات هي الأداة الرئيسية لتسهيل التبادل التجاري على المستويين المحلي والخارجي، وأطلق على هذه العملية التبادلية سعر الصرف الأجنبي.

يعانى السودان من اختلالات هيكلية في الأسعار بسبب ضخامة حجم وارداته وقلة عائدات صادراته كما هو الحال في الدول النامية، وأيضاً بسبب عدم استقرار أسعار الصرف وتقلبات قيمة عملاتها المحلية مقابل العملات الأجنبية، حيث يؤثر تغير سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري، بحيث أن تحسن العملة المحلية للدولة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية الأمر الذي يؤدي لارتفاع سعر صادراتها، مما يقلل من تنافسية الصادرات، وبالتالي تنخفض الكميات المصدرة، قياساً بارتفاع أسعار وارداتها من السلع الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى عجز ميزان مدفوعات الدولة، وكذلك فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية لسلعها المحلية مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات بسبب لانخفاض أسعارها في السوق العالمية، وينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

في هذا الجزء من البحث سنتطرق لمؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان من خلال تناول "التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود":



## أولاً: الناتج المحلي الإجمالي في السودان:

واجه السودان بداية الثمانينيات اضطرابات سياسية واقتصادية هزت مؤسساته التقليدية، فالحرب الأهلية في الجنوب تواصلت منذ عام 1983 م حيث كانت تكلف أكثر من 11 مليون جنيه استرليني في اليوم الواحد، وشهدت هذه الفترة تدني واضح الإنتاج والإنتاجية وشهدت البلاد "مجاعة" أدت إلى هجرة كثير من المواطنين وترك قرأهم ومزارعهم، وتدني في الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة طفيفة في معدلاته، وحدثت اختلالات اقتصادية ونقدية أدت حتى إلى تغيير العملة السودانية، وانقلابات عسكرية وتزايد اهتمام الدولة بقطاعات الدفاع والأمن على حساب قطاع الاقتصاد الأخرى. لكن العام 1986م شهد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 6742.9 مليون جنيه في عام 1986م ثم بلغ 8361.9 مليون جنيه في عام 1989م<sup>223</sup>.

حيث كان الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة عام 1990م حوالي 7904.5 مليون جنيه حتى وصل في عام 1999م إلى (1353.63) مليون جنيه سوداني ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (2000-2007م) من 1467.14 مليون جنيه سوداني في عام 2000م إلى 2291.60 مليون جنيه في عام 2007م إلى 39% أما بالأسعار الجارية فقد ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي من 31000.58 مليون دينار سوداني إلى في عام 2000م إلى 61279.73 مليون دينار سوداني في عام 2005م أي بزيادة 98%، ويعزى ذلك للتوسع في النشاط الاقتصادي ولارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 8% إلى 2005م وتعززت استدامة النمو الاقتصادي وتغيرت تركيبة الناتج المحلي الإجمالي منذ دخول البترول في هيكل الإنتاج منذ أغسطس 1999م حيث نما بمعدل 7.1% في المتوسط في الفترة من عام (2000 - 2005م) ووصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.9% بنهاية عام 2005م، ونلاحظ أن معدل النمو الحقيقي الذي سجل في عام 2005م حوالي 8%، وأصبح السودان يعتمد أكثر على الاستثمارات الخارجية المباشرة التي بلغت في مجملها 2.3 مليار دولار في عام 2005م وعلى صادرات البترول التي بلغت 4.2 مليار دولار أمريكي تعادل 87% من مجمل قطاعات الصادر كما نلاحظ نمو متوسط دخل الفرد خلال الفترة من عام (2000 - 2005م) حيث كان المتوسط 371 دولار أمريكي في عام 2000م وبلغ 572 دولار أمريكي في عام 2004م وارتفع إلى حوالي 731 دولار أمريكي في عام 2005م أي زاد

<sup>223</sup> جمهورية السودان، بنك السودان، تقارير سنوية مختلفة.



بنحو 27.8%، وكما شهدت الفترة (2006-2007م) ارتفاعاً في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يرجع إلى الاستثمارات الأجنبية والتي تمثلت في إنتاج البترول. على الرغم من التباين في معدلات النمو، فقد ظل الاقتصاد السوداني يسجل معدلات نمو موجبة طوال هذه الفترة، كما شكّل القطاع الزراعي أكبر القطاعات مساهمة في إجمالي الناتج المحلي بمتوسط نسبة مساهمة بلغت خلال الفترة 34%، كما يلاحظ أنه وحتى في فترة إنتاج النفط ظل القطاع الزراعي مستحوّزاً على نسب مقدرة من المساهمة في إجمالي الناتج المحلي<sup>224</sup>. إن دراسة التحليل القطاعي لإجمالي الناتج المحلي تكشف عدم تحقيق تقدم، باستثناء الزيادة في قطاع الصناعة التي ارتبطت بالنفط والصناعات الاستخراجية، تقف نسبة القطاع ثابتة خلال فترة المقارنة، وهناك قطاع الخدمات الذي شهد تطورات مهمة<sup>(225)</sup>. يبرز أداء النمو الاقتصادي في السودان بصورة عامة غياب تغير هيكله دائم. سنتطرق للتطورات في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ثلاث فترات كما يلي:

**أ. الفترة (1989م - 1997م):** وصل متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 4.9% وكان المحرك الرئيسي للنمو هو العمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وكانت هذه فترة تجربة ذات إصلاحات اقتصادية وتحرر اقتصادي.

**ب- الفترة (1998م - 2007م):** ارتفع متوسط النمو الاقتصادي 1.2 نقطة مئوية نتيجة لظهور النفط، ليصل متوسط معدل النمو إلى 6.1%. والوضع المعتاد لهذه الفترة هو أن أصبح رأس المال المادي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في حين انخفضت نسبة مشاركة العمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج انخفاضاً ملموساً، ويعكس هذا تزايد الاستثمارات الرأسمالية في البلاد بدعم من الاقتصاد النفطي سواء من مصادر محلية أو عبر الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ج- منذ عام 2008م وحتى الآن:** تتسم هذه الفترة بالنمو السلبي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهي تتضمن انفصال الجنوب السودان 2011م ويرتبط ذلك بفقدان الأغلبية العظمى للاحتياطيات النفطية وما ارتبط بها من إيرادات الموازنة، وكان التراجع في معدلات النمو في هذه الفترة يُعزى إلى انخفاض رأس المال المادي والنمو السلبي في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وليس هذا بالمستغرب حيث انخفضت الاستثمارات في الأنشطة المرتبطة بالنفط بعد الانفصال وتقلص الاستثمار الأجنبي المباشر وتراجعت الثقة في الاقتصاد

<sup>224</sup> جمهورية السودان، بنك السودان، تقارير سنوية مختلفة.

<sup>225</sup> البنك الدولي، مذكرة اقتصادية عن السودان، مرجع سابق، ص 1.



بشكل عام، ويمكن تفسير شدة الانكماش بضخامة حجم الانخفاض رأس المال المادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في التنمية الاقتصادية بالسودان قبل عام 2008م<sup>(226)</sup>.

جدول (1-2-4)

الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1980-2018م)

العام	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (جنيه)
1990	110110.7	7904.5
1991	192660.5	8498.2
1992	421818.0	9056.7
1993	948448.0	9471.0
1994	1881289.0	9566.3
1995	4049739.4	10140.0
1996	1047813.7	1131.20
1997	1613737.1	1199.80
1998	2193591.0	1298.64
1999	2705881.4	1353.63
2000	3366270.9	1467.14
2001	4065855.8	1625.60
2002	4775611.1	1723.18
2003	5573378.4	1831.60
2004	6872138.5	1925.70
2005	8570712.9	2034.40

<sup>226</sup> البنك الدولي، مذكرة اقتصادية عن السودان - استغلال الإمكانيات الكامنة لتحقيق تنمية متنوعة المصادر (النتائج الرئيسية)، غير منشورة، 30 سبتمبر 2015م، ص 2.



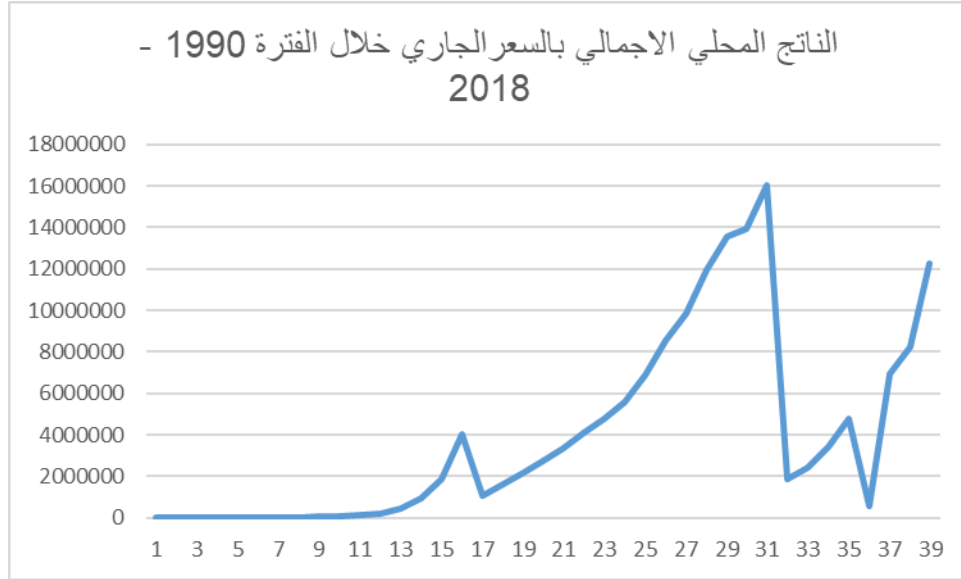
2167.31	9829190.4	2006
2291.60	11983726.6	2007
2379.77	13551171.2	2008
2486.86	13938752.7	2009
2648.27	16064645.8	2010
270	1866899	2011
273	2434128	2012
282833	3428033	2013
292975	4758277	2014
304659	582967	2015
34.7	6935140	2016
36.3	8239380	2017
36.5	12289673	2018

المصدر: ، الجهاز المركزي للإحصاء، الخرطوم، سنوات متعددة.



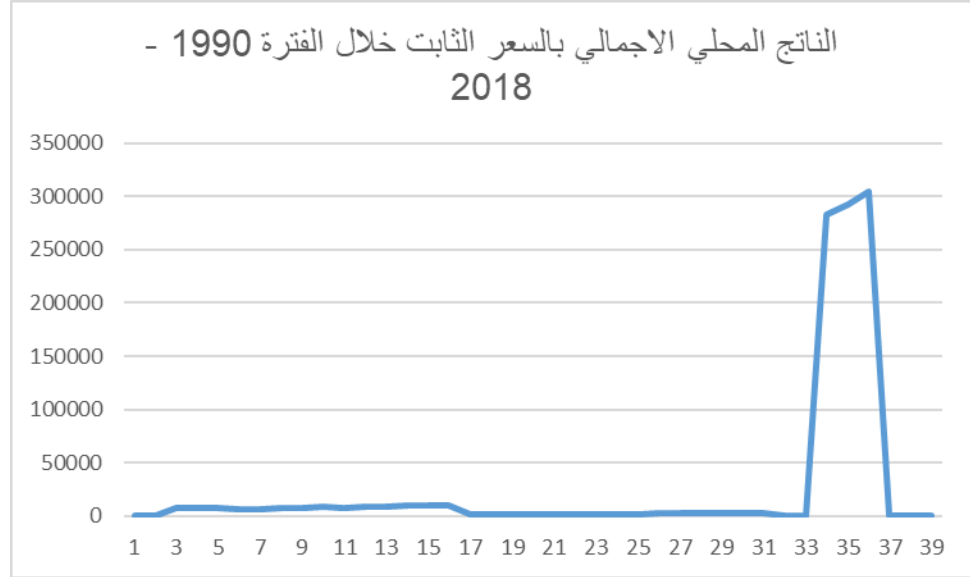
شكل رقم ( 1 / 2 / 4 )

الناتج المحلي الاجمالي بالسعر الجاري خلال الفترة 1990 - 2018



شكل رقم ( 2 / 2 / 4 )

الناتج المحلي الاجمالي بالسعر الثابت خلال الفترة 1990 – 2018



المصدر : اعداد الباحث

من الجدول ( 1-2-4 ) والشكلين ( 2-2-4 ) ( 2 / 2 / 4 ) أعلاه نلاحظ تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة البحث، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 1991/1990م بالأسعار الثابتة حوالي 7904.5 مليون جنيه سوداني. بينما بلغ حجم الناتج المحلي بالأسعار الجارية حوالي 110110.7 بليون جنيه سوداني في عام 1991/1990م مقارنة بـ 825 62.0 بليون جنيه سوداني في العام السابق 1990/89م وهو أكثر من ضعف ما كان عليه ومن الواضح ان هذه الزيادة قد أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي ارتفع من 67.4% في عام 1990م إلى 122.5% في عام 1991م.

تجدر الإشارة هنا إلى ان عام 1991م هو أول عام يتخطى فيه معدل التضخم 100% منذ ان بدأ تسجيل معدلات التضخم يوضح الجدول ان تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للعام 1992/1991م بالأسعار الثابتة بلغت 8498.2 مليون جنيه مقارنة بمبلغ 7904.5 مليون جنيه في عام 1991/1990م كذلك بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 1992 / 91م بمبلغ 192660.5 مليون جنيه بينما كانت قيمته 110110.7 مليون جنيه في عام 1991/1990م<sup>227</sup> وتعزى هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالإضافة إلى الفرق الكبير بين السعر الثابت والجاري إلى إعادة تقييم

<sup>227</sup> جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للاعوام، 1998-1999-2001. Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany

الأصول بالسعر الحر للدولار وارتفاع معدلات التضخم. ثم تضاعف إجمالي الناتج المحلي في العامين التاليين أيضاً حيث بلغ 9.56.7 مليون جنيه في عام 1993/1992م وبلغ 9056.7 مليون جنيه في عام 1994/1993م ونجد أن معدلات التضخم للأعوام (1991م، 1992م، 1993م، 1994م) كانت (122.5%، 119.2%، 101.2%، 115.9%) على التوالي. يعني كل ذلك أن الزيادات الحقيقية في إجمالي الناتج المحلي لا تعبر عنها تلك الأرقام المتضخمة في الصورة النقدية لإجمالي الناتج المحلي كما تظهر في الجدول (4-2-1) بالرغم من أن إجمالي الناتج المحلي قد ظل يسجل ارتفاعاً سنوياً مضطرباً بنسب عالية، إلا أن الزيادات السنوية بمعيار الأسعار الجارية لا توضح نسبة النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي نجد أيضاً معدلات التضخم ظلت متزايدة خلال هذه السنوات ولمعرفة النمو الفعلي يقتضي قياس هذه الزيادات بالأسعار الثابتة. تقدر قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعام 1992/1993م حوالي 9056.7 مليون جنيه سوداني مقارنة بـ 8498.2 مليون جنيه سوداني للعام 1992/1991م.

ان معدلات نمو القطاع الاقتصادي في تزايد مستمر إذا قفزت من 0.2% في العام 1990/1989م ثم أخذت في الارتفاع تدريجياً حتى حققت معدل 11.3% في العام 1992/1991م ومن المتوقع ان تصل إلى 13.1% في العام المالي 1993/1992م وتعد هذه الزيادة حقيقة، وذلك لقياس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام المالي 81/1982م، بالتالي البعد عن الآثار التضخمية ويقدر الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري يقصد بسعر السوق الجاري معادلة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بعد إضافة حصيللة الضرائب غير المباشرة مخصص منها الدعم والإعانات ويبلغ هذا حوالي 421818.0 مليون جنيه لعام 1993/1992م مقارنة بـ 192660.5 مليون جنيه للعام 1992/1991م أي بزيادة تصل 11.1% للعام 1993/1992م، كما شهدت معدلات نمو ايجابية بلغت في المتوسط 6%، وبالرغم من ذلك فإن الزيادات السنوية بمعيار الأسعار الجارية لا توضح نسبة النمو الحقيقي، لان معدلات التضخم كانت عالية جداً (ثلاث خانات) خلال هذه الفترة حيث وصل التضخم معدل قياسي في العام 1996م، إذ بلغ 130،4% وبالتالي أثرت معدلات التضخم العالية خلال هذه الفترة سلباً على القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، بالتالي معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد ومن ثم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة، حيث تأثر الاقتصاد خلال هذه الفترة بارتفاع الضغوط التضخمية<sup>228</sup>.

<sup>228</sup> التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام، 1995-1996-1990-1985 Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 1997م حوالي 66% يفوق هذا المعدل كثيراً معدل النمو المستهدف في موازنة 1997م، والذي قدر بحوالي 4.5% وقد جاء هذا التحسن في أداء الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع معدل نمو القطاع الزراعي. بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6% في عام 1998م مقارنة بمعدل نمو قدره 5.5% في عام 1997م أي بزيادة قدرها 5%، وقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ان يصل معدل نمو إلى 6.6% في العام 1998م ولعل الزيادة التي نتجت في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن العام 1997م ترجع أساساً إلى سياسات الاعتماد إلى جانب العرض التي استنتجتها الدولة وساهمت في تحريك جمود الاقتصاد وفي ان يبلغ نمو الناتج الإجمالي في عام 1998 نسبة 6% بالأسعار الثابتة مقابل معدل نمو قدره 6.1% في عام 1997م وبرغم هذا الانخفاض القليل، إلا انه من الواضح استمرار استدامة النمو الايجابي للناتج المحلي الإجمالي خلال عقد التسعينيات ويلاحظ ان التقديرات الرسمية لنمو الاقتصاد الوطني في السودان قد تماشت مع تقديرات مؤتمر التجارة والتنمية الصادرة في التقرير الاقتصادي للدول الأقل نموءً والتي قدرت فيه ان متوسط معدل النمو الاقتصادي السوداني (1996-1990م) بلغ 6.1% بخلاف عقد الثمانيات والذي شهد متوسط نمو يقدر 1%<sup>229</sup>.

شهد الاقتصاد السوداني معدلات نمو موجبة حقيقية حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة خلال (1997-2001م) بلغت في المتوسط حوالي 6.6% وذلك للطفرة الكبرى في النمو التي تحققت خاصة في العام 2000م، والذي وصل إلى حوالي 8.3% لدخول البترول كمنتج جديد أضاف للاقتصاد السوداني أكثر من 50% من إجمالي القيمة المضافة. هذا وقد بلغ معدل النمو حوالي 6.4% في العام 2001م، ويعزى النمو الإيجابي للزيادة الحقيقية في القطاع الزراعي النباتي الذي سجل معدل نمو إيجابي 4.7% بنسبة مساهمة 45.6% مقارنة بالعام 2000م الذي سجل معدل نمو 0.7%.

شهدت الفترة (1999-2003م) استقراراً متصلاً في الأداء الاقتصادي ومعدلات نمو حقيقية موجبة بلغت في المتوسط حوالي 6.6% وقد تعززت استدامة النمو الاقتصادي بعد دخول البترول في هيكل الإنتاج والصادرات بالتزامن مع ظروف مناخية مواتية ساعدت في إنعاش القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني فضلاً عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية وأثرها في تحريك نمو الاقتصاد. بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6.1% في العام 2003م، ويعزى ذلك للنمو في القطاع الذي بلغ حوالي 5.2% خلال العام

<sup>229</sup> بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للاعوام، 1998-1999-2001.





2003م مدفوعاً بالنمو في القطاع المروي وقطاع الثروة الحيوانية خاصة وقد ساهم القطاع الزراعي بحوالي 4.5% في الناتج المحلي الإجمالي<sup>230</sup>.

شهدت الفترة (2004-2008م) تطوراً في الأداء الاقتصادي حيث تحققت معدلات نمو حقيقية مرتفعة بلغت في المتوسط حوالي 7.3% وقد تعززت استدامة النمو الاقتصادي بتزايد مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي ولزيادة إنتاجه وارتفاع الأسعار العالمية. شهد عام 2007م أعلى معدل نمو حيث بلغ 9.9% ويعزى ذلك للزيادة في إنتاج الصناعات الاستخراجية من البترول وخلافه ونموها بمعدل 5.0% تقريباً بجانب النمو الكبير في قطاع الخدمات المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2008م حوالي 7.8%. على الرغم من أن السودان من الدول مرتفعة النمو الاقتصادي، إلا أن معدل نمو الناتج الإجمالي فيه قد بلغ 5.1% في عام 2004م ثم ارتفع إلى 10.5% عام 2007م وانخفض إلى 6.8% في عام 2008م. يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس النشاط الاقتصادي في الدولة وهو عبارة عن مجموعة من السلع والخدمات خلال العام ويعكس مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في النمو الاقتصادي معرفة مدي التطور الذي يحدث في كل قطاع، وذلك توطئة لوضع السياسات والبرامج الاقتصادية الملائمة لتطوير النمو أو تقويم المسار الاقتصادي. شهدت البلاد استقراراً في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006-2009م) بالرغم من الآثار السالبة للأزمة المالية على مجمل الإيرادات العامة للدولة والقطاعات الإنتاجية وعائدات الصادرات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية وتناقص الاحتياطيات الأجنبية وما تبع ذلك من ضغوط على أسعار صرف العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم عما هو مستهدف بالموازنة العامة. شهدت الفترة (2006-2009م) تطوراً في الأداء الاقتصادي حيث تحققت نمو موجبة حقيقية، وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2009م) حوالي 7.9%، وذلك لزيادة مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع أسعارها عالمياً وكذلك تنامي الاستثمارات الخارجية مباشرة<sup>231</sup>. بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مبلغ 2486.86 مليون جنيه عام 2009م إلى مبلغ 2648.27 مليون جنيه عام 2010م وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 135659.0 مليون جنيه في عام 2009م إلى مبلغ 162203.9 مليون جنيه في عام 2010م. انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 5.9% بنهاية عام

<sup>230</sup> بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للاعوام 2002-2003.

<sup>231</sup> بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للاعوام 2004-2005-2006-2007-2008.



2009م إلى 5.2% بنهاية عام 2010م، نتيجة انخفاض نمو قطاع النفط مع ثبات نمو معظم القطاعات. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الثابتة من مبلغ 270 مليون جنيه عام 2011م إلى 273 مليون جنيه عام 2012م. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 1866899 مليون جنيه في عام 2011م إلى 243412.8 مليون جنيه في عام 2012م. انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 1.9% في عام 2011م إلى 1.1% في عام 2012م. ونجد انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 81/1982م خلال الفترة (2012-2008م) من 6.4% في عام 2008م إلى 1.1% في عام 2012م ويعزى ذلك لتداعيات الأزمة المالية العالمية في عام 2008م وخروج موارد النفط بعد انفصال دولة جنوب السودان في عام 2011م<sup>232</sup>. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 28283.3 مليون جنيه في عام 2013م وإلى 292975 مليون جنيه في عام 2014م، وأيضاً ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 342803.3 مليون جنيه في عام 2013م إلى مبلغ 4758277 مليون جنيه في عام 2014م. ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 3.6% في عام 2013م، ويلاحظ تحسن معدل النمو في عام 2013م، نسبة للجهود التي بذلت لزيادة الإنتاج وارتفاع معدل نمو بعض القطاعات مثل النفط والتجارة والفنادق والمطاعم<sup>233</sup>.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية العام 2015م حوالي 582.9 مليار جنيه مقارنة بحوالي 638.9 مليار جنيه مستهدفة بالبرنامج للعام بنسبة انخفض 8.8% كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.9% بنهاية العام مقارنة بحوالي 6.6% مستهدفة بالبرنامج بنسبة انحراف 25.8%. ويعزى ذلك لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي والصناعي لانخفاض المحاصيل الزراعية والإنتاج الصناعي عن المستهدف في البرنامج<sup>(234)</sup>. كما شهدت هذه الفترة عدم استقرار النقدي، وانتقل عدم الاستقرار إلى رفع معدلات التضخم (عدم الاستقرار السعري)، وتدهور سعر الصرف الأجنبي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة. أما الفترة (1997-2011م) فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدلات ضئيلة نسبياً، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج الحقيقي 7%، أيضاً شهدت معدلات التضخم انخفاضا ملحوظ حتى العام 2007م، حيث بلغ معدل التضخم 1،8%، ثم عاد للارتفاع مرة أخرى إلى

<sup>232</sup> بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للاعوام 2009-2010-2011-2012.

<sup>233</sup> بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للاعوام 2013-2014-2015.

<sup>234</sup> - وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 4.



تضخم ثنائي الخانات خلال الفترة (2008-2012م) وصل إلى 35.1% عام 2012م، كما صاحب ذلك تناقضا ملحوظاً في معدلات النمو الاقتصادي، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 7.8% عام 2008م إلى 1.9% عام 2011م ثم وصل إلى أدنى مستوى عام 2012م حيث بلغ 1.1%. انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5.2% في عام 2010م إلى 1.9% و1% في عامي 2011م و2012م على التوالي، وارتفع إلى 44% نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاعي الصناعي وانخفض إلى 3.6% في عام 2014م<sup>235</sup>.

قياس الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الإنتاج يبين القيمة المضافة التي تساهم بها القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد، إذ تعتبر الزراعة هي القطاع الرئيسي في السودان حيث كانت تساهم بأكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام 1999م ولكن بعد عام 1999م بدأ البترول يأخذ حيزاً في الاقتصاد السوداني، فتراجعت مساهمة الزراعة لتصل إلى 30.4% عام 2009م بينما بدأت مساهمة البترول الخام في الناتج المحلي الإجمالي تتصاعد من 1.54% عام 1999م لتصل إلى حوالي 15% عام 2009م أما في عامي 2010م و 2011م فقد المحلّي الإجمالي عن طريق الإنتاج بين القيمة المضافة التي تساهم بها القطاعات الاقتصادية المختلفة. ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي خلال الفترة من 33.9% عام 2010م إلى 34% عام 2011م. أما قطاع البترول فقد انخفضت مساهمته من 9.1% عام 2010م إلى 4.95% عام 2011م نسبة لخروج 75% من البترول في النصف الثاني من عام 2011م اما في عام 2012م فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي إلى 33.1% بينما انخفضت مساهمة البترول أيضاً لتصل إلى 3.3%. ومن خلال التحليل يتضح ان هذا التباين في تلك المؤشرات صاحبه تباين مماثلاً في التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة. وعند ارتفاع معدلات التضخم يبلغ الاقتصاد أسوأ أوضاعه، وعند انخفاضه يبدأ في التحسن. بالنظر إلى هذه المؤشرات وتتبع تطورها تصاعدياً وتنازلياً يمكن اعتبار ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤثر على معدلات التضخم تأثيراً مباشراً. أن السودان شهد أفضل وضع اقتصادي في تاريخه الحديث خلال الفترة (2000-2007م)، حيث سجل الاقتصاد أقوى معدل نمو

<sup>235</sup> بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للاعوام 2010-2014.



اقتصادي منذ الاستقلال عام 1956م، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 2705881.4 مليار جنيه عام 1999م إلى 11983726.6 مليار جنيه عام 2007م<sup>236</sup>. كما صاحب ذلك ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد الناتج المحلي الإجمالي من 892 جنيه (346 دولار) عام 1999م إلى 2.989 جنيه (1.483 دولار) عام 2007م، مع ضعف الفرق في سعر الصرف الأجنبي بين السوقين الرسمي والموازي، بل ان سعر الصرف الأجنبي الرسمي في بعض السنوات كان أفضل وأكثر جذباً من سعر الصرف الأجنبي الموازي، وذلك مقابل 17 جنيه (130 دولار) عام 1992م، ومن هنا يتضح ان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة كانت زيادة حقيقية شكلت تحسناً حقيقياً في متوسط دخل الفرد. كما شهدت تلك دخول موارد البترول ضمن الإيرادات الميزانية العامة للدولة، مما اثر إيجاباً على حجم العجز الكلي للميزانية العامة، بالتالي حجم الاستدانة من الجهاز المصرفي، والتي غالباً ما تشكل ضغوطاً تضخمية عالية إضافة إلى مزاحمة تمويل القطاع الخاص<sup>237</sup>. هذا التحسن الكبير في الأوضاع الاقتصادية شكل في مجمله استقرار اقتصادياً شمل كافة مناحي الاقتصاد والمجتمع بما فيها الطرق والجسور والمياه والكهرباء .

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 4.3% في عام 2015م الي 4.9% في عام 2016م نتيجة لارتفاع معدلات نمو بعض القطاعات مثل القطاع الصناعي من 3.25 في عام 2015م إلى 3.3% في عام 2016م وارتفاع معدل نمو الخدمات من 4.0% في عام 2015م إلى 5.2% في عام 2016م بينما ظل معدل نمو القطاع الزراعي ثابتاً في معدل 5.5% في عامي 2015م و2016م. كما ارتفع معدل نمو القطاع الصناعي من 3.2% في عام 2015م إلى 3.3% في عام 2016م، نتيجة لارتفاع معدلات نمو بعض القطاعات الفرعية المكونة للقطاع، حيث ارتفع معدل نمو الصناعات التحويلية واليدوية من 4.1% في عام 2015م إلى 5.1% في عام 2016م، والبناء والتشييد من 5.0% في عام 2015م إلى 5.5% في عام 2016م. بينما انخفض معدل نمو الصناعة والتعدين من 10.8% في عام 2015م إلى 13.6% في عام 2016م، والكهرباء والمياه من 10.9% في عام 2015م إلى 5.8% في عام 2016م. أما معدل نمو قطاع الخدمات فقد ارتفع من

<sup>236</sup> بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للاعوام 2010-2014.

<sup>237</sup> العرض الاقتصادي والمالي والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي.



4.0% في عام 2015م إلى 5.2% في عام 2016م ويعزي ذلك إلى ارتفاع الانتاج في كل القطاعات الفرعية المكونة والتي تتضمن التجارة والفنادق والمطاعم والنقل والمواصلات.

أما الناتج المحلي بالأسعار الجارية فقد انخفض معدل نموه من 23.7% في عام 2015م إلى 19.0% في عام 2016م، وذلك لانخفاض معدل نمو إجمالي الاستثمار من 34.3% في عام 2015م إلى 19.75% في عام 2016م، وانخفاض معدل نمو إجمالي الاستهلاك من 22.8% في عام 2015م إلى 15.7% في عام 2016م<sup>238</sup>.

في العام 2017م ارتفع معدل نمو الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية من 14.5% في العام 2016م الي 23.4% في العام 2017م، ويعزي ذلك إلى ارتفاع معدل نمو إجمالي الاستهلاك من 8.0% في عام 2016م إلى 27.4% في العام 2017م، وصافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات من سالب 22.8% في عام 2016م إلى 10.1% في العام 2017م، بينما انخفض معدل نمو الاستثمار من 30.5% في عام 2016م إلى 7.9% في العام 2017م، ويتضح ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 15.9% في عام 2017م إلى 58.9% في عام 2018م ويعزي ذلك ويتضح ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 15.9% في عام 2017م إلى 58.9% في عام 2018م ويعزي ذلك الي ارتفاع معدل نمو الاستثمار ارتفاع معدل نمو الاستثمار<sup>239</sup>.

### ثانياً: التضخم وتغيرات الأسعار في السودان

على الرغم من ان الرقم القياسي للأسعار المستهلك (CPI) ومن خلال الاعتماد على أسلوب العينة ونمط اتفاق معين الأمر الذي قد لا يعطي الواقع الحقيقي، ولكن يظل التعبير الأفضل عن التغيرات التي طرأت على أسعار السلع والخدمات الضرورية في الاقتصاد. الرقم القياسي لأسعار المستهلك عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراه ومن الضروري ملاحظة التغيرات في أسعار المستهلك تتأثر بعدة عوامل متعلقة بالتغيرات في نوعية وكمية السلع والخدمات والمبالغ التي صرفت عليها. يستخدم الرقم القياسي لأسعار على نطاق واسع كمؤشر لاتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي وللمساعدة في التنبؤ بما يمكن ان يحدث للمتغيرات المختلفة في المستقبل إضافة إلى استخدامه كمقياس

<sup>238</sup> جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للاعوام 2016-2018



للتغيرات في القدرة الشرائية للعملة وفي الحسابات القومية لاستنباط تقديرات السعر الثابت للإنفاق الخاص وما يتعلق به من مكونات. تعتبر الأرقام القياسية للأسعار والتضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمالها من آثار سالبة وموجبة على التطورات الاقتصادية. ان رصد التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار السلع الاستهلاكية في فترات متعاقبة مهم جدا وذلك لرسم سياسات اقتصادية لمجابهة أي انفلاتات سالبة تطرأ على أسعار السلع الاستهلاكية ولقياس هذه التغيرات السعريّة لأبد من إجراء دراسة ومسوح للسلع وخدمات المستهلكين والتي هي أساس لبناء الأرقام القياسية للأسعار.

لما كان النمط الاستهلاكي للأسر يتغير بتغير الزمن والدخل والإنفاق من زمن لآخر، كان لابد من تحديث الدراسة كل سنتين أو خمس سنوات، وذلك حتى تكون الأرقام ذات مصداقية لذا نفذ الجهاز المركزي للإحصاء دراسة المسح السريع لنفقات الأسر في العام 2007م. والفوائد المترتبة عن هذه الدراسة تتمثل في الآتي<sup>240</sup>:

1. رصد التغيير في أذواق المستهلكين بتغيير الدخل والتكلفة والموضة.
  2. دقة وتفصيل في سلة وخدمات المستهلك من "173 إلى 663".
  3. بيانات عن الإنفاق في الريف والحضر كل على حدة.
  4. تحديث أوزان السلع الاستهلاكية والخدمية.
  5. حساب أفضل للرقم القياسي للأسعار وحسابات التضخم.
  6. دقة حساب المؤشرات الاقتصادية المتخصصة الأخرى كالقوي الشرائية للعملة الوطنية.
  7. دقة مخفض الناتج المحلي الإجمالي وانعكاس ذلك في وضع السياسات المالية والنقدية.
- خطط الجهاز المركزي للإحصاء لتنفيذ المسح القومي لميزانية الأسر والفقير عام 2014م ضمن خطة الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء وتحديث سلة المستهلك وأوزان السلع الاستهلاكية والخدمية وحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس عام 2014م واستخراج معدلات التضخم.

<sup>240</sup> جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، مرجع سابق، ص 92.  
Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany



جدول (2-2-4)

التضخم وتغيرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السودان (1980-2018م)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (C P I)	معدل التضخم
1990	0.235	65.3
1991	0.516	119.1
1992	1.32	156.7
1993	3.73	181.5
1994	7.99	114.5
1995	13.15	64.5
1996	27.59	109.8
1997	40.95	48.4
1998	48.62	18.7
1999	57.80	18.9
2000	62.28	7.8
2001	65.03	4.4
2002	69.51	6.9
2003	73.85	6.2
2004	80.89	9.5
2005	87.84	8.6
2006	94.16	7.2
2007	100.00	6.2
2008	114.30	14.3
2009	127.15	11.2

13.0	143.65	2010
18.1	169.62	2011
35.6	230.00	2012
36.5	314.00	2013
36.9	429.80	2014
16.9	502.53	2015
17.6	506.3	2016
32.4	511.2	2017
63.3	601.1	2018

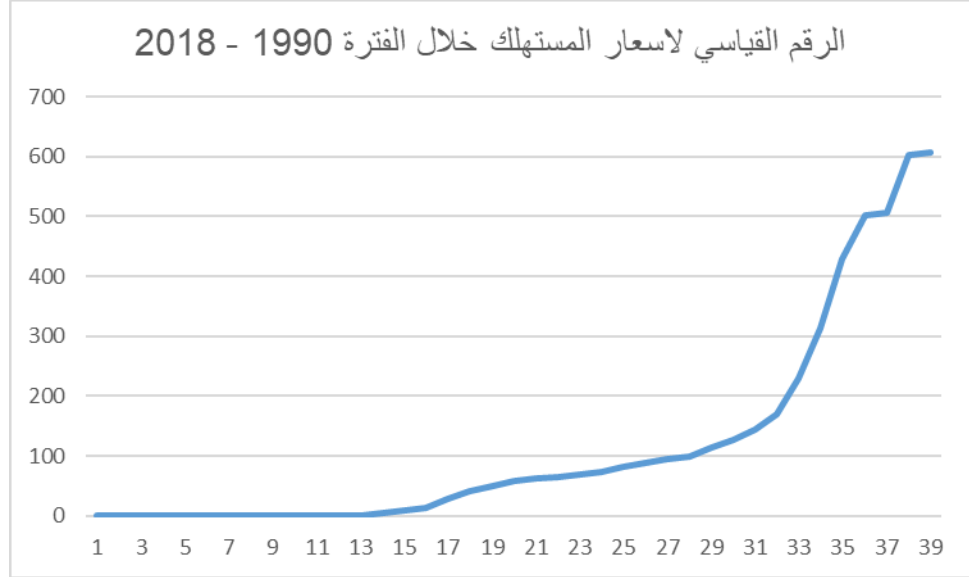
المصدر: السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، الخرطوم، سنوات متعددة.





شكل رقم ( 3 / 2 / 4 )

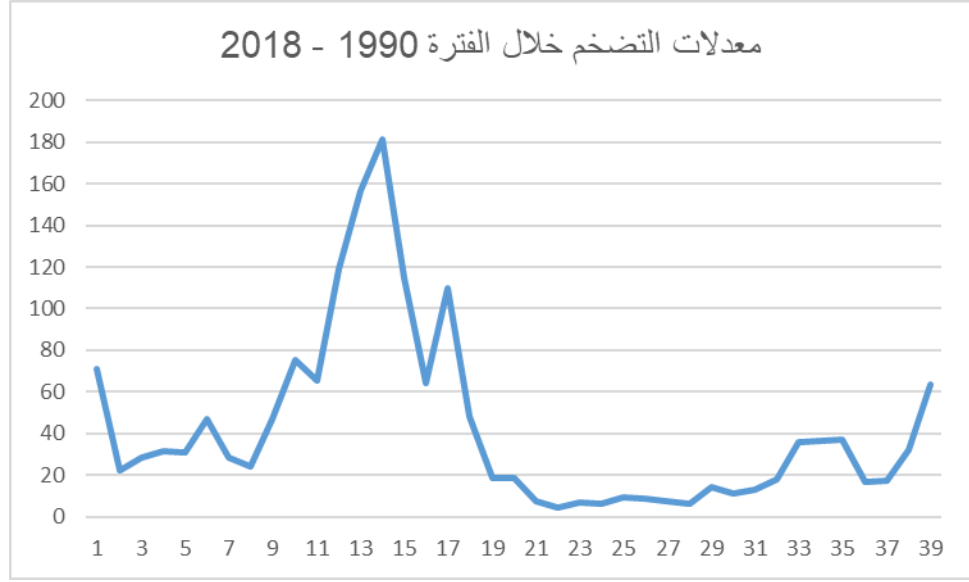
الرقم القياسي لاسعار المستهلك خلال الفترة 1990 - 2018



المصدر : إعداد الباحث

شكل رقم ( 4 / 2 / 4 )

معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2018



المصدر : إعداد الباحث

من خلال الجدول ( 3 / 2 / 4 ) والشكلين ( 3 / 2 / 4 ) ( 4 / 2 / 4 ) أعلاه نلاحظ أن هناك تغيرات موجبة تعكس استمرار تزايد الرقم القياسي للأسعار سنوياً، وذلك باستثناء السنوات (2000-2004م) التي حققت معدلات تغير طفيفة. وقد تزايدت معدلات التضخم السنوي مقاساً بالرقم القياسي للأسعار المستهلك من 13.15% عام 1995م إلى 40.95% عام 1997م ليسجل تباطؤاً في العامين (1988م، 1999م) ثم سجل انخفاضاً بدأ من عام (2000م، 2001م، 2002م، 2003م) ليسجل (4.4%، 6.9%، 6.2%)، على التوالي كما تلاحظ بأن التضخم بدأ يرتفع تدريجياً حتى وصل إلى 14.3% عام 2008م، كما اننا نلاحظ أن الرقم القياسي للأسعار المستهلك (CPI) كمقياس للتضخم قد شهد ارتفاعاً ضمن قرنين امتدت الأولى من 1995م وحتى 1999م سجل 187.9 نقطة ليأخذ في الانخفاض حتى وصل 100 نقطة، ثم عاود الارتفاع ثانية مسجلاً 123.7 نقطة عام 2008م. يمكن تحليل معدلات التضخم على فترات تمتد من العام 1990 وحتى العام 2013م<sup>241</sup>.

<sup>241</sup> جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، مرجع سابق، ص - 93، Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany

**الفترة الأولى 1990-1991م:** تعتبر هذه الفترة ما قبل تحرير الاقتصادي حيث سجلت معدلات التضخم معدلات عالية نسبة تدني الإنتاج والمعروض من السلع الاستهلاكية بالإضافة للعبء الكبير على الاقتصاد والذي نتج من استيراد البترول والقمح.

**الفترة الثانية (1992-1996م):** تعتبر هذه الفترة فترة التحرير الاقتصادي حيث تم تحرير معظم السلع الاستهلاكية عد سلعة الخبز والبترول والكهرباء حيث تم التحرير تدريجياً حتى العام 1996 وقد شهدت هذه الفترة معدلات تضخم عالية حيث سجل 181.5 في العام 1993 كأعلى تضخم في هذه الفترة.

**الفترة الثالثة (1997-2006م):** شهد الاقتصاد في هذه الفترة معدلات نمو عالية نسبة لإنتاج البترول أدى لاستقرار أسعار السلع الاستهلاكية والخدمية التي أدت إلى انخفاض معدلات التضخم حيث سجل العام 2001م 4.4%.

**الفترة (2007-2009م):** واجه العالم في العام 2007/2008م أزمة مالية خطيرة، تباينت الآراء حول السبب الأساسي لحدوثها، وقد انعكست هذه الأزمة على جل اقتصاديات الدول حيث انهارت اقتصاديات دول كثيرة، وتوسعت الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، وقد تم استخدام إجراءات وتقنيات مالية معقدة لحل هذه الأزمة، وقد انعكست هذه الأزمة على السودان حيث شكلت وزارة المالية مع بنك السودان لجنة متابعة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

أبرز العوامل التي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار للعام 2008م والتي انعكست بدورها على ارتفاع معدلات التضخم في السودان، ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة خاصة بعض السلع التي لها وزن إنفاقي لدي المستورد كالدقيق، السكر، الأرز، والعدس، الزيوت النباتية، والألبان الجافة. وكانت الفترة (2000-2007م) انخفاضاً في معدلات التضخم حيث سجلت التضخم خانة واحدة، حيث انخفض التضخم من 18.9% عام 1999م إلى 6.2% عام 2007م. لكن التضخم ارتفع بعد ذلك، كبيرة، خاصة بعد انفصال جنوب السودان<sup>(242)</sup>. ليصل إلى أعلى من 30% منذ عام 2012م (المعدل السنوي لمؤشر أسعار المستهلكين، متوسط الفترة)، وتحليل معدلات التضخم حسب الوتيرة الشهرية كان المعدل أعلى خلال فترات معينة (متجاوزاً 40%) كما كان الحال في النصف الثاني من عام 2012م والربع الأول من عام

<sup>242</sup> - جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2014م، صص 9-10. Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany



2013م حين بلغ أعلى معدل شهري 47.8% خلال مارس 2013م بدأت بعده الزيادة مستوى الأسعار تتراجع، وكانت هناك ذروة أخرى في معدلات التضخم حيث بلغت 46.8% خلال يوليو 2014م ثم تراجعت إلى 25.7% في ديسمبر 2014م. من الأسباب الرئيسية للارتفاع الحاد في معدل التضخم منذ عام 2011م قيام بنك السودان المركزي بتمويل عجز الموازنة بطباعة نقود جديدة عبر منح الحكومة قروضاً مباشرة. وأسفر هذا عن الزيادة سريعة في النمو النقدي دفع الأسعار إلى الارتفاع، ومن الإجراءات الرئيسية الأخرى التي أسهمت في رفع معدل التضخم منذ يونيو 2012م اعتماد برنامج إصلاحي أسفر عن خفض حاد في سعر الصرف الأجنبي الرسمي الإسمي وارتفاع الضرائب والإلغاء التدريجي لدعم الوقود، ونجم عن جميع هذه الإجراءات ارتفاع الأسعار، وخاصة الإلغاء التدريجي لدعم المنتجات البترولية، وأثر الإجراء الأخير على توقعات بارتفاع أسعار المنتجات البترولية في المستقبل القريب وما من آثار على أسعار غيرها من السلع في الاقتصاد<sup>(243)</sup>. لقد سجل متوسط معدل التضخم انخفاضاً في العام 2015م حيث بلغ 16.9% مقارنة بـ 36.9% في العام 2014م وذلك بسبب الاستمرار في دعم السلع الأساسية والخدمات، خفض الاستدانة في البنك المركزي، توفير النقد الأجنبي، انخفاض أسعار النفط نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية<sup>(244)</sup>.

استهدف البرنامج تحقيق الاستقرار للمستويات العامة للأسعار والنزول بمستويات متوسط معدل التضخم بنهاية العام 2015م إلى 25.9%، وذلك من خلال تحجيم النمو النقدي وتحقيق استقرار سعر الصرف الأجنبي، وزيادة إنتاج سلع إحلال الواردات وترقية الصادرات، بالإضافة إلى توفير مدخلات إنتاج الزراعة، وقد سجل متوسط التضخم تحسناً ملحوظاً خلال العام 2015م ليصل إلى 16.9% مقارنة بـ (25.9%) مستهدف بالبرنامج وذلك لانخفاض الأسعار عالمياً والجهود المبذولة من بنك السودان ووزارة المالية بإحكام التنسيق بين السياسة النقدية والمالية للنزول بمعدلات التضخم إلى المستويات المعقولة وذلك باتخاذ الإجراءات والتدابير الخاصة بتحجيم الاستدانة من بنك السودان المركزي وتعديل سياسة شراء الذهب<sup>(245)</sup>.

<sup>243</sup> - البنك الدولي، مذكرة اقتصادية عن السودان، مرجع سابق، ص 10.

<sup>244</sup> - جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، تقرير تقييم مؤشرات أداء البرامج الخماسي للعام 2015م، ص

<sup>245</sup> - جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي المرجع السابق، ص 7.



شهدت الأعوام 2016م و2017م و 2018م إرتفاع متصاعد في المتوسط السنوي لمعدل التضخم إلى 17.6% و32.4% و63.3% ويعزى ذلك لارتفاع معدل النمو في عرض النقود بسبب التمويل بالعجز بالإضافة إلى تطبيق السلطات المالية لحزمة الإجراءات الاقتصادية شملت رفع الدعم عن بعض السلع منها الوقود والقمح، بالإضافة إلى إرتفاع تمويل المصارف للقطاع الخاص وتحريك سعر الصرف الأجنبي، ثم تراجع معدل التضخم في العام 2019 إلى 51%، ثم عاود الصعود في العام 2020 حيث وصل إلى أعلى مستوياته بمعدل تضخم بلغ في المتوسط السنوي 163.3% ويعود ذلك بصورة أساسية إلى للزيادة في نمو عرض النقود نتيجة لارتفاع صافي الأستدانة الحكومية المؤقتة من البنك المركزي وارتفاع تمويل المصارف للقطاع الخاص، بالإضافة إلى آثار رفع الدعم عن الوقود وتقلبات سعر الصرف الأجنبي في السوق الموازي وانخفاض المعروض من السلع والخدمات لتدني الإنتاج الحقيقي بسبب انتشار جائحة كورونا (وباء كوفيد19) بجانب أسباب هيكلية أخرى ساهمت في زيادة أسعار السلع والخدمات.

### ثالثاً: عرض النقود في السودان

النقود متغير أساسي في الاقتصاد السوداني شأنه شأن موقعه في اقتصاديات الدول الأخرى . وتعتبر القاعدة النقدية أو النقود الاحتياطية من اهم البنود التي تؤثر في سيولة البنوك التجارية وفي قدرتها على خلق النقود من خلال منح التمويل للمتعاملين معها ويتكون العرض الكلي للنقود في المجتمع من وسائل الدفع الجارية أو النقود الحاضرة وشبه النقود. وتتكون وسائل الدفع الجارية أو النقود الحاضرة من العملة لدي الجمهور والودائع تحت الطلب.

يعمل بنك السودان المركزي على إدارة السيولة بالمستوى الذي يمكن من توفير السيولة الكافية لمقابلة احتياجات النشاط الاقتصادي وتفادي الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال تدخل وحدة العمليات النقدية، كما يقوم بنك السودان المركزي بتوظيف آليات إدارة السيولة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة ومبادلات النقد الأجنبي وهوامش أرباح المراجحات. ولتطوير أدوات إدارة السيولة تم استحداث شهادات إيجاره بنك السودان المركزي (شهاب) في سبتمبر 2005م، باعتبارها إحدى أدوات إدارة السيولة، بجانب شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) والصكوك الحكومية، حيث أوقف بنك السودان المركزي نافذة العجز السيولي للمصارف واستبدال ذلك بالسماح للمصارف بحيازة الصكوك لاستخدامها عن



طريق البيع الفوري لبنك السودان المركزي بغرض الحصول على السيولة، واستعداده لإعادة بيعها عند الحاجة.

يشمل عرض النقود التعريف الواسع للنقود ( $M_2$ ) كلاً من العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى شبه النقود (الهوامش على خطابات الاعتمادات المستندي وعلى خطابات الضمان والودائع لأجل والودائع الاستثمارية). فيما يشمل عرض النقود بمعناه الضيق ( $M_1$ ) العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب.<sup>246</sup>

جدول (4-2-3) عرض النقود في السودان خلال الفترة (1980 - 2018م)

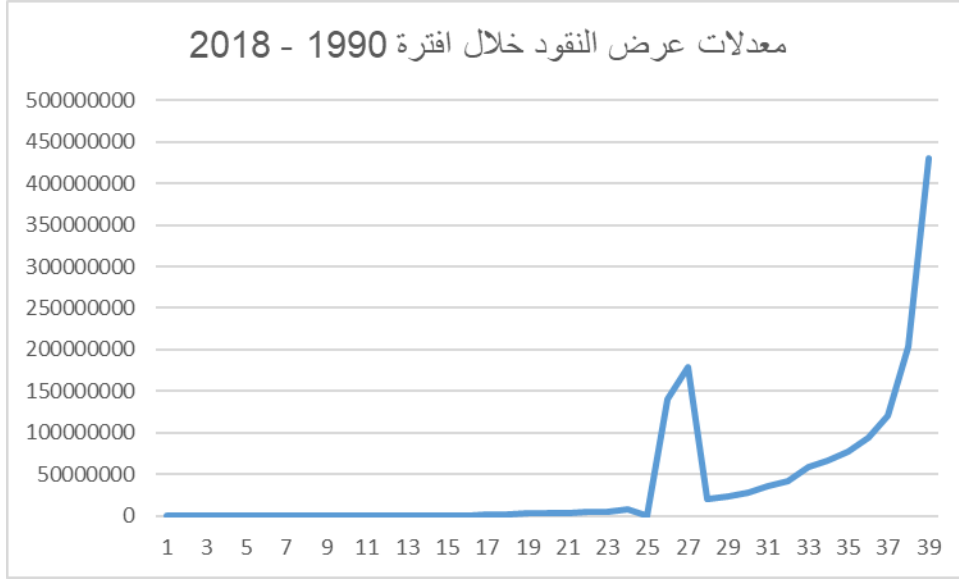
العام	عرض النقود
1990	6.31644
1991	2.51497
1992	141594.5
1993	268583.4
1994	405353
1995	705870
1996	1165980
1997	1596100
1998	2579300
1999	2579300
2000	3466700
2001	4322200
2002	5633700
2003	7430900
2004	4.604500

140313800	2005
178717800	2006
19714600	2007
22933200	2008
28314500	2009
35497900	2010
41853000	2011
58663000	2012
66445700	2013
77739000	2014
93642600	2015
120800100	2016
203367500	2017
430986000	2018

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، إدارة الإحصاء، ( 2010 م - 2021 م).

شكل رقم ( 4/2/4 )

معدلات عرض النقود خلال الفترة 1990 - 2018



المصدر : إعداد الباحث

زاد عرض النقود في عام 1990م بمبلغ 31644.60 مليون جنيه وزاد في عام 1991م بمبلغ 51497.20 مليون جنيه وتجدر الاشارة هنا إلى أن الزيادة في عام 1991م كانت ضعفي الزيادة التي حدثت في عام 1990م. خلال السنوات (1992-1996م) أصبحت الزيادات السنوية في عرض النقود كبيرة جدا. وبذلك يكون عرض النقود قد دخل لأول مرة حيز مئات الاف الملايين من الجنيهات بعد ان كان في نطاق عشرات الالاف من الملايين من الجنيهات خلال الفترة (1978-1991م). ارتفع عرض النقود من مبلغ 50594141 مليون جنيه في عام 1992م الى مبلغ 1,165980.0 مليون جنيه في عام 1996م وكانت الزيادات السنوية في عرض النقود خلال هذه الفترة بمبلغ 40583268 مليون جنيه في عام 1993م ومبلغ 90352405 مليون جنيه في عام 1994م ومبلغ 7058700 مليون جنيه في عام 1995م.

ساهمت الزيادات السنوية الكبيرة في عرض النقود خلال سنوات عقد التسعينيات في زيادة حدة التضخم السنوي الذي ادي إلتدهور السودان خلال هذه السنوات فكانت معدلات التضخم السنوي 116.9% و68.4% و135.3% في السنوات (1990م-1991م-1992<sup>247</sup>م-1993م-1994م-1995م) على التوالي. مكونات عرض النقود وهي العملة بايدي الجمهور والودائع تحت الطلب وشبه النقود جميعها شهدت

<sup>247</sup> جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، تقارير لسنوات مختلفة.





زيادات سنوية مستمرة طوال الفترة (1980-2015م). قد بلغ كل من العملة بايدي الجمهور ودائع تحت الطلب وشبه النقود.

الزيادات السنوية في الودائع تحت الطلب كانت دائما أكبر من الزيادات السنوية في العملة بايدي الجمهور خلال (1980-1992م) وهذا دلالة على ان الجمهور بدأ يتجه نحو التعامل مع المصارف بصورة ايجابية، في السابقة كانت العملة بايدي الجمهور أكبر من حجم الودائع تحت الطلب ولكن منذ عام 1992م تخفي حجم الودائع تحت الطلب حجم العملة بايدي الجمهور وهذه دلالة على ان تعامل الجمهور مع المصارف كان في اتساع مستمر، وهذا يدل على المؤشرات الايجابية في نشاطات المصارف وفي السياسات النقدية وفي تفهم الجمهور لأهمية التعامل مع المصارف. خلال الأعوام (1993م و1994م و1995م و1996م) كان حجم العملة بايدي الجمهور أكبر بكثير جدا من حجم الودائع تحت الطلب ففي الاعوام الاربعة على التوالي كان حجم العملة بايدي الجمهور هي 94539.7 مليون جنية مقابل 65869.8 مليون جنية ومبلغ 147902 مليون جنية مقابل 99476.1 مليون جنية ومبلغ 444390 مليون جنية مقابل 328140 مليون جنية اما شبه النقود فقد زاد زيادات كبيرة خلال السنوات التسعيات. فقد ارتفع حجم شبه النقود من مبلغ 4691.7 مليون جنية في عام 1990م إلى مبلغ 793 17 مليون جنية في عام 1991م وهي زيادة تصل إلى حوالي 100% ثم ارتفع في عام 1992م بمبلغ 45092.8 مليون جنية وذلك بزيادة تصل إلى 35721.1 مليون جنية عما كان عليه في العام السابق واستمر حجم شبه النقود في الزيادات الكبيرة في عام 1993م حيث بلغ مقداره 10817309 مليون جنية أي بزيادة قدرها 63081.1 مليون جنية وبلغ حجم شبه النقود في 1994م مبلغ 157974.8 مليون جنية وارتفع الى مبلغ 289270 مليون جنية في 1995م. ثم الى مبلغ 393450 مليون جنية في عام 1996م فكانت الزيادات السنوية في حجم شبه النقود في الاعوام التالية مبلغ 5.806 مليون جنية ومبلغ 7.609 مليون جنية ومبلغ 8.831 مليون جنية ومبلغ 11.208 مليون جنية على التوالي وفي عام 1997م و1998م و1999م و2000م. ان حجم شبه النقود من عام 2001م إلى 2005م في تزايد مستمر كما موضح في الجدول. إرتفع عرض النقود بمبلغ 1842.8 مليون جنية من 17871.8 مليون جنية عام 2006م الى 19714.6 مليون جنية بنهاية عام 2007م بمعدل نمو 10.3% مقارنة بمعدل نمو 27.4% للعام 2006م، وقد نتجت هذه الزيادة عن الإرتفاع في كلٍ من وسائل الدفع الجارية بمبلغ 850.5 مليون جنية وشبه النقود بمبلغ 992.3 مليون جنية.



تعزى الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 284.4 مليون جنيه والودائع تحت الطلب بمبلغ 566.1 مليون جنيه. في العام 2008م ارتفع عرض النقود بمبلغ 3218.6 مليون جنيه من 19714.6 مليون جنيه عام 2007م إلى 22933.2 مليون جنيه بنهاية عام 2008م بمعدل نمو بلغ 16.3% مقارنة بمعدل نمو 10.3% للعام 2007م وحدثت زيادة في كل من وسائل الدفع الجارية بمبلغ 2,262.9 مليون جنيه وشبه النقود بمبلغ 955.7 مليون جنيه وتعزى الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 1134.9 مليون جنيه والودائع تحت الطلب بمبلغ 1128 مليون جنيه. في العام 2009م ارتفع عرض النقود بمبلغ 5381.3 مليون جنيه من 22933.2 مليون جنيه عام 2008م إلى 28314.5 مليون جنيه بنهاية العام 2009<sup>248</sup>م بمعدل نمو 23.5% مقارنة بمعدل نمو 16.3% للعام 2008م، وقد كانت الزيادة في كل من وسائل الدفع الجارية بمبلغ 2476.3 مليون جنيه وشبه النقود بمبلغ 2,905 مليون جنيه. وتُرجم الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 1,291.6 مليون جنيه والودائع تحت الطلب بمبلغ 1,184.7 مليون جنيه.

في العام 2010م ارتفع عرض النقود بمبلغ 7,183.4 مليون جنيه من 28,314.5 مليون جنيه عام 2009م إلى 35497.9 مليون جنيه بنهاية عام 2010م بمعدل نمو وقدره 25.4% مقارنة بمعدل نمو قدره 23.5% للعام 2009م، وقد بلغت الزيادة في كل من وسائل الدفع الجارية وشبه النقود مبلغ 3,802 ومبلغ 3,381.4 مليون جنيه على التوالي. وترجع الزيادة في وسائل الدفع الجارية وشبه النقود إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 2,0018 مليون جنيه والودائع تحت الطلب بمبلغ 1,800.2 مليون جنيه. في العام 2011م ارتفع عرض النقود بمبلغ 6,335.1 مليون جنيه من 35497.9 مليون جنيه بنهاية عام 2010م إلى 41853 مليون جنيه بنهاية عام 2011م بمعدل نمو قدره 17.9% علماً بأن السياسة النقدية استهدفت نسبة 17% مقارنة بمعدل نمو 25.4% للعام 2010م، ويرجع السبب في إنخفاض معدل النمو لخروج جزء من الكتلة النقدية بعد انفصال الجنوب في يوليو 2011م. بلغت الزيادة في كل من وسائل الدفع الجارية وشبه النقود 4,941.7 مليون جنيه و1413.4 مليون جنيه على التوالي. وتعزى الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 2,782.1 مليون جنيه والودائع تحت الطلب بمبلغ 2,159.6 مليون جنيه بنسبة زيادة 27.6% و29.1% على التوالي.

<sup>248</sup> جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، مرجع سابق.



في العام 2012م إرتفع عرض النقود إلى 58,663.3 مليون جنية مقارنة بالعام 2011م حيث كان عرض النقود 41853 مليون جنية بمعدل نمو بلغ 40.2% بين العامين وهذه الزيادة تتسق مع الاتجاه العام التصاعدي لعرض النقود خلال الخمسة أعوام الأخيرة . بلغت الزيادة في كل من وسائل الدفع الجارية وشبه النقود 6,143.3 مليون جنية و10,666.9 مليون جنية على التوالي. وتعزى هذه الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى إرتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 3,901.4 مليون جنية والودائع تحت الطلب مبلغ 2,242 مليون جنية بمعدل 30.4% و18.7% على التوالي. في العام 2013م إرتفع عرض النقود إلى 66,445.7 مليون جنية من 58,663.3 عام 2012م بمعدل نمو بلغ 13.3% مقارنة بمعدل نمو 40.2% في العام 2012م، وذلك نتيجة لخفض مشتريات الذهب ومشتريات الذهب وإنخفاض صافي الأصول الأجنبية نتيجة لزيادة إلتزامات بنك السودان المركزي بسبب تخفيض سعر صرف الجنية السوداني، علماً بأن السياسة النقدية إستهدفت معدل نمو دره 21% في العام 2013م ونلاحظ بأن معدل النمو المحقق أقل من المستهدف بمعدل 7.7% في هذا العام . بلغت الزيادة في كل من وسائل الدفع الجارية وشبه النقود 4,671.9 مليون جنية و3,110.5 مليون جنية على التوالي، وتعزى الزيادة في وسائل الدفع الدارية إلى إرتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 2,426.9 مليون جنية والودائع تحت الطلب بمبلغ 2,245 مليون جنية بمعدل 14.5% و15.8% على التوالي، والزيادة في شبه النقود تعود إلى إرتفاع الودائع بالعملة المحلية بمبلغ 2,422.5 مليون جنية بمعدل 14.7%، والودائع بالعملة الأجنبية بمبلغ 688 مليون جنية بمعدل 6.1%. في العام 2014 إرتفع عرض النقود إلى 77,739 مليون جنية مقارنة بالعام 2013م حيث كان عرض النقود 66,445.7 مليون جنية بمعدل نمو 17% في عام 2014م مقارنة بمعدل نمو 13.3% في العام 2013م، وذلك نتيجة زيادة فرق السعر<sup>249</sup> الناتج عن عمليات شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية، إضافة إلى إرتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص.

علماً بأن السياسة النقدية إستهدفت معدل نمو قدره 16.6% في عام 2014م حيث بلغ الانحراف بين المخطط والمحقق بمقدار 3.3% في عام 2014م. بلغت الزيادة في كل من وسائل الدفع الجارية وشبه النقود 7,420.8 مليون جنية و3,872.5 مليون جنية على التوالي، وتعزى الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى إرتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 4,164,7 مليون جنية والودائع تحت الطلب بمبلغ 3,256.1 مليون

<sup>249</sup> بنك السودان المركزي، مرجع سابق.



جنيه بمعدل 21.7% و 19.7% على التوالي، فيما ترجع الزيادة في شبه النقود إلى إرتفاع ودائع العملة المحلية بمبلغ 2,315.6 مليون جنيه بمعدل 12.3% والودائع بالعملة الأجنبية بمبلغ 1,566.9 مليون جنيه بمعدل 13.1% نتيجة لأنخفاض سعر الصرف الأجنبي. في العام 2015م إرتفع عرض النقود إلى 93642.6 مليون جنيه من 77,739 مليون جنيه بنهاية عام 2014م بمعدل نمو 20.5% مقارنة بمعدل نمو 17% في عام 2014م، وذلك نتيجة لزيادة فرق السعر الناتج من عمليات شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية، بالإضافة إلى إرتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص وزيادة فروقات سعر دعم القمح وإرتفاع التمويل المقدم من البنك المركزي للمصارف، علماً بأن السياسة النقدية استهدفت معدل نمو قدره 15.3% في العام 2015م بمعنى تم تحقيق معدل نمو اكبر من المستهدف بمقدار 5.2%. بلغت الزيادة في كل من وسائل الدفع الجارية وشبه النقود 9,785.6 مليون جنيه و 6,118 مليون جنيه على التوالي، وتعزى الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى إرتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 4,152.3 مليون جنيه والودائع تحت الطلب بمبلغ 5,633.3 مليون جنيه بمعدل 17.8% و 28.5% على التوالي، فيما تعزى الزيادة في شبه النقود إلى إرتفاع ودائع العملة المحلية و بمبلغ 6,484.6 مليون جنيه بمعدل 30.6%. في العام 2016م إرتفع عرض النقود إلى 120,800.1 مليون جنيه من 93,642.6 مليون جنيه بنهاية عام 2015م بمعدل نمو 29% مقارنة بمعدل نمو 20.5% في عام 2015م، وذلك نتيجة لزيادة فرق السعر لعمليات شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية، بالإضافة إلى إرتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص، وإرتفاع المبالغ المدفوعة بواسطة بنك السودان المركزي لمقابلة التزامات الحكومة علماً بأن السياسة النقدية استهدفت معدل نمو قدره 19.3% في عام 2016م مقارنة بالمحقق نجد زيادة المحقق عن المستهدف بمعدل 9.7%. بلغت الزيادة في كل من وسائل الدفع الجارية وشبه النقود 19,301.1 مليون جنيه و 7,856.4 مليون جنيه على التوالي.

وتعزى الزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى إرتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 11,216.6 مليون جنيه والودائع تحت الطلب بمبلغ 8,084.5 مليون جنيه بمعدل 40.8%، و 39.9% على التوالي، فيما يعزى الزيادة في شبه النقود إلى إرتفاع ودائع العملة المحلية بمبلغ 7,048.6 مليون جنيه بمعدل 25.5%. في عامي 2017م و 2018م حدث إرتفاع في عرض النقود من 203,367.5 مليون جنيه عام 2017م إلى

430,786.0 مليون جنيه بمعدل 111.8% مقارنة بمعدل 68.4% في العام السابق، وذلك نتيجةً لارتفاع  
بند إعادة تقييم الأصول والخصوم.<sup>250</sup>

## الفصل الخامس

### الدارسة التحليلية

المبحث الأول: بناء وتوصيف لنموذج والتحليل والاختبار

المبحث الثاني: الخاتمة النتائج والتوصيات

## الفصل الخامس

### الدراسة التحليلية

#### تحليل أثر سعر الصرف الأجنبي على متغيرات الاقتصاد السوداني "بناء وتوصيف النموذج، تحليل واختبار الفرضيات"

النموذج القياسي هو نموذج جبري احتمالي يحتوي على متغيرات عشوائية (ui) تجعل العلاقات غير تامة بين متغيرات الدراسة، وقد احتوى نموذج الدراسة على المتغيرات الآتية:

1- سعر الصرف كمتغير مستقل (EX)

2- الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع (GDP).

3- التضخم كمتغير تابع (IN).

4- عرض النقود كمتغير تابع (M2).

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الإقتصاد القياسي عبر تحليل السلاسل الزمنية لاثبات صحة الفرضيات الخاصة بالمتغيرات التابعة وعلاقتها بالمتغير المستقل (سعر الصرف). وللوصول لنتائج التحليل اعتمدت الدراسة الخطوات الآتية:

1- إختبار جزر الوحدة كأفضل طريقة لتحقيق استقرار السلاسل الزمنية والحصول على نتائج

أكثر دقة وتصحيح الانحرافات عبر اختبارات الاستقرار (unit root test)

2- إختبار التكامل المشترك لبيان وجود التوازن المستقر في الأجل الطويل بين سلسلتين

زمنيتين أو أكثر (Co – Integration).

3- بعد إجراء إختبار جزر الوحدة والتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية وسكون

السلاسل الزمنية يتم تقدير العلاقة باستخدام منهجية (ARDL). An autoregressive

Distributed lag. (الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة) في نموذج الدراسة

4- توصيف النموذج: Model description

يتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس أثر سعر الصرف على الناتج المحلي والتضخم وعرض النقود في السودان خلال الفترة (1990م - 2018م) ثلاث متغيرات تم التعبير عنها بدوال رياضية بعد تحديدها باستخدام النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية. وكما هو معلوم فإن النظرية الاقتصادية لا تقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك تم الإعتماد على شكل الإنتشار وأسلوب التجريب للأشكال الرياضية المختلفة والإستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضى والذي يعكس توصيف العلاقات بصورة اقرب للواقع وأكثر تحقيقاً لأهداف الدراسة . إعتمدت الدراسة على إستخدام الصيغة اللوغرثمية بهدف الحصول على مروونات المتغيرات وتقليل تشتت البيانات فى الدراسة ، فتم أخذ اللوغريثم الطبيعى للمتغيرات فأصبحت الصورة النهائية للنموذج كالاتى:

$$GDP = \beta_0 - \beta_1 \log EX + u_i$$

$$IN = \beta_0 - \beta_1 \log EX + u_i$$

$$M = \beta_0 - \beta_1 \log EX + u_i$$

بيانات الدراسة: Study data

دراسة النماذج القياسية تستوجب الإعتماد على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة فى النموذج, فتم الإعتماد على سلاسل زمنية للمتغيرات منذ العام (1990م-2018م) وهى فترة تسع وعشرون عاماً حتى تعكس نتائج أكثر واقعية ودقة من الجهاز المركزى للإحصاء وبنك السودان المركزى ووزارة المالية.

طرق إختبار بيانات النموذج: methods of testing study data

1- إختبار بيانات السلاسل الزمنية: Augmented Dickey Fuller .

تم استخدام اختبارات جزر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد

الأتى:



- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
  - ثبات التباين عبر الزمن.
  - التغيرات بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا علي الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس علي القيمة المطلقة للزمن الذي يجب عنده التغيرات.
- وأعتمدت الدراسة على تطبيق إختبار ديكي فولر (ADF) الموسع للتأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باعتبارها من أكثر الإختبارات استخداماً في هذا الخصوص.

## 2- اختبارات التكامل المشترك: Co- Integration Tests.

تم استخدام إختبار الحدود في التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل ، والذي يتطلب عدم استقرار متغيرات الدراسة الخاضعة للاختبار في مستواها ، وتصبح ساكنة بعد اخذ الفروق الاولى او الثانية وتؤدي تقلبات سلسلة في الغاء التقلبات في سلسلة اخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن.<sup>251</sup>

## 3- أسلوب تقدير نموذج الدراسة: Anautoregressive Distributedlag. (الانحدار الزاتي لفترات الابطاء الموزعة).

تم الإعتماد في تقدير النموذج علي منهجية (ARDL) والتي تعتبر من أحدث الطرق القياسية في تقدير نماذج الإنحدار في كل من الأجل القصير والأجل الطويل. وتمتاز بالخصائص الاتية<sup>252</sup> :

- يمكن ان تجمع متغيرات ذات اكثر من مستوي من الاستقرار ولا يشترط ان تكون جميعها ساكنة عند نفس المستوي .
- ان لا يكون أي من المتغيرات المستقلة متكاملًا من الدرجة الثانية او رتبة اعلي.

<sup>251</sup> Gujarati, D N (2011) Econometrics by Examples the Mc Grow – Hill Companies, Inc. New York. 2003, p 842.

<sup>252</sup> Pesaran M and pesaran B (2009). Time series econometrics :using microfit 5.0 (window version) oxford university press 38.



- نستطيع من المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى الطويل والمدى القصير وتحديد حجم تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع.
- تعمل المنهجية علي تخفيض درجة حرية النموذج، حيث يعتمد النموذج علي تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة . ويحتاج ذلك الي حجم عينة كبير نسبيا وعدد اقل من المتغيرات.
- يجب ان يكون معامل تصحيح الخطأ في النموذج القصير الاجل سالب ومعنوي ECM بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل من خلال اختبارات الحدود.
- استخدام معايير تحديد فترات الابطاء في تحديد رتبة النموذج AIC , واعتماد القيمة الاقل في تحديد النموذج الملائم.
- اجراء الاختبارات القياسية لتحديد سلامة النموذج القياسي المقدر ودراسة مشكلات القياس (الاختبارات التشخيصية للنموذج).

جدول رقم ( 1-1-4 )

نتيجة اختبارات جزر الوحدة في نموذج اثر سعر الصرف علي الناتج المحلي الاجمالي والتضخم في السودان. خلال الفترة (1990م - 2018م)

الفرق الثاني		الفرق الأول		المستوى		متغيرات الدراسة
ADF	P Value	ADF	P Value	ADF	P Value	
-	-	-	-	-	0.0004	سعر الصرف.
				5.431072		
-	-	-	0.0026	-	0.6095	الناتج المحل الاجمالي .
		4.561378		1.295152		
-	-	-	0.0001	0.413188	0.9776	التضخم .
		6.268947				
				7.326132	0.0024	عرض النقود .
				-		

المصدر: الباحث. 2023 Eviews.

يتضح من الجدول ( 1-1-4 ) واعتمادا علي ADF وبوجود ثابت فقط : ان متغيري سعر الصرف وعرض النقود ساكن في المستوي, والناتج المحلي الاجمالي والتضخم ساكنة في الفروق الاول . ومعنوية القواطع في المتغيرات بقيم معنوية 0.0000 0.0030 0.0088 0.0002 لسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي والتضخم وعرض النقود علي التوالي , ويمكن ملاحظة ذلك بالنظر لجداول التحليل, وذلك عند مستوي معنوية 0.05% . وبتقدير النموذج حسب منهجية ARDL القياسية نتحصل علي النتيجة الاتية :

جدول رقم ( 2-1-4 )

نتيجة تقدير نموذج اثر سعر الصرف علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان. خلال الفترة (1990م – 2018م)

Prob	Std.ERROR	StatisticT -	Coefficient	Variable
0.0376	0.053368	16.91975	0.902968	الثابت (c)
0.0331	0.013284	-19.22191	-0.255353	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: الباحث. 2023Eviews.

يتضح من الجدول ( 2-1-4 ) ان قيم واشارات المعالم تتفق مع النظرية الاقتصادية , حيث جاءت قيمة معامل الناتج المحلي الاجمالي سالبة -0.25 وتتفق مع الافتراضات الاساسية للدراسة, مع المعنوية عند 0.05% .

جدول رقم ( 3-1-4 )

نتيجة تقدير نموذج اثر سعر الصرف علي التضخم في السودان. خلال الفترة (1990م – 2018م)

Variable	Coefficient	StatisticT -	Std.ERROR	Prob
الثابت (c)	0.132326	18.932433	0.0002435	0.0012
التضخم	0.612132	-21.54375	0.0213287	0.0623

المصدر: الباحث. 2023Eviews.

يتضح من الجدول ( 3-1-4 ) ان قيم واشارات المعالم تتفق مع النظرية الاقتصادية , حيث جاءت قيمة معامل التضخم موجبة 0.61 وتتفق مع الافتراضات الاساسية للدراسة, مع المعنوية عند 0.05% .

جدول رقم ( 4-1-4 )

نتيجة تقدير نموذج اثر سعر الصرف علي عرض النقود في السودان. خلال الفترة (1990م – 2018م)

Variable	Coefficient	StatisticT -	Std.ERROR	Prob
الثابت (c)	0.423664	15.32114	0.002343	0.00543
عرض النقود	0.722742	-18.32854	0.111326	0.0213

المصدر: الباحث. 2023Eviews.

يتضح من الجدول ( 4-1-4 ) ان قيم واشارات المعالم تتفق مع النظرية الاقتصادية , حيث جاءت قيمة معامل عرض النقود موجبة 0.72 وتتفق مع الافتراضات الاساسية للدراسة, مع المعنوية عند 0.05% .

جدول رقم ( 5-1-4 )

النتائج الإحصائية في نموذج اثر سعر الصرف علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (1990م-2018م)

الإحصائية	القيمة/النسبة
نسبة معامل التحديد $R^2$	%99
نسبة معامل التحديد المعدل $R^2$ adjusted	%95
قيمة F-Statistic	37401.49
Prop f-statistic	0.004053
قيمة (D.W) دوربن واتسون	2.35

المصدر الباحث E.views .2023.

يوضح الجدول معنوية النموذج عند مستوي معنوية 0.05% . ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار F - STATISTIC حيث بلغت قيمة  $F = 37401.49$  بمستوي معنوية 0.004053 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05% . وهذا يعني وجود علاقة بين متغيري الدراسة التابع والمستقل وجودة النموذج المقدر في التنبؤ .

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.95 بمعني ان نسبة 95% من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي ناتجة من تأثيرات سعر الصرف (المتغير المستقل) بينما 5% تأثير ترجع الي متغيرات اخري لم تضمن في النموذج. وهذا يدل علي جودة توفيق النموذج.

تظهر قيمة دوربن واتسون, ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للبقاقي حيث بلغت 2.35 فيتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل, حيث ان معامل الارتباط للبقاقي يساوي صفر بما ان قيمة دوربن واتسون تساوي 2 تقريبا.

جدول رقم ( 4-1-6 )

النتائج الإحصائية في نموذج اثر سعر الصرف علي التضخم في السودان خلال الفترة (1990م-2018م)

الإحصائية	القيمة/النسبة
نسبة معامل التحديد $R^2$	81%
نسبة معامل التحديد المعدل $R^2$ adjusted	78%
قيمة F-Statistic	24324.13
Prop f-statistic	0.000231
قيمة (D.W) دوربن واتسون	2.22

المصدر الباحث E.views .2023.

يوضح الجدول معنوية النموذج عند مستوي معنوية 0.05% . ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار F - STATISTIC حيث بلغت قيمة = 24324.13 F بمستوي معنوية 0.000231 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05% . وهذا يعني وجود علاقة بين متغيري الدراسة التابع والمستقل وجودة النموذج المقدر في التنبؤ .

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.78 بمعني ان نسبة 78% من التغيرات في متغير التضخم ناتجة من تأثيرات سعر الصرف (المتغير المستقل) بينما 22% تأثير ترجع الي متغيرات اخري لم تضمن في النموذج. وهذا يدل علي جودة توفيق النموذج.

تظهر قيمة دوربن واتسون, ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الزاتي للبواقي حيث بلغت 2.22 فيتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل, حيث ان معامل الارتباط للبواقي يساوي صفر بما ان قيمة دوربن واتسون تساوي 2 تقريبا.

جدول رقم ( 7-1-4 )

النتائج الإحصائية في نموذج اثر سعر الصرف علي عرض النقود في السودان خلال الفترة (1990م-2018م)

الإحصائية	القيمة/النسبة
نسبة معامل التحديد $R^2$	77%
نسبة معامل التحديد المعدل $R^2$ adjusted	74%
قيمة F-Statistic	34373.21
Prop f-statistic	0.001946
قيمة (D.W) دوربين واتسون	1.95

المصدر الباحث E.views .2023.

يوضح الجدول معنوية النموذج عند مستوي معنوية 0.05% . ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار F - STATISTIC . حيث بلغت قيمة  $F = 34373.21$  بمستوي معنوية 0.001946 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05% . وهذا يعني وجود علاقة بين متغيري الدراسة التابع والمستقل وجودة النموذج المقدر في التنبؤ .

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.74 بمعني ان نسبة 74 % من التغيرات في عرض النقود ناتجة من تأثير سعر الصرف (المتغير المستقل) بينما 26 % تأثير ترجع الي متغيرات اخري لم تضمن في النموذج. وهذا يدل علي جودة توفيق النموذج.

تظهر قيمة دوربين واتسون, ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للبقايا حيث بلغت 1.99 فيتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل, حيث ان معامل الارتباط للبقايا يساوي صفر بما ان قيمة دوربين واتسون تساوي 2 تقريبا.



للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات موضع الدراسة , يتم ذلك باختبار الحدود للتكامل المشترك ,ويمكن توضيح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنماذج اثر سعر الصرف علي الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وعرض النقود من خلال الجدول الاتي:

جدول رقم ( 8-1-4 )

نتائج اختبار التكامل المشترك(اختبار الحدود) في نموذج اثر سعر الصرف علي الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود والتضخم في السودان خلال الفترة (1990 – 2018م)

F – STATISTIC=	K = 3	VALUE
161.4428		
قيمة الحد الاعلي	قيمة الحد الادني	Significance level
3.35	2.63	10 %
3.87	3.1	5 %
4.38	3.55	2.50 %
5.00	4.13	1 %

المصدر: الباحث. E.views .2023.

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود Test Of Bound اذا كانت قيمة F المحسوبة اعلي من الحد الاعلي للقيم الحرجة . وعليه نرفض فرض العدم الذي يري انه لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل ,ونقبل الفرض البديل الذي يري عكس ذلك.ونستدل من الجدول رقم ( 8-1-4 ) ان قيمة F المحسوبة بلغت 161.4428 وهي اكبر من قيمة الحد الاعلي للقيم الحرجة عند كل مستويات المعنوية وهذا يعني قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم , وتوجد علاقة تكاملية مشتركة طويلة الاجل بين المتغيرات.

الاختبارات التشخيصية في نموذج اثر سعر الصرف علي الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وعرض النقود في السودان خلال الفترة 1990م – 2018م<sup>253</sup>:

يجب التأكد من ان النموذج المقدر قد استوفي بعض المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الاحصائي السليم , ويعتبر تحقيق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ من اهم هذه المعايير في قياس مرونة الاجل الطويل والقصير في المرحلة الاتية .

جدول رقم ( 9-1-4 )

نتيجة الاختبارات التشخيصية في منهجية ARDL لتقييم النموذج القياسي لاثر سعر الصرف علي الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وعرض النقود في السودان خلال الفترة 1990-2018م

الاختبار	الاحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي – LM	F-statistic(14.1)	42969.17	0.0838
B-G	chi-Squared(14)	15.99997	0.3134
التوزيع الطبيعي J-B	jarque-bera	0.160644	0.9228
عدم ثبات التباين .	F-Statistic(1.13)	0.352188	0.5631
ARCH	CHI-SQUARED(1)	0.395652	0.5293
ملائمة تصميم النموذج	T-Statistic (3)	0.652939	0.5604
RESET-RAMSE	F-Statistic (1.3)	0.426330	0.5604

المصدر: الباحث. E.views .2023.

Pradhan ,R Norman ,N badir Y and samadhan B (2013). Transport infrastructure foreign direct investment and economic <sup>253</sup>

growth interactions in India: the ARDL bound testing approach social and behavioral sciences VOL 104. PP 914 – 921.



يلاحظ علي الجدول رقم 5 الاتي :

- ان بواقي النموذج لاتعاني من وجود ارتباط ذاتي , وهي تتوزع توزيعاً طبيعياً وتباين ثابت. وان النموذج المصمم للدراسة ملائم من حيث الشكل الدالي ويمتاز بالاستقرارية الهيكلية. وكانت الاختبارات كالاتي:
- تشير احصائية (LM-BG) الي ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي (الزاتي). (اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي) فتم رفض فرض عدم القائل بان البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% .
- تشير احصائية (ARCH) الي قبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر. (اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الزاتي) وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% .
- تشير احصائية (J-B) الي قبول فرضية عدم التي تري ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر. (شكل التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة). وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% (اختبار التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي).
- تشير احصائية (رامسي - ريسيت) من خلال اختبار F الي صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر. وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% (اختبار ملائمة تصميم النموذج).

تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد في النموذج:

يتم استخدام نماذج تصحيح الخطأ للتوقيت بين السلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية التي تتجه في الأجل الطويل نحو وضع التوازن<sup>254</sup>. ويشترط لتحقيق ذلك ان تكون

Lee J (1995) capital goods import and long run growth journal of development Economics VOL 48, PP 91 – 110.<sup>254</sup>  
Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany



السلاسل مستقرة وتتصف بصفة التكامل المشترك، وهذا وما تم التحقق منه سابقاً. وبعد التأكد من وجود العلاقة التكاملية يمكن تقدير نموذج للعلاقة طويلة وقصيرة الأجل وذلك من خلال تقدير نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم ( 4-1-10 )

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج اثر سعر الصرف علي الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود والتضخم في السودان في الفترة 1990م – 2018م. مقدرات معاملات الاجل الطويل

Prob	Std.ERROR	StatisticT -	Coefficient	Variable
0.0121	0.988080	6.865967	6.784128	الثابت (c)
0.0485	0.176567	-13.08960	-2.311188	الناتج المحلي الاجمالي.
0.0171	0.094056	5.376537	0.505694	التضخم.
0.0223	0.032726	9.543728	0.213433	عرض النقود.

المصدر: الباحث. E.views. 2023.

جدول رقم ( 11-1-4 )

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج اثر سعر الصرف علي الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود والتضخم في السودان الفترة 1990 – 2018م. مقدرات معلمات الاجل القصير

PRO	T – STATISTIC	S – ERROR	COEFFICIEN T	المتغير
0.0125	50.82406	0.002619	-1.33100	CointEg(-1)
0.0084	75.99138	0.003360	-0.255353	الناتج المحلي الاجمالي
0.0308	20.66374	0.001218	0.325166	التضخم
0.0024	37.32553	0.012643	0.298646	عرض النقود

المصدر: الباحث. E.views. 2023.

تقييم مقدرات معلمات النموذج في الاجلين الطويل والقصير اقتصاديا, ومعلمة تصحيح الخطأ VECM في منهجية ARDL:

من نتائج الجداول ( 10-1-4 ) ( 11-1-4 ) يتضح ان تقديرات معلمات الاجل القصير تتوافق الي حد كبير من حيث مستوي المعنوية والاشارات مع نتائج مقدرات الاجل الطويل , وهذا لا يمنع تباين قيم المعلمات بنسب متفاوتة بين الاجلين.

## المبحث الثاني: خاتمة، النتائج والتوصيات

تشتمل الخاتمة علي مجموعة من النتائج والتوصيات علي النحو التالي:

### أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1- أثبتت الدراسة أن معامل الناتج المحلي الاجمالي يشير إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال فترة الدراسة في الأجلين الطويل والقصير. فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية للناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لسعر الصرف في الاجل الطويل) - (2.311188). وبلغت قيمة المرونة الجزئية للناتج المحلي الاجمالي لسعر الصرف في الاجل القصير ( -0.255353 ).

2- أوضحت الدراسة أن معامل التضخم يشير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف على التضخم في السودان خلال فترة الدراسة في الأجلين الطويل والقصير. حيث بلغت قيمة المرونة الجزئية للتضخم بالنسبة لسعر الصرف في الأجل الطويل ( 0.505694). وبلغت قيمة المرونة الجزئية للتضخم لسعر الصرف في الأجل القصير ( 0.32516).

3- ومن خلال التحليل نجد أن معامل عرض النقود يشير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف على عرض النقود خلال فترة الدراسة في الأجلين الطويل والقصير. فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية عرض النقود بالنسبة لسعر الصرف في الأجل الطويل (0.213433). وبلغت قيمة المرونة الجزئية للناتج المحلي الاجمالي لسعر الصرف في الاجل القصير ( -0.255353 ).

4- معامل تصحيح الخطأ  $CointEq(-1)^*$  يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على العلاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وتظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM معنوية وتأخذ قيمة سالبة- 0.133100 أي أن إنحرافات الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن

الديناميكي، بمعنى أن الاختلال في التوازن طويل الأجل يصحح بسرعة تعديل 13%، وظهرت معلمات الأجل الطويل والقصير معنوية لكل التقديرات عند المستوى.

5- أثبتت السلسلة الزمنية أن متغير عرض النقود (M2) مستقر عند الفرق الأول وبتطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير التضخم اتضح أيضاً أنه مستقر عند الفرق الأول وعليه فإن جميع المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) وذات ارتباط وعلاقة ذات دلالة إحصائية.

6- من خلال إجراء اختبار علاقة طويلة المدى Co Integration Test تبين أنه لا يوجد تكامل مشترك بين سعر الصرف الأجنبي ومتغيرات "النتاج المحلي الإجمالي وعرض النقود ومعدلات التضخم" خلال فترة الدراسة وذلك نسبة لاختبار الأثر والقيمة العظمى.

7- أن شح النقد الأجنبي ونقص احتياطات النقد الأجنبي أدت إلى عدم استقرار سعر الصرف الأجنبي، مما ترتب علي ذلك اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، بحيث تسبب ذلك في زيادة معدلات التضخم وخفض معدلات الناتج المحلي الإجمالي

#### ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- 1) ينبغي علي الدولة الإهتمام ببناء الإحتياطات النقدية الأجنبية وإيجاد مورد مستمر لتدفقات النقد الأجنبي.
- 2) ضرورة إهتمام السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي بإتباع سياسات سعر الصرف الأجنبي المرن المدار إستناداً علي سعر الصرف الأجنبي التأشيري.
- 3) علي الدولة تشجيع سياسات الصادرات من المنتجات النهائية من السلع الزراعية والصناعية التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
- 4) علي البنك المركزي وضع سياسات نقدية كفيلة بتوازن عرض النقود بصورة تحافظ علي الإستقرار الاقتصادي.
- 5) علي السلطات النقدية توحيد نافذة التعامل في النقد الأجنبي عبر البنك المركزي و تحجيم سعر

الصرف الأجنبي في السوق الموازي والتركيز علي السوق الرسمي.



(6) استخدام أدوات السياسة النقدية في خفض عرض النقود وإمتصاص الكتلة النقدية المتداولة في أيدي الجمهور لخفض معدلات التضخم .

(7) تشجيع شركات الصرافة وربطها بسياسات البنك المركزي لخلق أسواق نقد أجنبي تتحكم فيه الدولة



## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب العربية:

1. احمد طنطاوي (1995م): الاقتصاد الدولي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
2. أحمد عبد الموجود محمد عبد الطيف (2017م): تقلبات سعر الصرف وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
3. اسامة الخولي، مجدي شهاب (1997م): مبادي النقود والبنوك، الدارالجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية.
4. إسماعيل عبد الرحمن، حربي موسى عريقات (1999م): مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، عمان - الأردن.
5. العربي الجعيدي (2000م): اثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي، صندوق النقد العربي، اثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، أبو ظبي.
6. أنس البكري، وليد صافي (2002م): النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
7. باري سيجل، النقود والبنوك (1987م)، وجهة نظر النقيدين، دار المريخ للنشر، الرياض.
8. بكري كامل عكاشة (2001م): الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية.
9. خالد الوزني، أحمد الرفاعي (2003م): مباديء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.
10. خالد حسن البيلي، الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
11. حريري محمد خالد (1977م): الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سوريا.



12. حمدي عبد العظيم (1998م): الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف الأجنبي والموازنة العامة، زهرة الشرق للطباعة والنشر.
13. داؤود يونس يحيي (2010م): النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل.
14. سعد عبد الله الكرم (2022م): النظرية النقدية، مطبعة جامعة النيل الأبيض للطباعة والنشر، الشارقة.
15. صقر أحمد صقر (1997م): النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت.
16. صلاح الدين حسن السيبي (د.ت): الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب.
17. صلاح الدين (1966م): التضخم السكاني والتنمية، دار المعارف، القاهرة.
18. طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود (2010م): سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ E-views استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، الخرطوم.
19. طالب محمد عوض (1990): التجارة الدولية نظريات وسياسات، الجامعة الأردنية، الأردن- عمان.
20. رشدي مصطفى (1977م): النظرية والسياسات النقدية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
21. رمزي زكي (1980م): مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
22. زينب حسن عوض الله (2003م): العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية.
23. فؤاد مرسي (1951م): مبادئ نظرية النقود، مطبعة دار شهد الثقافية، الإسكندرية.
24. عادل أحمد حشيش (1992م): أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

25. عثمان إبراهيم السيد(2003م): الاقتصاد السوداني، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم.
26. عبد الحليم كراجه واخرون(2001م): مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن - عمان.
27. عبد الصبور محمد على(1407هـ)، دار المريخ للنشر، الرياض.
28. عبد المطلب عبد الحميد (2006م): العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
29. عبد العظيم سليمان المهل، خالد حسن النبيلي(2004م)، الاقتصاد الكلي، مطبعة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
30. عبد العزيز فهمي هيكل (1980م): موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت.
31. عبد الغنى محمود الريح (2006م): الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض.
32. عبد الله شريف الغول(2007م)، موضوعات في الاقتصاد الكلي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
33. عبد المجيد قدي (2003-2004م): المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
34. عبد المجيد قدي(1976م)، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
35. عبد الوهاب الأمين وفريد بشير(2010م)، الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للأستشارات والخدمات التعليمية، المنامة.
36. عرفات التهامي(1992م)، النقود والبنوك، مكتبة النصر، جامعة القاهرة، القاهرة.
37. عمر صخري(2005م)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر.



38. غازي حسين عناية(1998م)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
39. غازي حسين عناية(2004م): التضخم المالي في مصر، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة.
40. كاظم حسام العيساوي، محمود الوادي(2000م): الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، المستقبل، عمان - الأردن.
41. نبيل الروبي(د.ت): التضخم في الاقتصاديات المختلفة دراسة وتطبيق للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
42. نبيل الروبي(1984م): نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
43. نشأت الوكيل(2006م): التوازن النقدي ومعدل الصرف، دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف الأجنبي، القاهرة.
44. مجدي محمود شهاب(1999م): الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
45. مدحت صادق(1997م): النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
46. محب خلة توفيق(2015م): الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
47. محمد إبراهيم أبو شادي (2006م): العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.
48. محمد سعيد السمهوري(2012م): اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن - عمان.
49. محمد رشاد كشميري(د.ت): مبادئ النقود والائتمان والتجارة الخارجية، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة.
50. محمد زكي شافعي(1962): مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة.
51. محمد زكي شافعي (1998): مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت.
52. محمد فوزي أبو السيد(1997م): الاقتصاد الكلي، الإسكندرية.

53. محمد كمال الحمزاوي (2004م): سوق الصرف الأجنبي ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره، منشأة المعارف الإسكندرية.
54. محمود حميدات (1996م): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المراجع العام، الجزائر.
55. محمود يونس (2001م): أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
56. مصطفى محمد عبد الله (2016م): الآثار المتوقعة لانخفاض الجنية السوداني مقابل الدولار، دار المريخ للنشر، الرياض.
57. هاشم فؤاد (1974م): اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة.
58. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان (2009م): النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.
59. وسام ملاك (2001م): الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت.

#### ثالثاً: الكتب المترجمة:

1. الفريد وكوفيفاس، اليخندر وونزر (2002م): تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف الأجنبي المرن، صندوق النقد العربي، نظم وسياسات سعر الصرف الأجنبي، أبو ظبي.
2. بول هيرسون، جراهام تومبسون (1999م): مساءلة العولمة الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة.
3. جورج كوبر (2010م): الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفاء، ترجمة محمد عبد الجواد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
4. جوزيف دانيالز، ديفيد فانهور (2010م): اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسنى، دار المريخ للنشر، الرياض.
5. جون هدسون، مارك هرندر (1987م): العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض.

6. جيمس جوارتيني، ريجارد استروب (1999م): الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض.
7. توماس ماير وآخرون (2002م): النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، دار المريخ للنشر، الرياض.
8. سي بول هالود. رونالد ماكدونالد (2007م): النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض.
9. شايمون جرا. نك تالبوت (2006م): تطوير الأسواق المالية، سلسلة كتيبات في المصارف المركزية، مركز دراسات المصارف المركزية، مصرف انجلترا، لندن.
10. فيكتور مورجان (1993م): تاريخ النقود، ترجمة نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني، رقم 112، القاهرة.
11. موردخاي كريانين (2007م): الاقتصاد الدولي مدخل السياسات الاقتصادية، ترجمة محمد إبراهيم منصور، وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض.

#### رابعاً: الرسائل الجامعية:

1. السعيد العناني (2005م) آثار تقلبات سعر الصرف الأجنبي وتدبير المؤسسات الاقتصادية لمواجهةها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الخضر، الجزائر.
2. أماني عبدالله عوض (2003م)، أثر محددات السيولة علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة (1970-2002م)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات الانمائية، جامعة الخرطوم السودان.
3. أميرة عبدالسلام، محمد بشير (2010) محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1980-2008م، رسالة ماجستير منشورة علي موقع الانترنت

4. انس قريب الله احمد ابراهيم وزينب بشير علي عبدالله (2017م)، نموذج قياسي للعوامل المؤثرة علي التضخم في السودان باستخدام السببية في الفترة (1990-2015م)، مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث، العدد 10، كوستي.
5. سماح عثمان خضر يوسف، العلاقة بين التضخم وسعر الصرف الأجنبي في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الزعيم الازهري، الخرطوم، السودان
6. سمية موري (2010م)، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمستان.
7. سوزان فضل المولي (2017م)، العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الأجنبي ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1990-2016م)، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة غير منشورة، الخرطوم، السودان.
8. عبد الحق بوعترس ومحمد دهان، أثر التغير في كمية النقود علي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، مقال منشور في مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الخامس (جوان).
9. علي صالح محمد آدم، (2012م) أثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي علي التضخم في السودان في الفترة 1991م-2011م، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية، امدرمان، السودان
10. غصون محمد موسى ابراهيم (2010م)، تطبيق نماذج الإنحدار المتعدد على دالة سعر الصرف الأجنبي في السودان خلال الفترة (1980 - 2008م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
11. ماجدة بنت مطيع عاشور (2009م): تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة من 1974-2006 م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1430هـ،
12. محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار حمد خلف (2010م): تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2009م
13. محمد مصطفى محمد (2016)، محددات التضخم في السودان منشور علي موقع الانترنت



14. موسي الفاضل مكي(2015م)، دورالسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان، بحث دكتوراه، غير منشور، جامعة النيلين.
15. نايف الشبول(1981م)، التضخم في الاقتصاد الأردني: دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة.
16. هيثم ضيف الله أبكر احمد (2012م) نموذج قياس لمحددات سعر الصرف الأجنبي في السودان (1980-2011م)، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، غير منشور
17. وراق علي وراق،(2010م) أثر تغير عرض النقود علي الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الأجنبي والمستوى العام للأسعار في السودان في الفترة (1996-2009م)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.
18. ياسمين محمد فؤاد(2004م): المنطقة المثلى للعملة والإتحاد النقدي الأوربي لتقييم الآثار على اقتصاديات حوض البحر المتوسط مع دراسة خاصة بمصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

#### خامساً: المجالات والدوريات والعلمية والندوات والمؤتمرات:

19. أبو القاسم أبو النور(2010م):ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية وتأثيره على الاقتصاد الوطني، المركز العالمي للدراسات الإفريقية.
20. إيمان عطية نايف، هاشم محمد عمارة(2007م): مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر .
21. إيهاب محمد يونس(2007م):العولمة بين الانهيار والاستمرار، مجلة مصر المعاصرة،العدد 488، القاهرة.
22. حيدرعباس حسين وآخرون(2006م)، محددات سعر الصرف الأجنبي في السودان(1982-2004م)، سلسلة الدراسات والبحوث سلسلة بحثية تصدر عن بنك السودان المركزي، الإصدار رقم (7)،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.



23. تماضر جابر بشير الحسن، دراسة بعنوان قياس اثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي على ميزان المدفوعات، دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة من 1970-2013 المملكة العربية السعودية- كلية المجتمع بالقريات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد16.
24. روبرت ماكولى (2000م): اليورو وسياسات الاستثمار وإدارة الدين في الدول العربية: صندوق النقد العربي، اثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، أبو ظبي.
25. زايري بالقاسم (2008م): إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (41)، بيروت، لبنان
26. عبد العزيز الدخيل(2000م): اليورو وتأثيره على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد العربي، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، أبو ظبي
27. عبد الكريم صادق بركان(1965م)، التضخم في الدول ذات الاقتصاد المخطط، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، الإسكندرية.
28. علي توفيق صادق وآخرون(1996م) السياسات النقدية في الدول العربية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، أبو ظبي.
29. علي عبد العزيز سليمان(2000م): تأثير استقرار سعر الصرف الأجنبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد459-460، القاهرة.
30. عيسى محمد الغزالي (2003م) سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثالث والعشرون، الكويت، نوفمبر.
31. مايكل بوردو(2003م): المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف الأجنبي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي
32. محمد فتح الرحمن على محمد صالح(2010م):مداولات ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وتأثيره على الاقتصاد الوطني.
33. محمود محي الدين، احمد كوجك (2003م): سياسة سعر الصرف الأجنبي في مصر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، نظم وسياسات وأسعار الصرف، أبو ظبي.



34. مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد هاشم(2002م):السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة بالدول النامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، كلية التجارة، جمعة عين شمس، مصر.
35. مصطفى كامل (2010م) العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الرابع والعشرون العراق.

#### سادساً: التقارير والنشرات:

1. البنك الدولي، مذكرة اقتصادية عن السودان . استغلال الإمكانات الكامنة لتحقيق تنمية متنوعة المصادر(النتائج الرئيسية)، غير منشورة، 30 سبتمبر 2015م.
2. جمهورية السودان، وزارة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، الخرطوم، سنوات متعددة
3. جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، إدارة الإحصاء، سنوات متعددة.
4. جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، العرض المالي، إدارة الإحصاء والبحوث، الخرطوم، سنوات متعددة
5. جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، تقرير تقييم مؤشرات أداء البرامج الخماسي للعام 2015م.

#### سابعاً: الكتب الإنجليزية:

1. Dani Rodrik (1995) *The Trade and Industrial Polic Reform* Behrman and Sriuivasan(eds)*Hand book of Development Economics. Bergman 292–298.*
2. Samuelson.P. A (1964), *Economics, 6th ed, Mc–Graw, Hill Book, Co.N. Y.*
3. Shapero.E(1992), *Macro Analysis, 5th ed, Harcout Brace Jovanvich Inc.N. Y,*

4. *TEAM FRANCOIS (1993), Economic & Monetary and finance, economic Journal, Paris.*

ثامناً: الإنترنت:

1. المواقع الإلكترونية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة  
comwww.wikipedia